



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

إدارة حساسية الأرباح وتأثيرها في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر أدائه المالي

(دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق
العراق للاوراق المالية للمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٧))

اطروحة مقدمة الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية
والمصرفية

تقدم بها

محمد هاشم رباط

باشرف

ا.م.د علي احمد فارس

ا.م.د احمد كاظم اليساري



﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلَّمْتُ رَبِّي
لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا
بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾

سورة الكهف

(الآية ١٠٩)

الأهداء

إلى من قال في حقهم ربي جل جلاله

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِنَّمَا يَبْغُنَ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ

كِلَاهُمَا فَلَا تَقْتُلْ لَهُمَا أَوْفِ وَلَا تَهْرَبْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ الإسراء (٢٣)

...والدي والديتي...

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا...﴾ الأعراف (١٨٩)

...زوجتي...

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ المجادلة

(١١)

شلقن أسناذي الفاضلين ا.م.د. احمد كاظم اليساري... ا.م.د. علي احمد فارس

﴿وَجَعَلَ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْمِرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾

طه (٢٩-٣٢)

...اخوتي وأخواتي...

محمد

...إلى نور عيني أو لادي...

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا) سورة البقرة (٢٦٩). والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد واله الطيبين الطاهرين.

وأحمد الله أن هياً لي كبار العلم الاستاذ المساعد الدكتور أحمد كاظم اليساري و الأستاذ المساعد الدكتور علي احمد فارس الكعبي وأقدم لهما جزيل شكري وامتناني لتفضلهما بالإشراف على اطروحتي فكانا خير معين لي في طريق البحث العلمي من خلال ماقدماه من عون ورعاية وتوجيهات قيمة وكان لهما كبير الأثر في إنجاز هذا العمل.

و الشكر موصول والعرفان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الاطروحة

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الاستاذ الدكتور علاء فرحان طالب عميد كلية الادارة والاقتصاد والاستاذ المساعد الدكتور محمد الجبوري معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا والاستاذ الدكتور ميثم ربيع هادي رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية والاستاذ المساعد الدكتورة زينب مكي البناء .

وأتوجه بالشكر إلى من علموني حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أجمل وأسمى عبارات في العلم إلى من صاغوا لي علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لي مسيرة العلم والنجاح إلى اساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من وقف بجانبني وكل من علمني وكل من ساعدني بفكرة أو ببحث أو بقول أو بنصيحة إلى زملائي الاعزاء (محمد مجيد جواد / مروة عبد الستار السعدي) وأخيراً أقدم شكري واحترامي واعتزازي إلى المعاني الطيبة التي تبرق في القلب هدوءاً واقتراباً لشريكة عمري ورفيقة دربي التي تحملت الجزء الأكبر من المشقة، فكانت لي خير عوناً وسنداً، زوجتي الغالية.

وأستميح العذر كل من كان له إسهام مباشر وغير مباشر في إنجاز هذه الاطروحة ولم يرد اسمه هنا.

الباحث

وما توفيقي إلا بالله

المستخلص

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على واحد من المؤثرات الهامة على نشاط المصارف وهو المخاطر المتعلقة بتغيرات سعر الفائدة باعتبارها تلعب دورا جوهريا في موضوع الاستثمار وبالتالي تؤثر على قيمة الاموال سواء في شكل موجودات أم مطلوبات مصرفية وكيفية التعامل مع هذا النوع من المخاطرة لغرض الحفاظ على قيمة المصرف إذ اصبحت إدارة حساسية الارباح جزء مهم للمصارف في إدارة الاموال خلال السنوات الأخيرة نتيجة التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة في السوق وقد أتمدت الدراسة في الجانب التطبيقي على التقارير والكشوفات المالية المنشورة لمجموعة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تم إختيارها إعتقادا على توفر البيانات لمدة الدراسة (2005-2017) وقد أستخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات المالية تمثلت بمؤشرات الفجوة وفجوة المدة وهامش الفائدة الصافي ومؤشرات الأداء المالي العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية ونسبة الرصيد النقدي ونسبة التداول والبرامج الاحصائية بإستخدام برنامج الاكسل و spss و amos.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الإستنتاجات أهمها أن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية للمصرف وبالتالي تؤثر على قيمة المصرف وإدارة الميزانية العمومية عامل رئيسي في ضمان أعمال المصرف واستمراره وهي آلية لمعالجة المخاطر التي يواجهها المصرف بسبب عدم وجود تطابق بين الموجودات والمطلوبات بسبب السيولة أو التغيرات في أسعار الفائدة وخرجت الدراسة بمجموعه من التوصيات اهمها ضرورة قيام المصارف بدراسة فقرات الميزانية العمومية لتحديد مدى الحساسية في كل فقرات الموجودات والمطلوبات لتذبذب سعر الفائدة وتحديد قيمة الفجوة للميزانية العمومية ومدى تأثير ذلك على هامش الفائدة الصافي وعلى المصارف بشكل خاص أن تبذل جهود كبيرة لمواجهة كل أنواع المخاطرة وأن يكون لها استراتيجية شاملة لإدارة المخاطرة دون تأثير على رأس مال المصرف وبما يؤدي ذلك الى تحسين الأداء المالي للمصرف.

الكلمات المفتاحية: إدارة حساسية الارباح، ادارة مخاطرة سعر الفائدة، الفجوة ، فجوة المدة، الاداء المالي، القيمة الاقتصادية للمصرف.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
و-هـ	قائمة المحتويات
ز-ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
1	المقدمة
2-22	الفصل الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة
2-7	المبحث الأول: منهجية البحث
8-22	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
23-84	الفصل الثاني: الإطار النظري العام
23-48	المبحث الأول: ادارة حساسية الارباح
49-76	المبحث الثاني: الاداء المالي
77-84	المبحث الثالث: القيمة الاقتصادية للمصرف
85-148	الفصل الثالث: مناقشة نتائج التحليل والاختبار
85-98	المبحث الأول: مناقشة نتائج التحليل لمؤشرات ادارة حساسية الارباح
99-124	المبحث الثاني: مناقشة التحليل لمؤشرات الاداء المالي

125-128	المبحث الثالث: مناقشة التحليل لمؤشرت القيمة الاقتصادية للمصرف
129-148	المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة
149-152	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
149-150	المبحث الاول: الاستنتاجات
151-152	المبحث الثاني: التوصيات
153-174	المصادر

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
5	المصارف الاهلية العراقية	1-1
30	الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة	1-2
66-68	العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الربحية	2-2
88	قيمة الفجوة	1-3
90	الفجوة النسبية	2-3
93	نسبة حساسية الفائدة	3-3
96	هامش الفائدة الصافي	4-3
98	فجوة المدة	5-3
101	نسبة الرصيد النقدي	6-3
104	نسبة السيولة القانونية	7-3
107	نسب التوظيف	8-3
109	نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات	9-3
112	نسبة التداول	10-3
116	نسبة العائد على الموجودات	11-3
118	نسبة العائد على حق الملكية	12-3
120	نسبة القوة الايرادية	13-3
122	معدل العائد على الودائع	14-3
124	هامش صافي الدخل	15-3
128	القيمة الاقتصادية	16-3
129	تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي للفرضية الاولى	17-3
130-131	تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي للفرضية الثانية	18-3
133	تأثير ادارة حساسية الارباح على العائد على الموجودات	19-3
134	تأثير ادارة حساسية الارباح على العائد على حق الملكية	20-3

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
135	تأثير ادارة حساسية الارباح على العائد على الودائع	21-3
136	تأثير ادارة حساسية الارباح على القوة الايرادية	22-3
137	تأثير ادارة حساسية الارباح على صافي الدخل	23-3
138	تأثير ادارة حساسية الارباح على الرصيد النقدي	24-3
139	تأثير ادارة حساسية الارباح على السيولة القانونية	25-3
140	تأثير ادارة حساسية الارباح على نسب التوظيف	26-3
141	تأثير ادارة حساسية الارباح النقد الى الموجودات	27-3
142-143	تأثير ادارة حساسية الارباح نسبة التداول	28-3
144	التاثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر العائد على الموجودات	29-3
144	التاثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة السوقية عبر العائد على حق الملكية	30-3
145	التاثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة السوقية عبر العائد على الودائع	31-3
145	التاثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر نسبة القوة الايرادية	32-3
146	التاثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر هامش صافي الدخل	33-3
146	التاثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر نسبة الرصيد النقدي	34-3
147	التاثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر نسبة السيولة القانونية	35-3
147	التاثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر نسبة التوظيف	36-3
148	التاثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر نسبة النقد الى الموجودات	37-3

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
148	التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر نسبة التداول	38-3

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
3	المخطط الفرضي للدراسة	1-1
31	اختلاف وجهات النظر في مخاطرة سعر الفائدة	1-2
32	انواع مخاطرة سعر الفائدة	2-2
41	الفرق بين نموذج المدة المعدل ونموذج المدة الفعال	3-2

المقدمة

تلعب المصارف التجارية دورًا بارزًا في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد وتقدم الخدمات المالية المختلفة للمؤسسات والأفراد إذ يقوم القطاع المصرفي بتنفيذ إستراتيجيات متنوعة للحد من تأثير المخاطر في السيولة والائتمان والصرف وسعر الفائدة من أجل زيادة صافي دخل الفوائد (NII) الذي يمثل المصدر الأساسي لربحية المصرف حيث تؤثر مخاطر سعر الفائدة تأثيراً مباشراً علي ربحية المصرف لذلك يصبح مجالاً هاماً لإداره المصرف للتركيز علي أساليب إدارة وتخفيف هذه المخاطر وتشمل تقنيات إدارة الموجودات والمطلوبات تحليل الفجوة وتحليل حساسية الأرباح لقياس التغيرات في أسعار الفائدة.

يقوم تحليل حساسية الأرباح بالتعريف بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف علي المدى القصير ومع ذلك فإنّ الموجودات والمطلوبات قد تكون غير متطابقة إلى حد كبير لذلك فإنها تنطوي علي مخاطر كبيره لا تكتشف و الفجوة تمثل أساليب بديله لتحليل مخاطر أسعار الفائدة وهي مقياس شامل لقياس مخاطرة سعر الفائدة في الميزانية العمومية للمصرف وهي تؤكد علي حساسية أسعار الموجودات والمطلوبات بالنسبة للتغيرات في أسعار الفائدة وما يقابلها من تأثير علي حقوق المساهمين وقد أعترف المصرفيون بأهمية إداره الفجوة في الحد من مخاطر أسعار الفائدة وتحقيق أداء مصرفي مقبول.

وبناءً على أهمية متغيرات الدراسة تضمنت الأطروحة أربعة فصول تناول الأول منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة أما الفصل الثاني تمثل بالإطار النظري بثلاث مباحث تناول المبحث الأول إدارة حساسية الأرباح وتضمن المبحث الثاني فتناول الأداء المالي وتضمن المبحث الثالث تناول القيمة الاقتصادية للمصرف وبعدها تم تعزيزه ودعمه من خلال الدراسة التطبيقية لمعرفة متانة وصلادة هذا البناء وتمثل بالفصل الثالث من الأطروحة بإربعة مباحث تناول المبحث الأول تحليل مؤشرات إدارة حساسية الأرباح وتناول المبحث الثاني تحليل مؤشرات الأداء المالي وتناول المبحث الثالث تحليل مؤشرات القيمة الاقتصادية للمصرف فيما تناول المبحث الرابع إختبار فرضيات الدراسة لنصل من خلاله الى خاتمة بنائنا بأهم الاستنتاجات التي استخلصت من ذلك و صياغة التوصيات وتمثل ذلك في الفصل الرابع.

الفصل الاول :منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الاول:منهجية الدراسة

المنهجية هي الطريق الذي يسلكه الباحث ولغرض تحقيق ما يهدف إليه والوصول إلى نتائج علمية مقبولة لا بد من الإعتماد على أسس علمية صحيحة إذ يتناول هذا الفصل في مبحثه الاول منهجية الدراسة من خلال تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضيات الدراسة ومجال وعينة الدراسة فيما يتناول المبحث الثاني وبعض الدراسات السابقة.

يوضح هذا المبحث الخطوات الاساسية لمنهجية الدراسة ويتضح ذلك في الخطوات الآتية:

أولاً: مشكلة الدراسة (Study Problem)

إن مفهوم إدارة حساسية الارباح هو ليس صيغةً من أجل التطبيق فقط وإنما هو بيان مفهوم القيمة للتدفقات النقدية ضمن إطار عامل الوقت من أجل تحقيق الحماية من مخاطر سعر الفائدة وتجنب خطر فقدان قيمتها بفعل الفترات الزمنية وزيادة على ذلك فإن هذه الإستراتيجيات لها إستعمالات كثيرة في مجال الاستثمار والتمويل في المصارف لذلك لا يمكن للمؤسسات المالية التخلي عنها لأنها تضمن التوقيتات الزمنية المناسبة للتدفقات النقدية و إستحقاقها والانخفاض المستمر في قيم المؤسسات المالية خاصة المصارف ومن ثم عدم وجود إدارة مستقلة لإدارة حساسية الارباح ويمكن معالجة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

- ١- هل تؤثر حساسية الارباح في القيمة الاقتصادية للمصرف بشكل مباشر؟
- ٢- هل تؤثر حساسية الارباح في القيمة الاقتصادية للمصرف بشكل غيرمباشر عبر الاداء المالي؟
- ٣- هل توجد إدارة متخصصة لحساسية الارباح في المصارف عينة الدراسة؟
- ٤- ما مدى إرتفاع او إنخفاض القيم الاقتصادية للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة؟
- ٥- ما مستوى الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة؟

ثانياً : أهداف الدراسة (Study Objectives)

- ١- تحديد مستوى فجوة الحساسية للمصارف عينة الدراسة.
- ٢- تحديد وتحليل مستويات الأداء المالي عبر مؤشرات السيولة والربحية للمصارف عينة الدراسة.
- ٣- تحليل ومناقشة القيمة الاقتصادية للمصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة.
- ٤- قياس وأختبارتأثير إدارة حساية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصارف.

٥- قياس وأختبار مدى توسط مؤشرات الأداء المالي في العلاقة بين إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية.

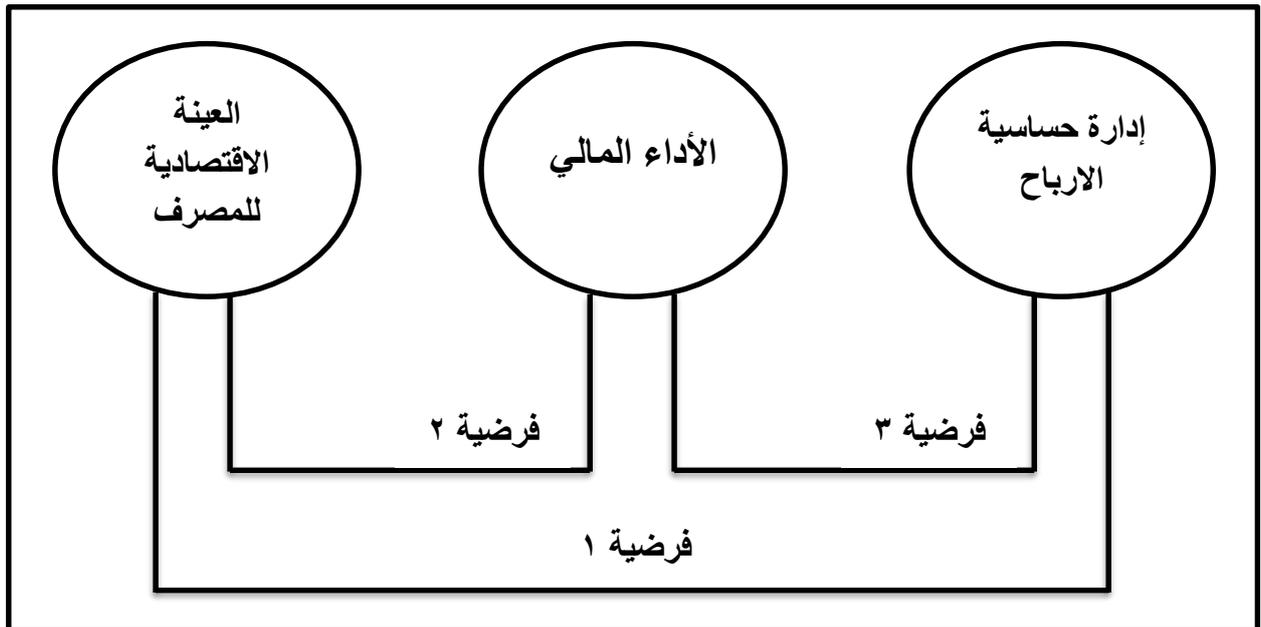
ثالثاً: أهمية الدراسة (Significance study)

تتبع أهمية الدراسة مما تقدمه لمجتمعها وعينتها وقد حاولت الدراسة جاهدة بيان أهمية إيجاد إدارة متخصصة مسؤولة عن مراقبة ومتابعة تغيرات أسعار الفائدة كما تركز أهمية الدراسة في:

- ١- الحفاظ على القيمة الاقتصادية للمصارف من خلال إدارة الفجوة لحساسية الأرباح .
- ٢- أهمية تحليل مؤشرات الأداء المالي للربحية والسيولة من أجل تحقيق كفاءة الأداء ومن ثم تحسين القيمة الاقتصادية للمصارف.
- ٣- محاولة للربط بين مجموعة من أهم المتغيرات المصرفية التي تقود لتحقيق أهداف المصرف وهي إدارة حساسية الأرباح والأداء المالي والقيمة الاقتصادية.
- ٤- تحفيز المصارف على إتباع الأساليب الكمية لتحليل الأداء والكشف المبكر عن أي انحراف ممكن أن يقود الى تقليل قيمة المصرف.
- ٥- بيان التغيرات في القيمة الاقتصادية للمصرف وسيناريوهات أسعار الفائدة المختلفة عبر بيانات أسعار الفائدة المختلفة المفترضة لتقييم هذا الاختلاف المحتمل في القيمة الاقتصادية للمصرف.

رابعاً: مخطط الدراسة الفرضي (Hypothetical study plan)

لغرض استكمال متطلبات الدراسة في إطارها العملي، واستناداً لفرضيات الدراسة قام الباحث بوضع مخطط افتراضي يوضح حدود متغيرات الدراسة وطبيعة العلاقة بينها، والشكل (1) يوضح مخطط الدراسي الفرضي.



الشكل (1-1) مخطط الدراسة الفرضي

الشكل من اعداد الباحث

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة الحالية في معالجتها للمشكلة الحالية من خلال الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأبعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصرف.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأبعاد الأداء المالي في القيمة الاقتصادية للمصرف.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأبعاد إدارة حساسية الأرباح في ابعاد الأداء المالي للمصرف .

الفرضية الرئيسية الرابعة: تتوسط مؤشرات الأداء المالي العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف وقد أنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الرئيسية الخامسة: لا توجد فجوة حساسية لدى المصارف عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسية السادسة: لا تحقق المصارف عينة الدراسة الأداء المالي المطلوب .

الفرضية الرئيسية السابعة: أن القيمة الاقتصادية للمصارف عينة الدراسة في تنازل مستمر.

خامساً: حدود الدراسة (limits Study)

للدراسة حدود زمانية يمكن تحديدها كالآتي:

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة الحالية في سلسلة زمنية امتدت لثلاثة عشر سنة من (2005-2017)

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة (Community and sample study)

تمثل مصارف القطاع المصرفي الخاص في العراق المدرجة في سوق العراق للأوراق

المالية مجتمع الدراسة وأختير هذا المجتمع لأنه يوفر البيئة المصرفية الملائمة لإختبار تأثير

حساسية الأرباح على القيمة الاقتصادية للمصرف عبر الأداء المالي ومن هذا المجتمع تم أختيار

عشرة مصارف وقد حددت هذه المصارف كعينة للدراسة وفيما يتعلق بمدة الدراسة فقد اقتصر

على ثلاثة عشر سنة (2005-2017) حسب ما توافر من تقارير سنوية للمصارف عينة الدراسة.

تم إختيار 10 مصارف تجارية لتكون عينة قصدية وهذه المصارف هي (مصرف بغداد،

المصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار، مصرف الإستثمار

العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الموصل التجاري ،

مصرف بابل، مصرف الخليج التجاري ومصرف سومر التجاري) كذلك إستخدام هذا العدد من

المصارف يعطي نتائج أفضل وكلما زاد حجم العينة يؤدي ذلك الى تمثيل أفضل لمجتمع الدراسة وهناك عدد من الأسباب التي أدت الى اختيار هذه المصارف العشرة من دون غيرها من المصارف التجارية العراقية ومن أهم هذه الأسباب الآتي:

- ١- المصارف العشرة جميعها لها الخبرة الكافية لمزاولة العمل المصرفي في سنة 2005 وما بعدها.
- ٢- هذه المصارف العشرة جميعها مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية و إنّ تاريخ ادراجها كان في سنة 2004 أي أنّ بياناتها وقوائمها المالية مثبتة بشكل رسمي في سنة 2005 في السوق.
- ٣- هذه المصارف التجارية جميعها مستمرة في مزاولة أعمالها المصرفية وانشطتها المختلفة خلال السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة.
- ٤- إنّ هذه المصارف جميعها تفصح عن حساباتها الختامية وإنّ هذه الحسابات متاحة لكل المطلعين والمهتمين والباحثين في السوق المالية. والجدول (١) يوضح تلك المصارف وتاريخ التأسيس ورأس المال.

جدول (1-1)
المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال المدفوع
١	بغداد	1992	250000000000
٢	المصرف التجاري	1992	250000000000
٣	الشرق الاوسط	1993	250000000000
٤	الاستثمار العراقي	1993	250000000000
٥	الاهلي العراقي	1995	250000000000
٦	الانتمان العراقي	1998	250000000000
٧	الخليج	1999	300000000000
٨	سومر	1999	250000000000
٩	بابل	1999	178000000000
١٠	الموصل	2001	202000000000

المصدر من اعداد الباحث

سابعاً: أساليب جمع البيانات (Data Collecting)

كان جمع البيانات في هذه الدراسة من خلال:

الجانب النظري: تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري والمفاهيمي لهذه الدراسة من المصادر العربية والأجنبية المتاحة والتي ترتبط بموضوع الدراسة من الكتب، الدوريات، الرسائل والأطاريح الجامعية وشبكة الأنترنت.

الجانب التطبيقي: تم الاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التي شملتها الدراسة الحالية للمدة من 2005-2017 وقد تم دراسة هذه التقارير وتحليلها بغية استخراج النتائج المرجوة منها فضلاً عن النشرات السنوية في سوق العراق للاوراق المالية والمقابلات الشخصية التي تم إجراؤها من خلال الزيارات الميدانية لبعض المصارف عينة الدراسة.

ثامناً: مؤشرات التحليل المعتمدة (Approved analysis indicators)

ركزت الدراسة على استعمال مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع البحث ، وتم التطرق إليها في الجانب النظري ، مؤشرات التحليل المعتمدة لأغراض التطبيق سيتم عرضها بشكل موجز لتبيان مدى الترابط فيما بينها من ناحية وسهولة العودة إليها ومراجعتها عند استعراض الإطار التطبيقي للدراسة ، وهي كما يأتي :

١- مؤشرات حساسية الارباح

أ- الفجوة = مجموع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة – مجموع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

ب- الفجوة النسبية = الفجوة / الموجودات الكلية

ج- نسبة حساسية الفجوة = مجموع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / مجموع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

د- هامش الفائدة الصافي = صافي دخل الفوائد / مجموع الموجودات المربحة

هـ- فجوة المدة = مدة الموجودات – (مدة المطلوبات × الوزن)

٢- مؤشرات السيولة

أ- نسبة الرصيد النقدي = النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي / الودائع ومافي حكمها

ب- السيولة القانونية = الاحتياطيات / الودائع ومافي حكمها

ت- نسب التوظيف = القروض والسلف / الودائع ومافي حكمها

ث- نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات = النقدية / الموجودات الكلية

ج- نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة

٣- مؤشرات الريحية

أ-العائد على الموجودات = صافي الدخل/الموجودات الكلية

ب-العائد على حق الملكية = صافي الدخل/ حق الملكية

ت- نسبة القوة الايرادية = صافي الدخل قبل الفوائد / الموجودات الكلية

ث- العائد على الودائع = صافي الدخل / الودائع

ح- هامش صافي الدخل = صافي الدخل /الايرادات

٤- مؤشر القيمة الاقتصادية للمصرف

القيمة الاقتصادية = -المدة(التغير في سعر الفائدة/ (١+سعر الفائدة) القيمة السوقية للموجودات

تاسعا: منهج الدراسة (Approach Study)

تحقيقاً لأهداف البحث قام الباحث باتباع المنهج التحليلي وذلك من خلال:

- ١- الإستناد إلى الكتب والدوريات والبحوث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية من أجل جمع المعلومات والنقاط ذات العلاقة بالبحث وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث.
- ٢- الاستناد إلى القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة وتحليلها وجمع البيانات منها التي نحتاج إليها في الدراسة التحليلية والإحصائية.
- ٣- استخدام الأساليب الإحصائية والمالية بالشكل الذي يخدم أهداف البحث.

المبحث الثاني : دراسات السابقة

توطئة:

يهدف الباحث في هذا المبحث إلى عرض موجز لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة (إدارة حساسية الأرباح والأداء المالي والقيمة الاقتصادية)، حيث تعد هذه الدراسات ذات أهمية كبيرة لأنها وفرت معلومات مهمة حول متغيرات الدراسة .

أولاً: الدراسات الخاصة بحساسية الأرباح
أ – الدراسات العربية

١- دراسة (نعوم 2007)	
عنوان الدراسة	إستخدام أنموذج فجوة المدة في إدارة مخاطرة سعر الفائدة
هدف الدراسة	تسليط الضوء على واحد من المؤثرات المهمة على الأموال وهو المخاطر المتعلقة بتغيرات أسعار الفائدة باعتبارها تلعب دوراً جوهرياً في موضوع التمويل والإستثمار وبالتالي فإنها تؤثر على قيمة الأموال سواء كانت على شكل موجودات أو مطلوبات مصرفية، وكيفية التعامل مع هذا النوع من المخاطرة بغرض الحفاظ على قيم الأموال من جهة وقيمة المصرف التي تشكل حقوق المساهمين واحداً من دعائمها الرئيسية من جهة أخرى .
المقاييس	يستخدم أدوات لقياس الميزانية العمومية ، الفجوة
عينة الدراسة	مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية اليابانية
النتائج الرئيسية	تعمل المصارف والمنشآت المالية على تصنيف موجوداتها ومطلوباتها المالية وفقاً لدرجة حساسيتها إزاء تغيرات أسعار الفائدة، تجنباً إلى تعرض مجمل تلك الموجودات والمطلوبات إلى هبوط في قيمها في حالة إرتفاع أسعار الفائدة سعي المصارف والمنشآت المالية إلى تجنب مخاطرة أسعار الفائدة سواء في حالة إرتفاعها لأنها تسبب انخفاض القيم السوقية لموجوداتها ، أو في حالة انخفاضها مما يؤدي إلى تعرضها إلى مخاطرة إعادة الإستثمار بأسعار فائدة منخفضة .
أوجه الاستفادة	استخدمت كجهد معرفي سابق فضلاً عن إستخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة

٢- دراسة (الفريجي 2001)	
إستخدام ادوات الهندسة المالية في ادارة فجوة الميزانية العمومية	عنوان الدراسة
إن مخاطر أسعار الفائدة في المصارف قد تقود إلى تحقيق خسائر كبيرة في إيرادات الفوائد أو زيادة تكاليف الفائدة وبالتالي تخفيض هامش الفائدة الصافي لذلك على المصارف إعادة التفكير والتركيز على إستراتيجيات إدارة المخاطرة.	هدف الدراسة
المدة، فجوة المدة، هامش الفائدة الصافي.	المقاييس
أربعة عشر مصرفا عراقيا للمدة (1998-1999).	عينة الدراسة
تفاوت وتباين قيمة فجوة الميزانية العمومية من فترة إلى أخرى تبعا لتغير قيمة الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة. يبقى هدف التحوط واحدا بالنسبة لكل مصرف وهو الحماية من انخفاض مخاطر سعر الفائدة في المصرف ذي الفجوة الموجبة الذي يؤدي إلى انخفاض هامش الفائدة الصافي نتيجة لانخفاض إيراداته الحساسة لسعر الفائدة أما المصرف ذي الفجوة السالبة يكون التحوط معكوسا وهو الحماية من مخاطر ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي أيضا الى انخفاض هامش الفائدة الصافي نتيجة زيادة تكاليف الفوائد الحساسة لسعر الفائدة.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن إستخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	أوجه الاستفادة

ب- الدراسات الاجنبية

١- دراسة (Hyderabad 2012)	
تحليل إدارة الموجودات والمطلوبات : بيانات المصرف (analysis of asset- liability management: data of bank)	عنوان الدراسة
إدارة الموجودات والمطلوبات لاتعني فقط المتطلبات التنظيمية وانما تعني الإدارة الاستراتيجية للمصرف في إدارة المخاطرة. إدارة الموجودات والمطلوبات يجب أن تكون ضمن منظور شامل ومستقبلي في إدارة الميزانية العمومية.	هدف الدراسة
المدة، فجوة المدة.	المقاييس
مصرف (Andhra) للمدة من (2006-2012).	عينة الدراسة
حسن إدارة مخاطر أسعار الفائدة أمر حيوي بالنسبة للمصارف فإنه يتيح للمصرف الحد من تقلبات الإيرادات ويعطي فرصة للحصول على الإستفادة من تغيير أسعار الفائدة.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن إستخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة

٢- دراسة (charumathi 2012)	
إدارة الموجودات والمطلوبات في القطاع المصرفي الهندي – مع الإشارة بوجه خاص إلى ادارة مخاطر سعر الفائدة في مصرف ICICI	عنوان الدراسة

(Asset Liability management in Indian banking Industry - with special reference to Interest Rate Risk management in ICICI Bank)	
إنّ الموجودات والمطلوبات (<i>ALM</i>) هي عملية ديناميكية من ناحية التخطيط والتنظيم والتنسيق والسيطرة على الموجودات والمطلوبات - من الحجم والاستحقاق وذلك لتحقيق صافي محدد من إيرادات الفوائد الفرق بين إيرادات الفوائد ونفقات الفائدة هو المصدر الأساسي للربحية في المصارف.	هدف الدراسة
المدة ، فجوة المدة ، هامش الفائدة الصافي.	المقاييس
مصرف (<i>ICICI</i>) للمدة من (2005-2007).	عينة الدراسة
ساعدت البيئة المحوسبة في المصارف لتحقيق الهدف المتمثل في نظم المعلومات الإدارية في مجال جمع بيانات دقيقة اللازمة لإدارة المخاطرة في مصرف <i>ICICI</i> ، يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة من خلال استخدام تحليل فجوة وتحليل المدة. يستخدم مصرف <i>ICICI</i> مشتقات أسعار الفائدة لإدارة موقف الموجودات والمطلوبات والمصرف مشارك نشط في سوق مبادلة أسعار الفائدة . تعرض مصرف <i>ICICI</i> لمخاطر سعر الفائدة.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن إستخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة

٣- دراسة (Kavitha 2012)	
تقيماً إداره الموجودات والمطلوبات للبنوك التجارية المجدولة في الهند a ASSESSMENT - ASSET AND LIABILITY MANAGEMENT OF SCHEDULED COMMERCIAL BANKS IN INDIA	عنوان الدراسة

تركز هذه الدراسة في إدارة الموجودات والمطلوبات في القطاع المصرفي والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم المزيج الأمثل من الموجودات والمطلوبات من المصارف التجارية في الهند.	هدف الدراسة
المدة ، فجوة المدة.	المقاييس
مجموعة من المصارف الخاصة في الهند <i>SBI Group</i> .	عينة الدراسة
الزيادة في ربحية المصرف يسبقها دائماً تكوين الموجودات والمطلوبات	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلاً عن إستخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة.	اوجه الاستفادة

٤- دراسة (M Jayanthi 2007)	
إدارة مخاطر سعر الفائدة باستخدام طريقة فجوة المدة (Interest Rate Risk Management using Duration Gap Methodology)	عنوان الدراسة
إعطاء فهم جيد لاستخدام نموذج فجوة المدة في إدارة مخاطرة سعر الفائدة. قياس مخاطر أسعار الفائدة داخل إدارة الموجودات والمطلوبات.	هدف الدراسة
أساليب قياس مخاطر سعر الفائدة إستخدام نموذج فجوة المدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف.	المقاييس
مصرف (Omega ,hypothetic) (2007).	عينة الدراسة
تغيير صافي الدخل الناتج عن الفائدة هو إدارة المخاطر من منظور الدخل. لجنة الموجودات والمطلوبات في المصرف غير مسؤولة عن مراقبة المخاطرة في المصرف.	النتائج الرئيسية

مخاطر الميزانية العمومية، تظهر نتيجة لاختلاف سعر الفائدة السوقية.	
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن إستخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة

٥- دراسة (vaidyanathan, 1999)	
إدارة الموجودات والمطلوبات: القضايا والتوجهات Asset and Liability Management: Issues and Trends	عنوان الدراسة
وتناقش هذه الدراسة المسائل المتعلقة بإداره الموجودات والمطلوبات وتتناول بالتفصيل مختلف فئات المخاطر التي تتطلب إدارتها ويدرس الفريق الاستراتيجيات المتعلقة بأدارة الموجودات والمطلوبات. تمكن نماذج أداره الموجودات والمطلوبات المؤسسات من قياس المخاطر ورصدها ، وتوفير استراتيجيات مناسبة ادارتها.	هدف الدراسة
المدة ، فجوة المدة ، هامش الفائدة الصافي.	المقاييس
مؤسسات مالية هندية.	عينة الدراسة
إستراتيجية إداره الموجودات والمطلوبات أكثر صعوبة ويجب أن يعتمد نهجا نموذجيا من حيث الوفاء بمتطلبات إداره الموجودات والمطلوبات لمختلف الشعب وخطوط الإنتاج ولكنه يوفر أيضا فرصا للتنويع عبر الأنشطة التي يمكن أن تسهل إداره المخاطرة.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن إستخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة

ثانياً: الدراسات الخاصة بالاداء المالي

أ- الدراسات العربية

١- دراسة (الكروي ٢٠١٥)	
عنوان الدراسة	نمط إدارة المخاطرة والسيولة والربحية وإنعكاسها على قيمة المصرف
هدف الدراسة	تعد دراسة الاهداف المصرفية (المخاطرة ، والسيولة ، والربحية) من الموضوعات الراجحة بجدليتها كونها تتعامل مع أهم الاركان المصرفية فهذه الاهداف المصرفية فكلما رتبت بالشكل الصحيح اعطت نتائج صحيحة وقيمة للصورة التي تم تركيبها ، ومن هنا ومن الدور الحيوي المتبناة على المصارف في دعم إقتصاديات البلدان يتحتم عليها أن تظهر بالمظهر أو الصورة الحقيقية التي تم إنشائها لكي تحقق الأهداف التي رسمتها وتسعى إلى تحقيقها والأهم بها تعظيم قيمة المساهمين تي يستند إليها أي مصرف في بناءه الحالي والمستقبلي .
المقاييس	مؤشرات الربحية والسيولة والائتمان.
عينة الدراسة	20 مصرفاً دولياً من بيانات مختلفة ومن ضمن أفضل 30 مصرفاً في العالم لسنة 2012 وأن المدة المبحوث تمثلت 2003-2012.
النتائج الرئيسية	وتوصلت الدراسة الى إستنتاج مفاده إن الإختبارات الاحصائية بين متغيرات الدراسة إثبتت أن النمطين (مكعب الانماط الثمان) اللذان سجلا أعلى قيمة للمصرف وهما (LHH , HLL) كانا أفضل إستراتيجية يمكن تبنيها من قبل المصرف المعني لم يظهر أو يثبتا على مستوى معادلة الاتجاه العام ، إذ ظهر المستوى الثالث من المحفظة والمتمثل بـ LLH (مخاطرة منخفضة وسيولة منخفضة وربحية عالية).
أوجه الاستفادة	استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن إستخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة

٢- (مسعودي ٢٠١٥)	
تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية	عنوان الدراسة
هدف هذه الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة.	هدف الدراسة
العائد على الموجودات (<i>ROA</i>) والعائد على حقوق المساهمين (<i>ROE</i>) و مؤشرات السيولة (النسبة السريعة ونسبة التداول).	المقاييس
البنك الوطني والشعبي في الجزائر للمدة من (2009-2012).	عينة الدراسة
فرضت على العديد من المصارف العديد من التعليمات التي قد تعيق في بعض الأحيان تحركها أو تقيدتها، مما يفرض عليها في العديد من الأحيان إعادة تقييم أداءها بشكل دوري بما يمكنها من مواكبة التغيرات وتفاذي التهديدات السوقية و إستغلال الفرص استغلال أمثل، إضافة إلى معالجة مواطن الضعف ودعم نقاط القوة، من أجل ذلك وغيره جاء موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ليعالج إشكالية كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؟ وكذا المؤشرات الأنجع لذلك.	النتائج الرئيسية

٣- دراسة (الفتلي ٢٠١٤)	
إستعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية.	عنوان الدراسة
إستعمال التحليل المالي لتلخيص أبرز العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية في العراق ، بإعتماد المتغيرات (قيمة الموجودات وحق الملكية ، حجم المديونية صافي الربح).	هدف الدراسة
مؤشرات الربحية العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية.	المقاييس
مصرفي الشرق الاوسط والائتمان 2011.	عينة الدراسة
إعتماد المؤسسة على النسب المالية يساعدها في حل مشاكلها والتنبؤ بها في المستقبل.	النتائج الرئيسية

إستعمال التحليل المالي يساعد في المقارنة بين الأهداف المخططة التي وضعتها الإدارة المالية.	
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن إستخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة.	اوجه الاستفادة

٤- دراسة (الموسوي ٢٠١٢)	
تقييم أداء المصارف التجارية	عنوان الدراسة
يلقي الضوء على جانب من جانب الاختلاف بين تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية من بلد لآخر ويبين أي أداء مصرفي يتفوق في مؤشراتته المالية من بلد لآخر ومن مصرف لآخر.	هدف الدراسة
مؤشرات الربحية العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية والعائد على الودائع.	المقاييس
مصارف عراقية واماراتية (2004-2009).	عينة الدراسة
المصارف التجارية هي مؤسسات مالية تكون مهمتها الأساسية قبول الودائع بجميع أنواعها من المدخرين وتقديم القروض للأفراد والأعمال التجارية وهي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن مع توفر السيولة الكافية لتحقيق الأمان في الوفاء بالتزاماتها.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة

٥- دراسة (سعيد ٢٠٠٧)	
تقييم أداء المصارف التجارية بإستخدام نسب السيولة والربحية	عنوان الدراسة
تقييم أداء المصارف بواسطة نسب السيولة والربحية التي تعد من أفضل الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء.	هدف الدراسة

نسب السيولة ومنها النقد إلى اجمالي الودائع و مؤشرات الربحية <i>ROE,ROA,NIM</i>	المقاييس
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار (2002-2004).	عينة الدراسة
تسعى المصارف إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وتوازن بين الربحية والسيولة بشكل جيد فكلما زادت الربحية زاد خطر السيولة.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن إستخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة

ب-الدراسات الاجنبية

١- دراسة (Heng,2012)	
العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في ماليزيا (<i>Factors affecting the profitability of Malaysian commercial banks</i>)	عنوان الدراسة
على معرفة تأثير العوامل الخاصة بالمصرف وعوامل الاقتصاد الكلي على الأداء المالي في المصارف الماليزية.	هدف الدراسة
العائد على الموجودات (<i>ROA</i>)، والعائد على حقوق المساهمين (<i>ROE</i>) ، وهامش الفائدة الصافي.	المقاييس
تسعة من المصارف التجارية الماليزية للمدة من (2003-2009).	عينة الدراسة
إعتبار العائد على الموجودات أفضل مؤشرات القياس وأظهرت الدراسة بوجود تأثير كبير للعوامل الخاصة بالمصرف كما وبينت الدراسة بعدم وجود أدلة قوية تدعم تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الربحية.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة.	اوجه الاستفادة

٢-دراسة (Ommeren , 2011)	
دراسة في محددات ربحية المصارف في القطاع المصرفي الاوربي (an examinaion of the determinants of bank profitability Pin the eurobean banking sector)	عنوان الدراسة
معرفة محددات الربحية في القطاع المصرفي الأوربي و مدى تأثيره بالازمة المالية العالمية.	هدف الدراسة
هي استخدام (ROA) ، العوامل الخاصة بالمصرف ، العوامل الخاصة بالصناعة ، العوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي.	المقاييس
ثلاثمائة واربعة وخمسون مصرفا في أوربا الغربية للمدة (-2000 2009).	عينة الدراسة
تأثيرنسبة رأس المال إلى الموجودات يرتبط بشكل ايجابي مع الربحية بالمصارف ولايوجد دليل على هيكل السيولة والتمويل من محددات الربحية .	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة.	اوجه الاستفادة

٣-دراسة (Kumbirai 2010)	
تحليل النسب المالية للبنوك التجارية في جنوب افريقيا Analysis of the financial ratios of commercial banks in South Africa	عنوان الدراسة
إن استخدام النسب المالية كنسب الربحية وغيرها من النسب تستعمل في تحديد نقاط القوة والضعف في المصارف، فضلاً عن تدوير معلومات مفصلة.	هدف الدراسة

وتساهم في رسم السياسات التاريخية للمصرف فيما يتعلق بالعائد والمخاطرة.	
مؤشرات السيولة والربحية.	المقاييس
خمسة من المصارف التجارية في جنوب افريقيا للمدة من (-2009 2005).	عينة الدراسة
إنخفاض مؤشرات السيولة والربحية خلال العام 2008 بسبب الازمة المالية.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن إستخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة.	اوجه الاستفادة

٤-دراسة (Li,2007)	
محددات ربحية المصارف وإنعكاسها على تطبيقات ادارة المخاطرة: أدلة في المملكة المتحدة	عنوان الدراسة
<i>Determinants of Banks Profitability and its Implication on Risk Management Practices and Evidence from the UK in the Period)</i>	
معرفة تأثير العوامل المحددة بالمصرف وعوامل الإقتصاد الكلي على ربحية المصارف مع الاشارة إلى تعزيز دور إدارة المخاطرة في المصارف.	هدف الدراسة
مؤشرات الربحية والسيولة والائتمان وراس المال وعوامل الاقتصاد الكلي.	المقاييس
مائة وثلاثة وعشرون مصرفا ضمن المنطقة الاقليمية للمملكة المتحدة للفترة من (1999-2006).	عينة الدراسة
تأثير احتياطات الديون سلبية على الربحية وذات دلالة احصائية وعلاقة السيولة مع الربحية لم تكن ذات دلالة في حين يعتبر هيكل	النتائج الرئيسية

راس المال من العوامل المهمة المؤثرة على الأداء المصرفي أما تأثير متغيرات الإقتصاد الكلي كسعر الفائدة والتضخم والنتائج فلها تأثير غير معنوي.	
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة.	اوجه الاستفادة

ثالثا: الدراسات الخاصة بالقيمة الاقتصادية

١ - دراسة (Berglund 2017)	
فجوة المدة والقيمة الاقتصادية <i>Duration GAP and Economic Value</i>	عنوان الدراسة
تقدير القيم السوقية للموجودات والمطلوبات وقيمة المساهمين. توقع التغيرات في القيمة السوقية لأسهم المساهمين في بيئات أسعار الفائدة المختلفة.	هدف الدراسة
المدة، فجوة المدة، هامش الفائدة الصافي، القيمة الاقتصادية.	المقاييس
مجموعة من بنوك الإدخار في أوروبا والولايات المتحدة.	عينة الدراسة
وجدت أدلة قوية على أن كل من العوامل الداخلية والخارجية لها تأثير قوي على الربحية.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة.	اوجه الاستفادة

٢- دراسة (Georgiev,2016)	
إدارة مخاطر أسعار الفائدة باستخدام نموذج القيمة الاقتصادية <i>Interest Rate Risk Management Using Economic Value</i>	عنوان الدراسة
قياس التغيرات في القيمة الحالية للموجودات والمطلوبات والأنشطة خارج الميزانية و الهدف النهائي هو حساب القيمة الاقتصادية المتوقعة للمصرف في سيناريوهات مختلفة.	تركيز الدراسة
الفجوة، هامش الفائدة الصافي، القيمة الاقتصادية.	المقاييس
مصارف ومؤسسات عقارية.	عينة الدراسة
القيمة الاقتصادية للمصرف مساوية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للموجودات والمطلوبات. ويمكن النظر إلى التغيرات في القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات والقيمة الاقتصادية للمصرف يتأثيرها على الهيكل القائم لموجودات ومطلوبات المصرف.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة.	اوجه الاستفادة

٣- دراسة (caughron 2014)	
إدارة الموجودات والمطلوبات: مفهوم القيمة الاقتصادية <i>Asset Liability Management: Understanding (Economic Value)</i>	عنوان الدراسة
تتغير قيمة الموجودات والمطلوبات الأساسية للمصرف بسبب التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل وأسعار الخصم.	هدف الدراسة

النماذج المستندة على السوق مثل EV/EBIT النماذج المستندة على حق الملكية كطريقة التدفقات النقدية والدخل المتبقي فضلاً عن موجبات القيمة كالربحية والمخاطرة والتنوع.	المقاييس
15 مصرفاً دولياً من 2001 – 2011 .	عينة الدراسة
التركيز على القيمة الاقتصادية ونمو الإيرادات يسهم بشكل كبير في زيادة قيمة حقوق المساهمين وبالتالي له تأثير كبير على الإقتصاد الكلي .	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلاً عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة.	أوجه الاستفادة

تميزت الدراسة الحالية عن سابقتها بالاتي:

- ١- استخدام ثلاثة متغيرات مهمة لم يسبق جمعها في دراسة واحدة حسب علم الباحث.
- ٢- استخدام أسلوب التحليل المباشر وغير المباشر لمتغيرات الدراسة من أجل الإحاطة بجميع المؤشرات وتحقيق أفضل النتائج.
- ٣- أغلب الدراسات التي تناولت مفهوم الفجوة اقتصرت على بيانات مفترضة لغرض استعمال نتائجها أو إستعمال المشتقات في حين لم تتناول بشكل أساسي تأثير حساسية الأرباح على القيمة الاقتصادية للمصارف لذا ركزت هذه الدراسة على حساسية حقوق المساهمين وقيمة المصرف نتيجة إختلاف قيم التدفقات النقدية.
- ٤- ربطت بين التغيرات لجانب الموجودات والتغيرات في جانب المطلوبات لفترات زمنية مختلفة والتغيرات المماثلة في أسعار الفائدة.

المبحث الاول: إدارة حساسية الأرباح

توطئة:

تحليل الحساسية يؤدي دوراً هاماً في المؤسسات المالية وهذه الحقيقة في حد ذاتها ينبغي أن تدفعنا إلى النظر في مجموعة كاملة من العوامل ليس فقط التعرض الحالي ولكن أيضاً أسوأ السيناريوهات التي يتم تجهيزها نحو الأحداث في المستقبل.

ارتبط مفهوم حساسية الأرباح بحساسية الموجودات والمطلوبات أزاء التغيرات في أسعار الفائدة وأثر ذلك على قيمة المصرف إذ التغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة خصوصاً في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات الشديدة في أسعار الفائدة لذلك كان معنى الحساسية هو درجة التعرض للمخاطرة وبالتحديد مخاطرة سعر الفائدة التي تحدث في الميزانية العمومية للمصرف في جانبي الموجودات والمطلوبات وكان لزاماً على المصارف مواجهة تلك المخاطرة من خلال إستراتيجية شاملة لإدارة الموجودات والمطلوبات التي وضعت أصلاً في عام ١٩٧٠ لمعالجة مخاطر أسعار الفائدة وعلى مرّ السنين أصبح استخدام إدارة الموجودات والمطلوبات والأدوات المتطورة بشكل متزايد مهماً لأن العديد من المؤسسات المالية عانت من عدم التطابق بين موجوداتها ومطلوباتها وخلال أواخر الثمانينات والتسعينات أصبحت معظم المؤسسات تدرك أنها إذا لم تدرس وتنسق القرارات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات فإنها ستتوحد إلى الكوارث ولم تقتصر هذه الكارثة على المصارف التجارية فحسب بل ضربت أيضاً الشركات الصناعية التي لم تكن حذرة في إدارة خدمات التجارة والأعمال كما عانت شركات التأمين كثيراً لذلك يجب رصد مخاطر أسعار الفائدة في الميزانية العمومية وإدارتها من خلال إجراء اختبارات تستند إلى فرضية ارتفاع أسعار الفائدة وإنخفاضها.

اولاً: إدارة حساسية الأرباح (Managing Earnings sensitivity)

يستخدم معظم مديروا المصارف في تحليل حساسية الأرباح لقياس مخاطر التغيير في أسعار الفائدة ورصد تأثيرها على أداء المصرف من خلال المحاكاة و تحليل "ماذا لو" لجميع العوامل التي تؤثر علي هامش الفائدة الصافي عبر مجموعة واسعة من بيئات أسعار الفائدة المحتملة ويكرر تحليل ماذا لو أساساً تحليل الفجوة من خلال بيئات مختلفه لأسعار الفائدة ومن ثم بين البيئات المختلفة المتوقعة ويشمل التحليل مجموعة من الخطوات. (Koch,2015:263)

- ١- أسعار الفائدة المتوقعة.
- ٢- حجم الميزانية المتوقعة ومكوناتها اعتماداً على البيئة المفترضة لسعر الفائدة وتتضمن التغييرات المتوقعة في القروض والأوراق المالية والودائع الأساسية والتغييرات في الموجودات والمطلوبات.
- ٣- تحديد الموجودات والمطلوبات التي سيعاد تسعيرها علي مدى الأفق الزمني المختلفة ومقدارها في ظل بيئة أسعار الفائدة المفترضة وتحديد البنود الخارجة عن الميزانية التي تؤثر علي التدفقات النقدية في إطار بيئة السعر المفترض.
- ٤- حساب هامش الفائدة الصافي وصافي الدخل في إطار بيئة الأسعار المفترضة.
- ٥- تحديد بيئة سعر فائده الجديد ومقارنة هامش الفائدة الصافي وصافي الدخل عبر بيئات الأسعار المختلفة .

ينطوي منظور الأرباح علي تحليل تأثير التغييرات في أسعار الفائدة علي الأرباح أو الإيرادات ويقاس ذلك من خلال التغييرات في صافي إيرادات الفوائد أو هامش الفائدة الصافية أي الفرق بين مجموع إيرادات الفوائد ومجموع نفقات الفوائد وعلي هذا النحو يكون للتغييرات في أسعار الفائدة السوقية أثرٌ مزدوج علي المصرف فيما يخص صافي إيراداته من الفوائد وعلي صافي قيمته و تهدف إدارة مخاطرة أسعار الفائدة إلى الحد من المخاطر الناشئة عن حالات عدم التطابق في الإستحقاق وإعادة التسعير. (Sastry,2012:9) وإن الهدف الأساسي لإدارة الموجودات والمطلوبات يتمثل في الموازنة بين العوائد والمخاطر بالطريقة التي تؤدي إلى حصول المصرف على أعلى هامش الفائدة الصافي. ونتيجة لتزايد تقلب أسعار الفائدة فضلاً عن المنافسة الشديدة بين المصارف، فإن هامش الفائدة الصافي أصبح عرضةً للتقلب الواسع والشديد وللتقليل من هذا التقلب وما يترتب عليه من تأثير التغييرات في أسعار الفائدة على هامش الفائدة الصافي، يمكن للمصارف إدارة ميزانياتها العمومية أثناء مُدَد إرتفاع أسعار الفائدة أو إنخفاضها، وذلك بتحديد المزيج المناسب من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة، والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

وتعد فجوة الميزانية المقياس الأكثر استخداماً لبيان درجة حساسية فقرات ميزانية المصرف لتغير أسعار الفائدة، وقد يطلق عليها فجوة الحساسية *Gap Sensitivity*، أو فجوة أسعار الفائدة *Interest Rate Gap* أو فجوة الأموال *Fund Gap*، التي تعبر كلها عن المفهوم نفسه. (Badger,1995:32)

تشير مخاطر أسعار الفائدة إلى حساسية الأرباح للصدمات علي أسعار الفائدة وتنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لتضارب أجال الاستحقاق أو لحساسية الموجودات والمطلوبات أزاء التغيرات في اسعار الفائدة وفجوات أسعار الفائدة هي إختلافات بين الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية للمصرف. (Bessis,2015:43) ،أما منظور الأرباح هو تأثير التغيرات في أسعار الفائدة علي الأرباح وهذا هو النهج التقليدي لتقييم مخاطر أسعار الفائدة التي اتخذتها العديد من المصارف كاسلوب لتقييم المخاطر ويشكل التفاوت في الإيرادات نقطة إتصال هامه لتحليل مخاطر أسعار الفائدة لأن انخفاض الإيرادات أو الخسائر الكلية يمكن أن يهدد الاستقرار المالي للمؤسسة بتقويض كفاية رأسمالها والحد من ثقة السوق. (bbs,1997:7) ، أما المصارف يجب عليها أن تدرس وتراقب التحركات في أسعار الفائدة بإهتمام وأن تمتلك المرونة الكافية لتغيير محفظة موجوداتها ومطلوباتها وفقاً للتحركات في أسعار الفائدة و تعترف المصارف بإهمية إدارة المخاطر لبناء محفظة الموجودات والمطلوبات وكذلك لضمان الربحية المستدامة لعملياتها علي المدى الطويل و في السنوات الاخيره تعددت المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة الضغوط التنافسية المحلية والدولية ولذلك ينبغي على المصارف أن تعتمد تقنية إدارة الموجودات والمطلوبات التي يمكن أن تصمد أمام مستويات مختلفه من التعرض للمخاطر وأن تظل في حدود المستوي المقبول من المخاطر التي تحددها الإداره. (Vij,2005:55)

أن منظور الأرباح يبحث في كيفية تأثير تغييرات أسعار الفائدة علي الأرباح المصرح عنها في المصرف علي سبيل المثال يمكن أن يؤدي الإنخفاض في الأرباح الناتج عن التغيرات في أسعار الفائدة إلى تقليل الأرباح الصافية او الموزعة والسيولة ورأس المال حيث يركز هذا المنظور علي المخاطر التي تتعرض لها الإيرادات في الأجل القريب وعادةً ما تكون السنه التالية أو سنتين و تؤثر التقلبات في أسعار الفائدة بشكل عام علي الأرباح المصرح عنها من خلال التغيرات في صافي فائده المصرف ويختلف صافي دخل الفوائد بسبب الإختلافات في توقيت تغييرات الاستحقاق (مخاطر إعادة التسعير) ، وتغير العلاقات بين منحى العائد (المخاطر الأساس) ومواقف الخيارات وقد تؤدي التغييرات في المستوى العام لأسعار الفائدة في السوق أيضاً إلى حدوث تغييرات في حجم ومزيج الميزانية العمومية للمصرف علي سبيل المثال عندما يستمر النشاط الاقتصادي في التوسع مع إرتفاع أسعار الفائدة و قد يقلل التراجع في القيم السوقية

لبعض الأدوات من الأرباح على المدى القريب حيث تتطلب قواعد المحاسبة من المصرف فرض مثل هذه الانخفاضات مباشرة على الدخل الحالي ويشار إلى هذه المخاطر على أنها مخاطر الأسعار وسيكون للمصارف التي لديها أنشطة حسابات تجارية كبيرة أنظمة قياس وحدود منفصلة لإدارة هذه المخاطر. (minis,2012:6)

واستنادا الى ماتقدم فان الباحث يرى تحليل حساسية الأرباح هو توسيع تحليل الفجوة بالتركيز علي التغيرات في الإيرادات المصرفية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة وتكوين الميزانية العمومية.

ثانيا: محددات معدل الحساسية (Determines Rate Sensitivity)

تتطلب خطوات تحليل الفجوة تحديد وتصنيف الأجزاء الرئيسية من الموجودات والمطلوبات التي تكون حساسة لسعر الفائدة في غضون فترات زمنية محددة وبنود الميزانية العمومية أما تحمل معدلات ثابتة أو لا تكسب أو تدفع فائدة وتقوم الإدارة عادةً بتحديد مجموعه متنوعه من الأجل الزمنية التي توفر معلومات مفيدة لتحديد الموجودات والمطلوبات الحساسه لسعر الفائدة .

أ-إعادة التسعير (Repricing)

علي الرغم من أهمية الجدول الزمني الفعلي لإعادة تسعير الموجودات والمطلوبات فإن استخدام إعادة التسعير المتوقع يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقديرات أدق لمخاطر أسعار الفائدة التي يواجهها المصرف المشكلة الرئيسية هي تحديد الموجودات والمطلوبات المدرجة في الميزانية العمومية للمصرف والتي سيتم إعادة تسعيرها في غضون ٩٠ يوماً في ضوء توقعات الفائدة المحددة وتتطلب خطوات التحليل أن يقوم الشخص الذي يصنف مبلغاً أساسياً بأنه حساس لسعر الفائدة في حالة إعادة تسعير الأصل فاذا كان الغرض من ذلك هو مساعدة القارئ على معرفة وقت إعادة تسعير العناصر تعاقدياً سيكون استخدام البيانات التعاقدية مفيداً على سبيل المثال معرفة عدد القروض التي يتم تسويتها من سعر الفائدة الرئيسي للمصرف مثل القروض بسعر الفائدة الحالي زائد ١ في المائة هي معلومات جيدة ومع ذلك عند تقييم المخاطر من الأفضل عموماً تقييم تأثير الاختلافات في إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المحققة على الأرباح. (Koch,2015:248)

يتم توزيع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة (RSA) والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (RSL) في أجال زمنية مختلفه إستنادا إلى الوقت المتبقي لإعادة تسعيرها أو استحقاقها (Devendra,2017:507).

تمثل حساسية أسعار الفائدة الفاصل الزمني الذي يمكن أن يحدث فيه إعادة التسعير و هذا النموذج يركز علي التغيرات المحتملة في إيرادات الفوائد الصافية وفي الواقع التغيرات في أسعار

الفائدة ستتغير إيرادات ونفقات الفائدة مع إعادة تسعير مختلف للموجودات والمطلوبات اي الحصول علي أسعار فائدة جديدة وتكون الموجودات والمطلوبات الحساسة للفائدة كالآتي:

(Kania,2014:7)

- ١- الأوراق المالية قصيرة الأجل الصادرة عن الحكومة والقطاع الخاص.
- ٢- القروض قصيرة الأجل التي قدمها المصرف للعملاء.
- ٣- القروض متغيرة المعدل التي قدمها المصرف لاقتراض العملاء.
- ٤- الاقتراض من سوق النقد.
- ٥- حسابات الإدخار قصيرة الأجل.
- ٦- ودائع سوق النقد.
- ٧- الودائع متغيرة المعدل

علماً إن الموجودات والمطلوبات ذات الأسعار الثابتة تعد فقرات أعيد تسعيرها عندما يُسدد أصل المبلغ حيث إن أصل المبلغ هذا يجب أن يتم استبداله وغالباً بسعر جديد: (بروم، 2000: 16)

- ١- القرض ذو السعر الثابت الذي يتم دفع أصل المبلغ كاملاً عند الاستحقاق تتم إعادة تسعير المبلغ الأصلي كاملاً عندما يحين أجل استحقاق القرض.
- ٢- القرض ذو السعر الثابت الذي يتم دفع أصل المبلغ على دفعات بمرور الوقت تتم إعادة تسعير الرصيد المتبقي من أصل المبلغ وفقاً لجدول سداد القرض .
- ٣- القرض ذو السعر المتغير الذي يتم دفع أصل المبلغ كاملاً عند الاستحقاق تتم إعادة تسعير أصل المبلغ كاملاً في كل تاريخ من تواريخ إعادة التسعير ويُوضح ذلك في جدول الفجوات تحت مسمى إعادة تسعير كامل أصل المبلغ في تاريخ إعادة التسعير التالي فقط.
- ٤- القرض ذو السعر المتغير الذي يتم دفع أصل المبلغ على دفعات بمرور الوقت تتم إعادة تسعير الرصيد المتبقي من أصل المبلغ في كل تاريخ من تواريخ إعادة التسعير. ويُوضح ذلك في جدول الفجوات تحت مسمى إعادة تسعير رصيد أصل المبلغ في تاريخ إعادة التسعير التالي فقط.

ب- الاستحقاق (Maturity)

إذا استحققت اي من الموجودات او المطلوبات خلال فتره زمنية سيتم إعادة تسعير المبلغ الأصلي فإذا استحققت الموجودات يجب علي المصرف إعادة استثمار العائدات وإذا أستحققت المطلوبات يجب علي المصرف إستبدال المطلوبات مع تمويل جديد وكلاهما صحيح بغض النظر عما إذا كانت أسعار الفائدة تتغير أم لا والسؤال هو ما هو المبلغ الرئيسي المتوقع لإعادة السعر

وتحدد الخطوة الثانية في تحليل الفجوة الإطار الزمني الذي سيعاد فيه إستثمار العائدات أو المطلوبات المعاد تمويلها. (Koch,2015:249)

ثالثاً: مخاطرة سعر الفائدة (interest rate risk)

تمثلُّ مخاطر سعر الفائدة تحدياً كبيراً للمصرف فيما يتعلق برأس المال والأرباح وكذلك تؤثر التحركات في أسعار الفائدة على موقف المؤسسات المالية فعندما تتغير أسعار الفائدة سواءً هبوطاً أو صعوداً فإن القيمة الحالية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية سوف يتغيران وهذا بدوره يغير القيمة الأساسية للموجودات والمطلوبات والأنشطة خارج الميزانية العمومية وبالتالي التأثير على قيمتها الاقتصادية لذلك فإن قبول مخاطرة سعر الفائدة هو جزء طبيعي في عمل المصارف ويمكن أن يكون مصدراً هاماً للربحية وزيادة في قيمة حقوق المساهمين وعلى الرغم من إمكانية تخفيض هذه المخاطرة إلا أنها تشكل تهديداً كبيراً على قاعدة رأس المال في المصرف ويعد نشاط إدارة مخاطرة سعر الفائدة أحد الجوانب الرئيسية لإدارة الموجودات والمطلوبات والتي تهدف إلى حماية كل من الدخل ورأس المال من مخاطر أسعار الفائدة وهناك بعداً آخر لمخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تغير القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات التي تواجه المصرف نظراً للتحركات في أسعار الفائدة، والقيمة السوقية للموجودات والمطلوبات يمكن أن تتغير وبعد كل شيء يتم استخدام أسعار الفائدة لخصم التدفقات النقدية عند تحديد القيم المذكورة أعلاه .

تعدُّ أسعار الفائدة من أكثر المتغيرات مراقبةً في الإقتصاد كونها تخضع للسلطة النقدية وتنشر التقارير الصادرة عن الجهات المختصة تحركات الفائدة بشكل شبه يومي في وسائل الإعلام لأنها تؤثر بشكل مباشر على حياتنا اليومية ولها آثار مهمة بالنسبة لصحة الإقتصاد كما أنها تؤثر على القرارات الشخصية و القرارات الاقتصادية للشركات والأسر مثل إيداع أموالهم في المصارف من عدمه (Mishkin.2004,61) ، ويرى (casu,2006:262) إن مخاطرة أسعار الفائدة ترتبط بتغير عوائد موجودات المصرف ومطلوباته وقيمها بسبب تقلب أسعار الفائدة والمقياس الأول لهذه المخاطرة هو نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة عندما تتجاوز أسعار الفائدة للموجودات الحساسة لسعر الفائدة معدلات الفائدة للمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في نطاق إستحقاق معين يكون المصرف عرضة لخسائر إنخفاض أسعار الفائدة وعل العكس عندما تتجاوز معدلات الفائدة للمطلوبات الحساسة معدلات الموجودات الحساسة من المرجح أن يتم تكبد الخسائر إذ إرتفعت اسعار الفائدة في السوق وهذه النسبة ستعكس المخاطر التي يرغب المصرف في تحملها إذا ما تمكن من التنبؤ باتجاهات أسعار الفائدة المستقبلية، ولاسيما في أوقات التقلب الكبير لأسعار الفائدة.

يمكن تحديد مخاطر أسعار الفائدة كخسارة ناتجة عن تغيير سلبي في التدفق النقدي و تغيير سلبي في قيمة الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة نتيجة للتغير في أسعار الفائدة ويتوقف ما إذا كان التغير في أسعار الفائدة إيجابياً أو غير ذلك علي وجود مكونات معينه أو على مصادر مخاطر أسعار الفائدة في الميزانية العمومية وحسابات المصرف الخارجة عن الميزانية العمومية. (Marek,2004:4) ولتقييم مخاطر أسعار الفائدة يتم تحليل أفق التخطيط للتنبؤ بتقلبات أسعار الفائدة لمختلف أجال الإسئقاق وتستخدم الفجوة الحساسة للمعدل لكل أجل استئقاق لتقييم أثر تقلبات أسعار الفائدة علي إيرادات الفوائد الصافية للمصارف. (Madhu,2016:50)

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها تعرض المصرف لحالة مالية تتضمن تحركات معاكسة في أسعار الفائدة ويعتبر قبول هذا الخطر جزءاً طبيعياً من الخدمات المصرفية ويمكن أن يكون مصدراً هاماً للربح وقيمة المساهمين ومع ذلك مخاطر أسعار الفائدة المفرطة يمكن ان تشكل تهديداً كبيراً لأرباح المصرف وقاعدة راس المال وتؤثر التغيرات في أسعار الفائدة علي إيرادات المصرف عن طريق تغيير إيراداته من الفوائد الصافية ومستوي الإيرادات ونفقات التشغيل وتؤثر التغيرات في أسعار الفائدة أيضاً علي القيمة الأساسية لموجودات المصرف ومطلوباته لأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (وفي بعض الحالات التدفقات النقدية نفسها) تتغير عندما تتغير أسعار الفائدة. (bbs,1997:6) ، وتحدث مخاطرة سعر الفائدة التي يتكبدها المصرف عندما تكون أجال استئقاق الموجودات والمطلوبات غير متطابقة. (Kania,2014:3)

أن مصدر الربح الأساسي للمصرف هو هامش صافي الفائدة وهو الفرق بين الفوائد المقبوضة من القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة وبين الفوائد المدفوعة على الودائع والمطلوبات المختلفة وأن أي تغيير في أسعار الفوائد في السوق سيؤثر في الفوائد المقبوضة والمدفوعة من ثم الأثر المباشر على هامش الفائدة ومن خلال ذلك تبرز مخاطرة سعر الفائدة بالنسبة للمصرف. (النحلة،2010:9) ، أن التغيرات في أسعار الفائدة سيكون لها تأثير سلبي في جودة الادوات المالية أو المحفظة المالية المعينة فضلاً عن المصرف ككل على افتراض أنها تمثل جانب النشاط العادي للمصرف ويمكن ان يكون مصدراً مهماً من قيمة الأرباح والاسهم من جهة وبافتراض زيادتها (مخاطرة سعر الفائدة) تهدد بشكل كبير دخل المصرف ورأسماله من جهة أخرى. (Milanova,2010:396) ، الموجودات الحساسة في المصرف الممولة بمحفظة طويلة الأمد تمول موجوداتها قصيرة الأمد من خلال مطلوبات طويلة الأمد ، فالمخاطرة في هذه الحالة هو أن (الموجودات تستحق قبل المطلوبات) الموجودات يجب أن تستثمر حتى يمكن تسديد التزاماتها ، فإذا شهد سيناريو انخفاض سعر الفائدة ، فإن إعادة استثمار موجوداتها بمعدلات أقل من معدل المدفوعات القائمة على المطلوبات ما يعرض المصرف الى الخسارة ، الا إذا ارتفعت

معدلات الفائدة سيزدهر المصرف تحت محفظة الموجودات الحساسة ، والعكس صحيح في حالة أن المصرف لديه مطلوبات حساسة ممولة بمحفظة قصيرة الامد فاذا كانت الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة تساوي المطلوبات الحساسة للتغير ، فهذا يعني بأن المصرف لا يواجه مخاطر أسعار الفائدة (الكروي، 2015: 53) والجدول (1-2) يوضح ذلك

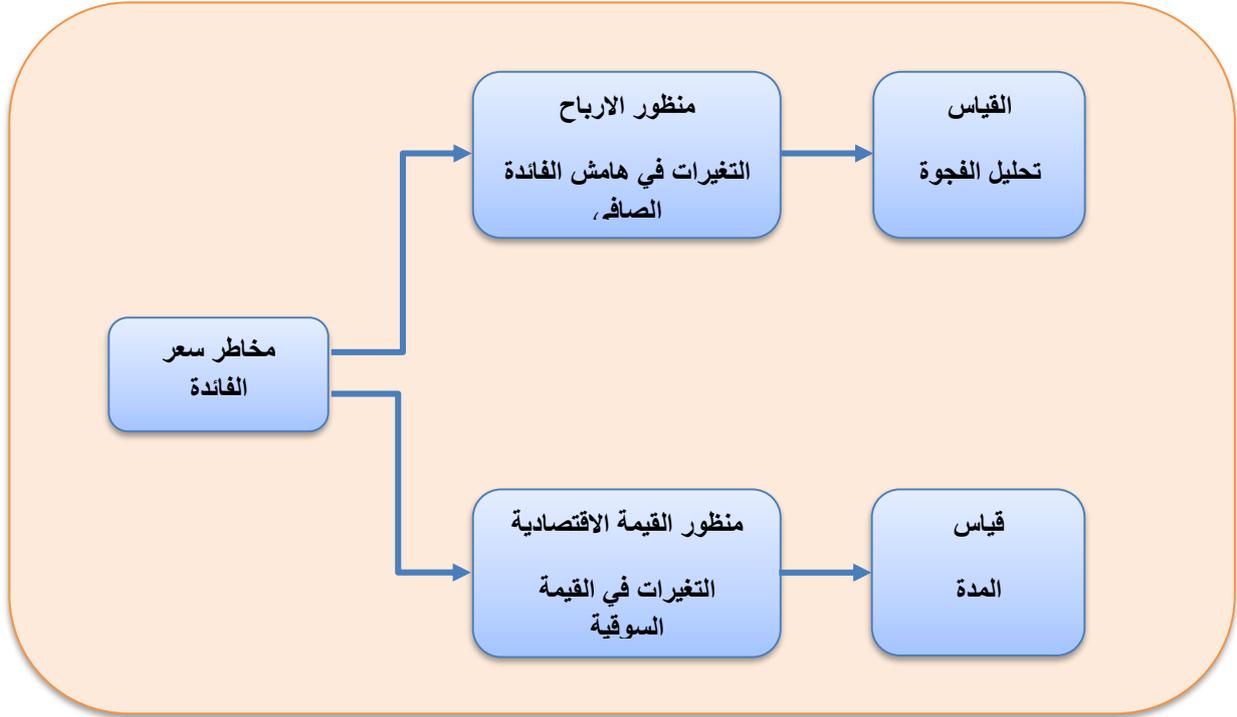
الجدول (1-2)

الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة

الحالة	أثر ارتفاع الفائدة على هامش الفائدة	أثر انخفاض الفائدة على هامش الفائدة
فجوة موجبة	ربح	خسارة
فجوة سالبة	خسارة	ربح
عدم وجود الفجوة	عدم تأثر الهامش	عدم تأثر الهامش

المصدر: النحلة، مروان (٢٠١٠): قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، ص ١٥ .

ويرى (mahshid.2004,20) إن تطور مخاطر سعر الفائدة هو نتيجة عدم تطابق الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات وذلك لأن المصارف تحتفظ بالموجودات على المدى الطويل نسبة إلى المطلوبات وهذا يعرضها إلى مخاطر إعادة التمويل والتغيرات في مخاطر أسعار الفائدة في السوق قد تؤثر سلباً على الوضع المالي للمصرف. وتعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها التحركات في منحنى العائد وقد يكون لها آثار سلبية على الشركة، وتنشأ هذه المخاطرة نتيجة التفاوت في الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات والتي يمكن تقديرها عن طريق حساب فترة وجودها. (uronen.2011,2)، وكذلك تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على كل من الأرباح الحالية (منظور الأرباح) وكذلك على صافي الثروة للمصرف (منظور القيمة الاقتصادية). فالمخاطر من وجهة نظر الأرباح يمكن قياسها من خلال التغير في هامش الفائدة الصافي (NIM). أما المخاطر من منظور القيمة الاقتصادية فيمكن قياسه من خلال التغيرات في القيمة السوقية. (Hyderabad,2012:14)



الشكل (1-2) إختلاف وجهات النظر في مخاطرة سعر الفائدة

Source: (Hyderabad. Asset liability management data of banks, 2012:15)

ويمكن للمصارف القيام بعدة اجراءات من شأنها خفض مخاطرة سعر الفائدة ومن أمثلتها ما

يأتي: (Ross, 1999:210)

- ١- المقابلة أو التطابق (*Matching*) بين الموجودات والمطلوبات أي توظيف مصادر التمويل الحساسة لمعدل الفائدة في موجودات حساسة لسعر الفائدة أيضاً فالإلتزام يتغيران سوية، بحسب أسعار الفائدة السائد في الأسواق ولكن تبرز مشكلة المقابلة بين آجال استحقاق المطلوبات والموجودات، عند تباين آجال الاستحقاق لكل منهما، حيث يتم تمويل الموجودات ذات آجال الاستحقاق الطويلة (كقروض الإسكان مثلاً) من مطلوبات (ودائع) ذات آجال أقصر أو العكس.
- ٢- تكييف محفظتي موجودات المصرف ومطلوباته، خلال التقلبات في أسعار الفائدة وذلك من خلال موازنة تواريخ استحقاق الموجودات مع المطلوبات فلو انخفضت أسعار الفائدة فإن القروض التي سبق أن قدمها المصرف بأسعار فائدة ثابتة والممولة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة المعومة ستحقق أرباحاً أعلى للمصرف بسبب الفارق في أسعار الفائدة لصالح المصرف فعندما تكون مطلوبات المصرف وموجوداته متماثلة تماماً من ناحية تواريخ الاستحقاق وكانت أسعار الفائدة المطبقة على تلك المطلوبات والموجودات ثابتة، لا يتعرض المصرف للتغير في

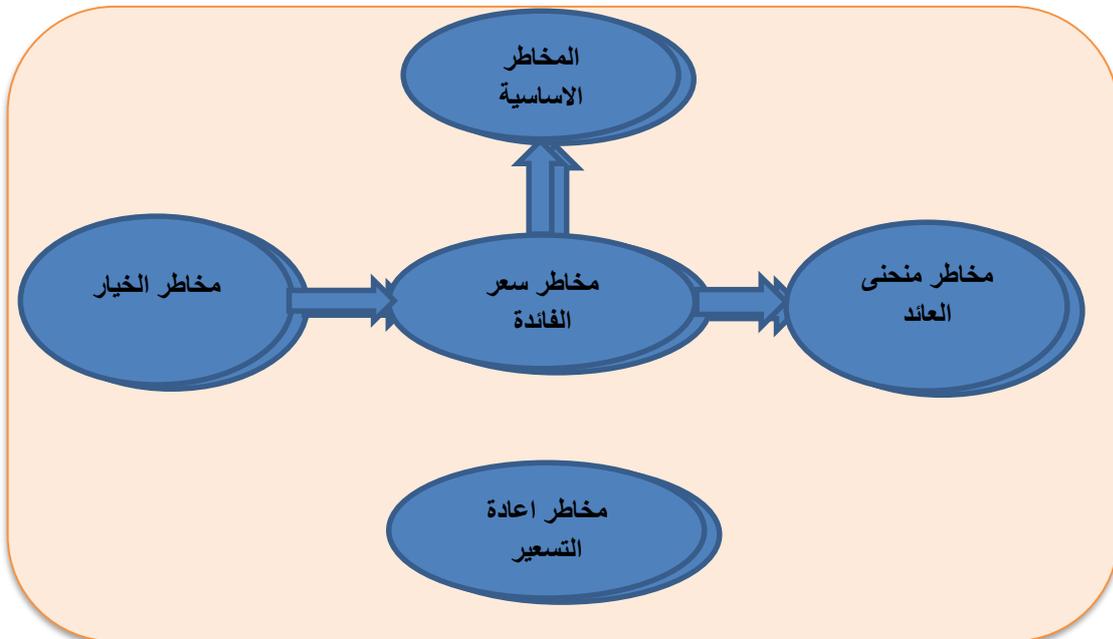
أسعار الفائدة لأن مخاطرة سعر الفائدة لا تعتمد على هيكل الاستحقاق للموجودات فقط بل تعتمد كذلك على العلاقة بين استحقاق الموجودات والمطلوبات.

٣- استخدام أدوات التحوط أو الوقاية من مخاطرة سعر الفائدة، المتمثلة بمشتقات أسعار الفائدة أي: باتخاذ موقف ما في المستقبلات المالية والخيارات والمبادلات فإذا تغيرت أسعار الفائدة السوقية فإن المكسب أو الخسارة لرأس المال في الأدوات التحوطية سيعوض المكسب أو الخسارة لرأس المال في الميزانية العمومية.

واستنادا الى ماتقدم فان الباحث يري إن مخاطرة أسعار الفائدة ترتبط بتغير عوائد موجودات المصرف ومطلوباته وقيمها بسبب تقلب أسعار الفائدة والمقياس الأول لهذه المخاطرة هو نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذه النسبة ستعكس المخاطر التي يرغب المصرف في تحملها إذا ما تمكن من التنبؤ باتجاهات أسعار الفائدة المستقبلية ولاسيما في أوقات التقلب الكبير لأسعار الفائدة.

رابعاً: مصادر مخاطرة سعر الفائدة (Interest rate risk sources)

تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة الاقتصادية والربحية للمصرف بأشكال ومصادر مختلفة لذلك تواجه المصارف مخاطر سعر الفائدة بأشكال مختلفة (Hien,2013:22).
ويبين الشكل أدناه مصادر مخاطرة سعر الفائدة.



الشكل (2-2) أنواع مخاطرة سعر الفائدة

Sourese: (Hien. interest risk management: practices and solution in a vietnam jint stock commercial bank, master thesis university of applied sciences, 2013: 21)

أ- المخاطرة الأساس (basis risk)

تنشأ هذه المخاطرة من إمكانية تغير سعر الفائدة بطريقة مختلفة على فقرات الميزانية العمومية المختلفة حيث إن اختلاف أسعار الفائدة يؤدي إلى تغيرات غير متوقعة في التدفقات النقدية والأرباح و الموجودات والمطلوبات (Barbuda,2004:6) ، وأن المخاطر الأساس ترتبط مع تكيف أسعار الفائدة مع الموجودات والمطلوبات التي لها أجل استحقاق وإعادة تقييم مماثل و هذه الاختلافات في تكيف أسعار الفائدة يمكن أن تسبب تأثيراً سلبياً علي التدفقات المالية وقيمه المصرف. (marek,2004:5)

ب- مخاطرة إعادة التسعير (Repricing risk)

تواجه المؤسسات مخاطر أسعار الفائدة بعدة طرق وينشأ الشكل الأساسي لمخاطر أسعار الفائدة التي تحدث في أغلب الأحيان من فروق التوقيت في الاستحقاق (بالنسبة للمعدل الثابت) وإعادة التسعير (بالنسبة للمعدل العائم) للموجودات والمطلوبات والأنشطة خارج الميزانية وفي حين أن هذه الاختلافات في عدم التطابق أساسيه بالنسبة للأعمال المصرفية فإنها يمكن أن تعرض دخل المؤسسة المصرفية وقيمتها الاقتصادية للتقلبات غير المتوقعة مع اختلاف أسعار الفائدة. (Brom,2007,43)، المصارف بصفتهم وسطاء مالين يواجهون مخاطر أسعار الفائدة كل يوم والشكل الأكثر شيوعاً من مخاطر أسعار الفائدة ينشأ من اختلافات وقت الاستحقاق والتغيرات في أسعار الفائدة من موجودات المصرف ومطلوباته والأنشطة خارج الميزانية العمومية وعلى الرغم من أن هذا التفاوت في الأنشطة الأساسية للمصارف فإنها يمكن أن تؤثر على دخل المصرف والقيمة الاقتصادية الأساسية عندما تختلف أسعار الفائدة.

(Milanova,2010:397)

ج- مخاطرة منحنى العائد (Yield curve risk)

إنّ تغير منحنى العائد هو الإسلوب الأكثر تذبذباً خلال دورات الاعمال وعلية فإن المصارف لا بد أن تقيم حركة منحنى العائد وتأثيره على قيم المحفظة والدخل. حيث إن إعادة التسعير وعدم التطابق يمكن إن يعرض المصرف لتغيرات غير متوقعة من منحنى العائد وبالتالي اثارها السلبية على المصارف والقيمة الاقتصادية الاساسية. (ngalawa,2014:13)

وتنشأ مخاطر منحنى العائد نتيجة التحولات غير المتوقعة من منحنى العائد وبالتالي آثارها السلبية على المصرف وقيمه الاقتصادية. (BCBS,2004:5)

خامساً: ادارة الموجودات والمطلوبات (Assets and liabilities management)

أنّ الهدف النهائي من إدارة الموجودات والمطلوبات هو السيطرة على صافي الربح بما يضمن المكانة الإستراتيجية للمصرف أو استخدام هذه الأداة لتحقيق التنوع الاستراتيجي وإن أهم ما يميز إدارة الموجودات والمطلوبات بوصفها عملية ديناميكية من التنسيق والرقابة والسيطرة على الموجودات والمطلوبات من أجل تحقيق صافي محدد من إيرادات الفوائد وتزداد أهمية ذلك بوضوح إذ ما عرفنا أن المصارف بوصفها من أهم وأقدم المؤسسات المالية تعتمد وبشكل كبير على الفرق بين إيرادات فوائد القروض ومصاريف فوائد الودائع باعتبارها المصدر الأساسي للربحية في المصارف.

يعود تاريخ إدارة الموجودات والمطلوبات إلى عام ١٩٥٠ عندما ساهم ماركويتز بنظرية تخصيص الموجودات ومنذ ذلك الحين تم إجراء قدر كبير من البحوث لتطوير نظرية إدارة الموجودات والمطلوبات. (yan,2002:9)

تعرف إدارة الموجودات والمطلوبات بأنها ممارسة إدارة الأعمال بحيث يتم تنسيق القرارات والإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات من أجل ضمان الاستخدام السليم لموارد المصرف لزيادة أرباحه وتلعب إدارة الموجودات والمطلوبات في إدارة السيولة من أجل النمو وبيان المركز المالي بطريقة مربحة. (Mamati,2017:682) اما (thejani,2017:16) يعرف إدارة الموجودات والمطلوبات بأنها الاطار الشامل الذي يركّز على ربحية المصرف و البقاء على المدى الطويل من خلال إستهداف نسبة هامش الفائدة الصافية وصافي القيمة الاقتصادية الخاضعة لقيود الميزانية العمومية ومن بين هذه القيود الهامة الحفاظ على نوعية الائتمان وتلبية الاحتياجات من السيولة وتعمل المصارف على مجموعة من نماذج الأعمال، مما يؤدي بها إلى أن يكون لها هياكل مختلفة جداً للموجودات والمطلوبات.

تسعى إدارة الموجودات والمطلوبات إلى إيجاد إستراتيجية الاستثمار المثلى في ظل عدم اليقين. (Rachev,2017:6)

إن إدارة الموجودات والمطلوبات هي العملية الجارية لصياغة وتنفيذ ورصد وتنقيح الإستراتيجيات المتصلة بالموجودات والمطلوبات لتحقيق الأهداف المالية. (Gilbert,2016:13) وتتعامل إدارة الموجودات والمطلوبات مع الاستثمار الأمثل للموجودات في ضوء تحقيق الأهداف الحالية والمطلوبات المستقبلية. (roman,2010:1)

هناك أربع خطوات في عملية إدارة الموجودات والمطلوبات في المصارف وهي: إدارة السيولة وإدارة الموجودات وإدارة المطلوبات وإدارة رأس المال (thejan,2017:17,18) (Antony,2018:2).

يعرف (Ryan,2013:1) إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف بانها الية لمعالجة المخاطر التي يواجهها المصرف بسبب عدم التوافق بين الموجودات والمطلوبات الناجمة عن الاختلافات في السيولة أو التغيرات في أسعار الفائدة.

أنّ المتنبع للتطور التاريخي لنشاط المصارف يجد أن هناك عوامل معينة برزت على الساحة أدت إلى حصول تغير كبير في أساليب وإستراتيجيات إدارة المصارف ومن هذه العوامل هي (Hyderabad,2012:7):

١- رغبة المصارف بالتخلص من المخاطرة أو تلبية احتياجات معينة للزبائن.

٢- التطورات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات أدت الى ظهور تقنيات جديدة.

٣- تحرير أسعار الفائدة ساهم بإستغلال الفرص والقدرة على مواجهة التهديدات.

وقد بشرت العقود الاخيرة بتغيرات جذرية في ادارة الموجودات والمطلوبات لمواجهة أسعار الفائدة والمنافسة الشديدة حيث بدأت الشركات المالية بفتح مصادر جديدة للتمويل لخفض كلفة الودائع والمطلوبات في إطار ما يسمى بالإستراتيجية الجديدة لإدارة المطلوبات أما ما يتعلق بإستراتيجية الأموال حيث تطور تقنيات إدارة المطلوبات بالإضافة الى التغيرات الشديدة في أسعار الفائدة أدى ذلك الى ولادة منهج وهو أسلوب أكثر توازنا لإدارة الموجودات والمطلوبات والذي يؤكد على أهداف رئيسية هي: (Ross,2013:219)

١- ينبغي للإدارة ممارسة قدر كبير من السيطرة على حجم المزيج والعوائد وتكلفة الموجودات والمطلوبات على حد سواء من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المالية.

٢- إدارة الموجودات والمطلوبات يجب أن تكون متنسقة داخليا والتنسيق الفعال في إدارة الموجودات والمطلوبات يساعد على تحقيق أقصى قدر من الفارق بين الايرادات والتكاليف والتعرض للمخاطرة.

ان إدارة الموجودات والمطلوبات هي إدارة الميزانية العمومية لمواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومستوى السيولة في المصرف ويزيد من أهمية إدارة الموجودات والمطلوبات للقطاع المالي التغيرات الهائلة التي حدثت في السنوات الأخيرة في موجودات ومطلوبات المصارف ولذلك تحتاج المصارف على نحو متزايد لتطابق استحقاق الموجودات والمطلوبات وتحقيق التوازن بين أهداف الربحية والسيولة والمخاطرة (Jayanthi,2015:179) (charu,2008:1) ويرى (Novic,2014:1083) أنّ إدارة

الموجودات والمطلوبات هي واحدة من الاستراتيجيات الرئيسية في القطاع المصرفي وتؤدي أثراً هاماً في الجمع بين الأنشطة المختلفة للمصرف حيث تمثل إدارة الميزانية العمومية عامل رئيسي في ضمان أعمال المصرف واستمراره وهي آلية لمعالجة المخاطر التي يواجهها المصرف بسبب عدم وجود تطابق بين الموجودات والمطلوبات بسبب السيولة أو التغيرات في أسعار الفائدة. ومن بين أهم أهداف إدارة الموجودات والمطلوبات مساعدة المؤسسات المالية في إتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموجودات و الاستفادة الكاملة من الأموال والموارد المتاحة و تحقيق أقصى قدر من الإيرادات وتتمثل المخاطر في إدارة الموجودات والمطلوبات في جانبين: الخسارة المحتملة للإستثمار وفقدان القدرة على تلبية الالتزامات وان عائد الموجودات والمطلوبات غير مؤكد على حد سواء ومن الضروري في هذا النموذج التعامل مع أوجه عدم اليقين وكذلك مع المخاطر.

(Gondzio,2009:5)

وبشكل عام يمكن النظر إلى عملية إدارة الموجودات والمطلوبات بأنها العملية التي تدير من خلالها المؤسسة المالية ميزانيتها العمومية من أجل مواجهة مخاطر سعر الفائدة وخطر السيولة إضافة إلى المخاطر الأخرى بمعنى انها المدخل الذي يوفر الحماية للمؤسسات المالية وجعل الخطر ضمن مستويات مقبولة (kavitha,2012:22) وأن الهدف الرئيسي للمصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات هو السيطرة على صافي هامش الفائدة. وهذه السيطرة يمكن أن تكون دفاعية والغرض من الرقابة الدفاعية هو عزل صافي هامش الفائدة من تقلبات أسعار الفائدة.

(alshubiri,2010:101)

واستنادا الى ماتقدم فان الباحث أنّ مدخل إدارة الموجودات والمطلوبات ما هو إلا مجموعة من الأدوات المالية والاساليب التنظيمية التي تسعى إلى جعل المخاطرة التي يتعرض لها المصرف في حدها الأدنى وأنّ هذه الادوات المالية التي يتم استخدامها من قبل المصرف يعتمد على عوامل كثيرة من أهمها مدى تطور البيئة المصرفية ومدى إرتباطها بأنشطة تتعرض لتقلبات كبيرة سواء في أرباحها أو قدرة المؤسسات المقترضة على السداد كما أنّ الهدف النهائي من إدارة الموجودات والمطلوبات هو السيطرة على صافي الربح بما يضمن المكانة الاستراتيجية للمصرف.

سادسا: إستراتيجيات ادارة حساسية الأرباح (Profit sensitivity management strategies)

يركز تحليل الفجوة وحساسية الأرباح علي بيان مخاطر المصارف علي المدى القصير ويتجاهل إلى حد كبير التدفقات النقدية إلى ما بعد سنة أو سنتين ومع ذلك فإن موجودات المؤسسة ومطلوباتها قد تكون غير متطابقة إلى حد كبير بعد سنتين لذلك تنطوي علي مخاطر كبيره لا تكتشف مباشرة وتمثل هذه الاستراتيجيات طرقا بديله لتحليل مخاطر أسعار الفائدة وهي تؤكد علي حساسية أسعار الموجودات والمطلوبات بالنسبة للتغيرات في أسعار الفائدة وما يقابلها من تأثير

علي حقوق المساهمين كما تعكس مدة الموجودات والمطلوبات قيمه التدفقات النقدية من خلال الاستحقاق النهائي وتشير الفجوة الى الفرق في متوسط مدة الموجودات مقابل المطلوبات ويوفر هذا الرقم المتعلق بالفجوة مقياساً شاملاً لمخاطر أسعار الفائدة الواردة في الميزانية العمومية للمصرف بأكمله.

اولاً: مفهوم المدة (concept of duration)

أطلق الاقتصادي فريدريك ماكولاي مفهوم المدة في عام ١٩٣٨ كطريقه لتحديد تقلب الاسعار وأصبح المقياس الأكثر شيوعاً وحتى السبعينات من القرن الماضي لم يهتم سوي عدد قليل من الناس بالمدة بسبب الإستقرار النسبي لأسعار الفائدة وعندما بدأت أسعار الفائدة ترتفع بشكل كبير أصبح المستثمرين مهتمين جداً باداءة من شأنها أن تساعدهم علي تقييم تقلبات أسعار استثماراتهم وخلال هذه الفترة تم تطوير مفهوم المدة المعدلة الذي قدم حساباً أدق للتغير في أسعار الفائدة وفي منتصف الثمانينات ومع بداية إنخفاض أسعار الفائدة طورت مصارف إستثماريه عدة مفهوم المدة أو المدة الفعلية لمواجهة التغيرات الكبيرة في اسعار الفائدة. (Rock,2004:2) وقد اقترحت المزيد من التدابير التي قدمت من قبل (Zhang 2003) (Chambers 1997) (Chambers, McEnally 1988) إلى ان مخاطر الفائدة لا يمكن قياسها الا بواسطة متجه من الأرقام بدلاً من رقم واحد واقتراح مقياس المدة. (Buttarazzi,2015:125)

إن نموذج المدة هو أحد مقاييس مخاطرة سعر الفائدة وطريقة أخرى لإدارة صافي الدخل الناتج من أسعار الفائدة وذلك بالأخذ بالاعتبار كل واحد من التدفقات الواردة والخارجة ونموذج المدة هو قياس متوسط أجال التدفقات النقدية مرجحةً بقيمتها وأجالها وهي تمثل متوسط الفترة المطلوبة لاسترداد الاموال. (خان، 2003 : 48)

يتغير صافي قيمة المصرف تبعاً لتغير قيم الموجودات والمطلوبات التي تتعامل معها وعلى الرغم من إن البيئة التي تتعامل بها المنشآت المالية تتأثر بجملة من العوامل المتغيرات الاقتصادية ويؤثر كل منها على نتيجة النشاط، ووفقاً لذلك فإن الاهتمام بالزمن يشكل بعداً على جانب كبير من الأهمية خاصة فيما يتعلق بفترات الاستحقاق سواء أكانت فترات استحقاق قصيرة أم طويلة الأجل وتعرف المدة بانها متوسط استحقاق التدفقات النقدية قياساً إلى القيمة الحالية. (Carpenter,2007:2) أما (cdiay,2007:1) يعرف المدة بانها مقياس مهم للنظر في مخاطر سعر الفائدة ومخاطر إعادة الاستثمار. والمدة مقياس آخر لحساسية سعر الفائدة ، يقيس النسبة المئوية للتغير في قيمة الورقة المالية . (tuckman,2002:98)

إن مدخل المدة أحد المداخل التي تحلل حساسية التدفقات النقدية للتغيرات في أسعار الفائدة و هي مقياس للتغير في القيمة الاقتصادية نتيجة التغير في أسعار الفائدة. (Sastry,2013:12)

وتعرف المدة على أنها مقياس لأجال الاستحقاق بالقيمة والوقت الذي يراعي توقيت جميع التدفقات النقدية من الموجودات المدرة للدخل وجميع التدفقات النقدية المرتبطة بالمطلوبات. (Ross,2008:226) والمدة هي تقدير تقريبي لحساسية القيمة الاقتصادية من التدفق النقدي إلى التغيرات في سعر الفائدة. (Gorvett,2003:9) ويرى (Lopez,2018:37) المدة بأنها مؤشر للمخاطر يقيس التباين المتعلق بالتغيرات في أسعار الفائدة وهو يعرف بأنه متوسط مرجح لأجال استحقاق مختلفه مع الأخذ بنظر الاعتبار الأهمية النسبية لكل تدفق فيما يتعلق بعامل التقييم.

ويعرف (Saunders,2008:266) المدة بأنها المتوسط الموزون من الوقت وتاريخ الاستحقاق على الورقة المالية ويرى (Gomez,2009:1-2) المدة بأنها إنعكاس لإستحقاق التدفقات النقدية المختلفة وهي وصف عام لحساسية التغيرات في أسعار الفائدة لذلك تعتبر المدة من التقنيات للسيطرة على مخاطر الموجودات و المطلوبات نتيجة لتغير اسعار الفائدة و الشرط يصعب تحقيقه دون استخدام سعر الفائدة (Mueller,1991:177) أما (Segador,2014:8) يعرف المدة بمقياس لحساسية السعر إلى تغيير في أسعار الفائدة بافتراض الهيكل الزمني لأسعار الفائدة فيما يتعلق بمنحى العائد والاستحقاق.

واستنادا الى ما تقدم فان الباحث يرى أن مفهوم المدة يتعامل مع قيم حالية موزونه للتدفقات النقدية مع الاخذ بنظر الاعتبار زمن حصول تلك التدفقات ضمن فترات الاستحقاق ووفقا لذلك فان الاهتمام بالزمن يشكل بعدا على قدر كبير من الاهمية وتستعمل لقياس حساسية سعر الفائدة والتغيير في سعر الفائدة مهما كان هذا التغيير صغيرا في مستوى أسعار الفائدة .

1- خصائص المدة (Duration properties)

- تستعمل خواص مقياس المدة بشكل واسع لغرض الحد من المشكلات التي ترافق تذبذبات سعر الفائدة ومن خصائص مقياس المدة (Saunders.2008.226)
- ١- يستند مقياس المدة إلى عامل الزمن Time Factor للتدفقات النقدية وان أهمية بعد الزمن قد أثبتت عند استعمال الصيغة الأساسية للقيمة السوقية للاستثمار.
 - ٢- لأن القيمة السوقية للاستثمار تساوي القيمة الحالية للعوائد المتوقعة لذا فان المدفوعات المبكرة تخضع بأقل من تلك التي تستلم لاحقا وبهذا فان مقياس المدة يعالج القيم الحالية للتدفقات النقدية على وفق معدلاتها الموزونة بالزمن.
 - ٣- وجود علاقة عكسية بين نسبة العائد الفعلي مع المدة، فارتفاع العائد الفعلي يؤدي إلى انخفاض (المدة)، مع بقاء بقية العوامل على حالها.
 - ٤- المدة هي دالة (Function) لفترة الاستحقاق و معدل الفائدة و العائد للاستحقاق.

٥- تزداد المدة مع الإستحقاق للموجودات أو المطلوبات ولكن بمعدل متناقص وإنخفاض المدة كلما أرتفع العائد.

2- نماذج المدة (Duration models)

أن ادراك أهمية أسلوب المدة لغرض التعامل مع مخاطرة سعر الفائدة دفع العديد من الباحثين إلى وضع نماذج خاصة ومنها نموذج ماكيولاي (*Macaulay Mode*) ونموذج المدة المعدل (*Modified Duration Mode*) التي ليست حساسة لأسعار الفائدة أما نموذج المدة الفعالة (*Effective duration*) تستخدم عندما تتغير التدفقات النقدية مع تغير أسعار الفائدة ومن أجل تحديد المدة الفعالة من التدفق النقدي يتم إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الفائدة. (*Gorvett,2003:9*) أما نماذج المدة هي كالآتي:

أ-نموذج ماكيولاي (*macuulay mode*)

مدة ماكيولاي في إشاره إلى الرجل الذي قدم المفهوم في ١٩٣٨ ووفق لهذا النموذج المدة هي المتوسط الحسابي المرجح لاستحقاق التدفقات النقدية وأوضح فريدريك ماكولي أن عدد السنوات كاستحقاق غير كافي لقياس عنصر الوقت. (*cerovic,2014.55*) ومن خصائص هذا النموذج أن المدة تختلف مع الاستحقاق والعائد على نطاق واسع لأنه يزيد مع الاستحقاق و المدة عموما أقصر من استحقاقها وذلك لأن التدفقات النقدية المستلمة في السنوات الأولى تكون أكبر القيم الحالية وبالتالي يتم إعطاء وزن أكبر. (*Choudhry,2002:36*) كذلك يقيس هذا النموذج وبشكل صحيح النسبة المئوية للتغير في القيمة الحالية للتغيرات الصغيرة في هذه العوائد المستمرة و يستخدم العائد المختلف لكل تاريخ الدفع بدلا من استخدام العائد إلى الإستحقاق . (*mesler,2013:277*)

اقترح العديد من الباحثين ومنهم (كوبر 1977) تمديد مده *Macaulay* كوسيلة للتعامل مع منحنيات العائد و لوصف العلاقة بين الموجودات والمطلوبات و *Macaulay* أول من استخدم مصطلح المدة لقياس خطر السعر (اي حساسية سعر الفائدة). (*Allen,2018:2*) يعتمد نموذج *Macaulay* علي ثلاثة افتراضات أساسية: (*Sloan,2002:2*) (*gorve,2017,296*)

١- أن منحنى العائد هو منحنى مسطح.

٢- أي تغيير في أسعار الفائدة يؤدي إلى تحول لمنحنى العائد .

٣- لا تتغير التدفقات النقدية مع تغير أسعار الفائدة.

صيغة *Macaulay* والمدة التقليدية تختلف للأسباب التالية: (*mesler,2013:278*)

١- يستند مقياس *Macaulay* (غالبا ما تسمى مده فيشر ويل) علي المضاعفة المستمرة ويقاس بشكل صحيح النسبة المئوية للتغير في القيمة الحالية وصيغته *macaulay* مع الافتراض الضمني الإضافي لمنحني العائد المسطح لا تقيس النسبة المئوية للتغير في سعر التغيرات الصغيرة في العائد حتى الاستحقاق وتقاس النسبة المئوية للتغير في القيمة الحالية بالمدة التقليدية المعدلة عند استخدام المضاعف المستمر ، المدة والمدة المعدلة هي نفسها.

٢- يستخدم مقياس *Macaulay* عائدا مختلفا لكل تاريخ دفع بدلاً من استخدام العائد إلى الاستحقاق كسعر الخصم المناسب لكل تاريخ دفع.

ب- المدة المعدلة (modified Duration)

يعتم هذا النموذج التغيرات في العائد وليس التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة (Zeballos, 2011: 6) وترتبط المدة المعدلة بما يعرف بمفكوك سلسلة تايلور، إذ يستعمل لتقريب العلاقة بين السعر والعائد للاستحقاق (Tilman, 2000: 29)

3- المدة والتحدب (Duration and convexity)

أوضحت نظريات أسعار الفائدة العلاقة بين العائد والسعر حيث منحنيات العائد فهي تعكس العلاقة بين العائد والاستحقاق وهذه العلاقة تتفاوت فقط في مجال المدة لأن قيم العوائد تتغير على وفق تغير تلك المدة أما بالنسبة لحالة التحدب فهو مخطط يصف العلاقة بين السعر - العائد إذ إن الشكل ينحني بدلاً من إن يكون ضمن علاقة خطية و درجة الانحناء تظهر مدى إستجابة التغيرات في السعر ولا بد من الإشارة إلى إن توضيح تلك العلاقة عند رسم منحني العائد يتطلب ثبات بقية المتغيرات مثل مخاطرة (الائتمان، مخاطرة السيولة، المعالجة الضريبية، الخيارات الضمنية، وغالبا ما يرسم "المنحني المرجعي" لسندات الحكومة الأمريكية مثلاً مع وجود منحنيات أخرى مثل منحني اليورو دولار ومنحني المبادلات (الشماع، 1999: 158) ويقاس التحدب درجة الانحناء في العلاقة بين قيمه الموجود ومعدل الخصم المطبق ويشير حسابها إلى إختلاف حساسية الموجود للتغيرات في معدل الخصم وبعبارة أخرى فهي المشتقة الجزئية للمدة المعدلة فيما يتعلق بسعر الخصم أو المشتقة الثانية من السعر فيما يتعلق بسعر الخصم وكلا المدة والتحدب هي مفاهيم راسخة في تحليل الدخل الثابت والاداره ولكن نادرا ما تستخدم عند تحليل قيمه الملكية وكما ذكر سابقا فان المدة ستكون مقدرا جيدا لتغير السعر إلى التغيرات في معدل الخصم .

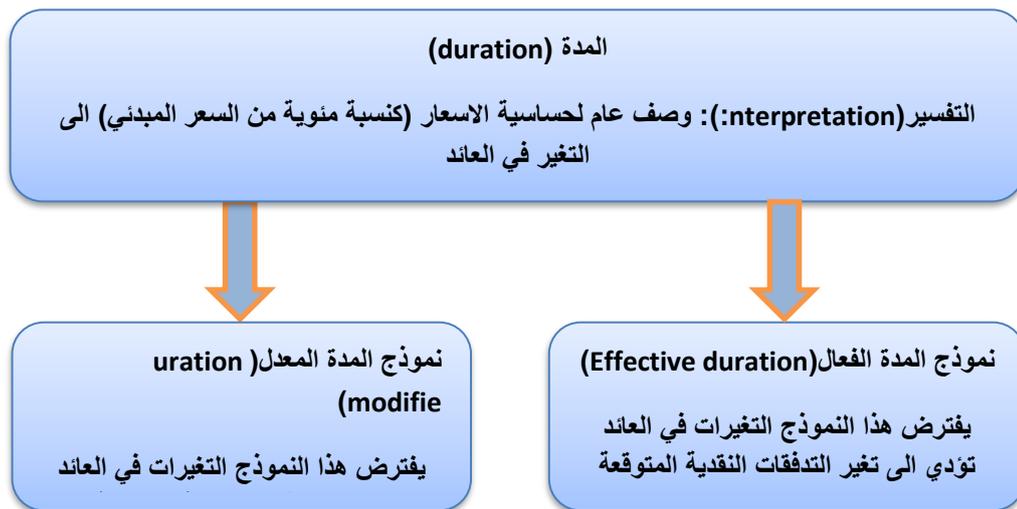
(Adsera, 2016: 4)

إن المدة هي أكثر المقاييس شيوعا في قياس مخاطر اسعار الفائدة، ولكن التحدب يمثل محاولة لتصحيح عيوب المدة حيث يمثل التحدب مقياس من الدرجة الثانية لقياس مخاطر أسعار الفائدة و يقيس انحناء الرسم البياني السعر- العائد ودرجة هذا الذي يحيد عن تقدير الخط المستقيم

وبالتالي يمكن اعتباره مؤشراً على الخطأ عند استخدام نموذج المدة المعدل وكذلك نموذج ماكيولاي كما يرتبط التحدب بشكل إيجابي مع المدة. (Choudhry, 2002: 41-42) ويكون التحدب بنوعين هما التحدب المعدل (*Modified Convexity*) ويشير إلى ان التغيرات في العائد تؤدي الى تغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة أما التحدب الفعال (*Effective Convexity*) يفترض أن التدفقات النقدية لا تتغير عند تغير العائد. (Choudhry, 2002: 137)

4- نموذج المدة المعدل مقابل نموذج المدة الفعال (Adjusted duration model versus effective duration model)

أحد اشكال نماذج المدة التي تم استخدامها وذكرها من قبل هو نموذج المدة المعدل المدة المعدلة هي النسبة المئوية للتغير في السعر التقريبي من أجل تغيير النقطة الاساس في العائد على إفتراض أن التدفقات النقدية المتوقعة لا تتغير عندما يتغير العائد لذلك التغير في السعر عندما يتغير العائد ويرجع ذلك لخصم التدفقات النقدية على مستوى العائد الجديد وبافتراض ان التدفقات النقدية لن تتغير عند تغير العائد وهذا منطقي بالنسبة لسندات الخزينة و السبب في ذلك ان المبالغ المدفوعة لحاملي التزاماتها لا تتغير عندما تتغير أسعار الفائدة ونتائج المدة تأخذ في الاعتبار كلا من الخصم على أسعار الفائدة المختلفة، وإمكانية أن تتغير التدفقات النقدية المتوقعة عندما يتم احتساب المدة في هذه الطريقة يسمى هذا المدة المعدلة والشكل (2-3) يوضح الفرق بين نموذج المدة المعدل ونموذج المدة الفعال.



الشكل (2-3) يوضح الفرق بين نموذج المدة المعدل ونموذج المدة الفعال

(fabozzi, 2005: 204)

5- الانتقادات التي وجهت الى المدة (Criticisms of the duration)

هناك عددا من المشاكل الناشئة عن استخدام قياس المدة (casu,2006:295)

١- تنطوي صيغة المدة علي علاقة خطيه بين التغيرات في سعر الفائدة والتغيرات في حق الملكية في الواقع العلاقة هي محدبة والمدة هي تقريبا جيد للتغيرات الصغيرة ولكنها تصبح اقل دقة للتغيرات الأكبر.

٢- متطلبات البيانات – يمكن ان يكون حساب المدة الزمنية مطالبا بالبيانات.

٣- تركيز المدة عموما علي شكل واحد فقط من التعرض لمخاطر أسعار الفائدة – مخاطر إعادة التسعير – وتتجاهل مخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن التغيرات في العلاقة بين أسعار الفائدة ضمن نطاق زمني (المخاطر الأساس).

٤- الإفتراضات المبسطة التي تستند اليها عملية حساب المدة المعيارية تعني إن المخاطر الناجمة عن أنشطة الميزانية غير المتوازنة قد تكون ناقصة التقدير.

أظهر كوبر (1977) أن المدة ليست المقياس المثالي للتنبؤ إستجابة قيم الموجودات إلى التغيرات في أسعار الفائدة وقد قالت الدراسة ان الاختيار الأعمى للمحافظ علي أساس مدتها سيكون إستراتيجية ساذجه غير واقعيه وإن هناك طرائق أخرى لإثراء مفهوم المدة دون فقدان الإطار التحليلي الأساسي الذي تستمد منه (Buttarazzi,2015:125)

وهناك جملة من نقاط الضعف تعاني منها المدة: (swamy,2013:11)

- ١- من الصعب حساب المدة بدقة .
- ٢- يتطلب تحليل المدة أن يخصم كل تدفق نقدي في المستقبل .
- ٣- يجب علي المصرف ان يراقب ويعدل باستمرار مدة محفظته.
- ٤- من الصعب تقدير مدة الموجودات والمطلوبات التي لا تكسب أو تدفع الفوائد.
- ٥- مقياس المدة هي ذاتية للغاية.

ثانيا: فجوة المدة (Duration Gap)

١- مفهوم فجوة المدة

إنّ الخطوة الأولى في إدارة الفجوة للميزانية العمومية في المصرف هي التركيز على حساسية الموجودات والمطلوبات في المصرف تجاه سعر الفائدة، قياس حساسية الموجودات والمطلوبات لتقلب سعر الفائدة يسمى بتحليل الفجوة (Gap analysis) إذ تبدأ إدارة الفجوة بتحليل خصائص سعر الفائدة والموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية للمصرف، لتحديد وقياس درجة

الحساسية لسعر الفائدة وإمكانية زيادة المخاطرة نتيجة لذلك فالموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة هي تلك الموجودات والمطلوبات التي يمكن أن تغير أسعار الفائدة الخاصة بها إستجابة لظروف السوق خلال مدة تخطيط ميزانية المصرف.

أعتمد تحليل الفجوة على نطاق واسع من قبل المؤسسات المالية خلال ثمانينات القرن الماضي حيث يعد تحليل الفجوة من تقنيات إدارة الموجودات والمطلوبات والتي يمكن إستخدامها لتقييم مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر السيولة فهو يقيس في تاريخ معين الفجوات بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (Charumathi,2008:3). وتعد الفجوة مصطلح مالي عادةً ما يتم إستخدامه من قبل المصارف و المؤسسات المالية الأخرى لقياس خطر التغيرات في سعر الفائدة وهو أحد أسباب عدم التطابق الذي يمكن أن يحدث بين الموجودات والمطلوبات ويعد أحد الأساليب التي تحاول تحديد مخاطر أسعار الفائدة خلال المقارنة بين التغيرات المحتملة في قيمة الموجودات والمطلوبات التي تتأثر بتقلبات أسعار الفائدة في الفترات المترامنة. (Cheng,2013:423) وبعبارة أخرى هي الفرق في حساسية أسعار فائدة عوائد الموجودات وحساسية أسعار فائدة عوائد المطلوبات إلى التغير في أسعار الفائدة السوقية. (Skinner ,2013:218)

إن تحليل الفجوة هو أداة لإدارة مخاطر سعر الفائدة بالاعتماد على الميزانية وتركز هذه الأداة على التقلبات المحتملة في الدخل من أسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة وتركز نماذج الفجوة على إدارة صافي الدخل من الفائدة على مدى فترات زمنية مختلفة وبعد إختيار هذه الفترات الزمنية يتم توزيع الموجودات والمطلوبات الى مجموعات وفق اجالها ان كانت على أساس سعر الفائدة الثابت أو وفق أقرب فترة زمنية يتم خلالها إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات إن كانت على أساس سعر الفائدة المتغير ويطلق على الموجودات والمطلوبات التي يعاد تقييمها بالموجودات والمطلوبات ذات الحساسية نحو سعر الفائدة وتساوي قيمة الفجوة الفرق بين الموجودات والمطلوبات كما مبين ادناه (خان، ٢٠٠٣: ٤٧، 263) (casu,2006:263)

$$\text{GAP}=\text{RSA}-\text{RSL}.....(1-2)$$

$$\text{Relative Gap}=\text{Gap}/\text{RSA}.....(2-2)$$

$$\text{Interest Sensitivity Ratio} = \text{RSA}/\text{RSL}.....(3-2)$$

GAP = الفجوة

RSA = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة

RSL = المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

إن مفهوم فجوة المدة (*DGAP*) يركز على إدارة صافي دخل الفائدة أو القيمة السوقية والإقرار بتوقيت كل التدفقات النقدية في الميزانية العمومية للمصرف وفجوة المدة والقيمة السوقية تمثل أساليب بديلة لتحليل مخاطر أسعار الفائدة حيث يقوم تحليل الفجوة بمقارنة مدة الموجودات مع مدة المطلوبات للمصرف (*Armeanu,2007:4*) وتعرف فجوة المدة على أنها من الطرق البديلة لقياس خطر سعر الفائدة حيث تخبر الحساسية من القيمة السوقية لصافي قيمة المؤسسة المالية الى التغيرات في أسعار الفائدة وتحليل فجوة المدة يركز على مقدار القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات التي سوف تتغير عند تغير سعر الفائدة (*Hyderabad,2013:13*) ويتضمن تحليل فجوة المدة (*Sironi,2008:13*)

- ١- تقدير التوقعات بسعر الفائدة.
- ٢- تقدير القيمة السوقية لموجودات المصرف ومطلوباته.
- ٣- تقدير المدة الموزونة للموجودات والمدة الموزونة للمطلوبات.
- ٤- آثار كل من البنود داخل وخارج الميزانية وتستخدم هذه التقديرات لحساب فجوة المدة.
- ٥- توقع التغيرات في القيمة السوقية والتغير في سعر الفائدة.

وردت تعاريف عديدة لفجوة المدة فقد عرفها (*Armeanu,2007:4*) على إنها إدارة صافي دخل الفائدة أو القيمة السوقية والإقرار بتوقيت كل التدفقات النقدية في الميزانية العمومية للمصرف وفجوة المدة والقيمة السوقية تمثل أساليب بديلة لتحليل مخاطر أسعار الفائدة حيث يقوم تحليل الفجوة بمقارنة مدة الموجودات مع مدة المطلوبات للمصرف أما (*Beets,2004:62*) عرف الفجوة بأنها المقاييس التقليدية لإدارة مخاطر سعر الفائدة وهو يستند إلى فترة إعادة تسعير كل عنصر من عناصر الميزانية العمومية ولحساب فجوة الاستحقاق يجب أن يتم تجميع الموجودات والمطلوبات وفقاً لترات إعادة التسعير على الرغم من أن فجوة الاستحقاق تقترح كيف إستجابة المصرف للتغير في أسعار الفائدة ويمكن للمصرف السيطرة على تأثير تقلبات سعر الفائدة على قيمة المصرف عن طريق إجراء مطابقة تقريبية لأجل محفظة الموجودات مع أجل محفظة المطلوبات وحين يكون المصرف قريباً من تطابق الأجل فإن الحركة العامة لسعر الفائدة تكون لها التأثير نفسه على قيمة الموجودات والمطلوبات وهكذا بالنسبة لتأثيرها على قيمة المصرف ومقياس المدة يتعامل مع التدفقات النقدية وتوقيتات تلك التدفقات، وبهذا يكون زمن حدوث تلك التدفقات عامل مهم للحصول على المعدل الموزون للقيم الحالية للتدفقات النقدية للأدوات المالية ذات الدخل الثابت إذ إن تأثير تقلبات أسعار الفائدة يختلف في الموجودات عنه في المطلوبات فإن ذلك يتطلب من المصرف إن تطابق مدة (أجل) الموجودات مع مدة المطلوبات وليس تطابق فترات الاستحقاق

بينها لكون فترات الاستحقاق لاتعبر بشكل واضح عن القيم الموزونة لتلك التدفقات وعليه فإن تقليص فجوة المدة (مدة المطلوبات = مدة الموجودات) يعدّ الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على قيم الموجودات والمطلوبات ومن ثم الحفاظ على قيمة المصرف. (نعوم، ١٧٠: ٢٠٠٧)

2- الصيغة الرياضية لفجوة المدة (The mathematical formula for the duration gap)

تحليل الفجوة هو أفضل أسلوب معروف لأداره مخاطر أسعار الفائدة وتشير الفجوة إلى الفرق بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة علي مدى فترة زمنية محده وإذا كانت المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة أكبر من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة، فإن زيادة أسعار الفائدة ستخفض أرباح المصرف والعكس صحيح وفي التحليل الأساسي للفجوة ينصب التركيز علي إستحقاق الموجودات والمطلوبات الحساسة للمعدل. (casu,2006:263)

تعرف الموجودات والمطلوبات بأنها حساسة من حيث السعر إذا تغير التدفق النقدي من الموجودات والمطلوبات في نفس إتجاه تغير أسعار الفائدة وتسمي نسبة الفجوة في المعادلة أيضا نسبة حساسية الفائدة وإذا كانت هذه النسبة تساوي واحد فان حساسية معدل الموجودات والمطلوبات تتطابق تماما ومع ذلك فإن معظم المصارف لديها فجوة إيجابيه ($RSA > RAL$) لأنها لديها إقراض قصير وطويل الاجل لذلك لديها الموجودات التي تستحق في وقت لاحق والهدف الرئيسي من تحليل الفجوة هو تقييم اثر التغير في أسعار الفائدة علي إيرادات الفوائد الصافية للمصرف وهامش الفائدة الصافي ومن الناحية المثالية ينبغي أن تدار الفجوة بطريقة تزيد فيها معدلات الفائدة عن الإرتفاع والإنكماش عندما تنخفض أسعار الفائدة بيد أنه من الصعب علي مديروا المصارف معرفه مرحلة دورة أسعار الفائدة التي يواجهونها يجب علي المصرف ليس فقط تحليل تأثير IRR على هامش الفائدة الصافي ولكن أيضا مراقبة التغيير في القيمة الاقتصادية للمصرف التي تعتبر قيمة طويلة الأجل وليس فقط حماية إيراداته دون إيلاء الاهتمام لصافي قيمه السوق ويجب أن يقوم بتحليل الفجوات الزمنية بغرض تذكير المصرف بأهمية قيمته الاقتصادية وتقييم التغيرات في أسعار الفائدة وتحسب فجوة المدة من خلال المعادلة التالية: (Hien,2013:96)

$$DG= DA-(DL*weight) \dots\dots\dots(4-2)$$

$$\begin{aligned} DG &= \text{فجوة المدة} \\ DA &= \text{مدة الموجودات} \\ DL &= \text{مدة المطلوبات} \end{aligned}$$

A = الموجودات الحساسة لسعر الفائدة

L = المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

W = الوزن

3- انواع الفجوة (Types of gap)

الفجوة تعني الفرق بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وتشير الفجوة الإيجابية إلى أن المصرف لديه موجودات حساسة أكثر من المطلوبات الحساسة للأسعار مما يعني أن المصرف حساس للموجودات وفي مثل هذا السيناريو حيث الموجودات الحساسة لسعر الفائدة اكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة فإن الحركة التصاعدية في أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة في صافي إيرادات الفائدة للمصرف حيث يتم إعادة تسعير المزيد من الموجودات شريطة أن يكون الارتفاع في أسعار الفائدة يساوي لكل من الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في نقطة معينة وفي الوقت المناسب. (Devendra, 2017:507)

ويرى (الفريجي، 2001: 41) ثلاث مراكز للفجوة هي:

أ- الفجوة الموجبة (*positive-Gap*) وهي الفجوة الناتجة من إمتلاك المصرف لموجودات حساسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة أي أن قيمة الفجوة تكون أكبر من الصفر ونسبة الفجوة أكبر من الواحد وبذلك فإذا ارتفعت أسعار الفائدة خلال مدة تخطيط ميزانية المصرف فإن عوائد المصرف المتمثلة بالفائدة المتحققة على موجوداته الحساسة لسعر الفائدة ستزداد بصورة أكبر من زيادة تكاليفه المتمثلة بالفوائد المدفوعة على مطلوباته الحساسة لسعر الفائدة وبذلك سيرتفع هامش الفائدة الصافي وذلك اعتماداً على مقدار الزيادة في سعر الفائدة ومقدار الفجوة أما إذا إنخفضت أسعار الفائدة خلال تلك المدة فإن الحالة تكون معاكسة تماماً أي إن عوائد المصرف المتمثلة بالفوائد المستلمة على موجوداتها الحساسة لسعر الفائدة ستخفض بصورة أكبر من إنخفاض تكاليفه المتمثلة بالفوائد المدفوعة على مطلوباته الحساسة لسعر الفائدة وبذلك ينخفض هامش الفائدة الصافي للمصرف اعتماداً على مقدار الانخفاض في سعر الفائدة ومقدار الفجوة.

ب- الفجوة السالبة (*Negative-Gap*) وتحقق هذه الفجوة عندما تكون المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في المصرف أكبر من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أي تكون قيمة الفجوة أصغر من الصفر ونسبتها أقل من الواحد وعلية إذا ما إنخفضت أسعار الفائدة خلال مدة تخطيط ميزانية المصرف فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض تكاليف المصرف متمثلة بالفوائد المدفوعة على مطلوباته الحساسة بدرجة أكبر من انخفاض إيراداته المتمثلة بالفوائد المستلمة من موجوداته الحساسة لسعر الفائدة وبذلك يزداد هامش الفائدة الصافي اعتماداً على مقدار الإنخفاض في

سعر الفائدة ومقدار الفجوة أما إذا ارتفعت أسعار الفائدة فإن التكاليف المتمثلة بالفوائد المدفوعة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة ستزداد بدرجة أكبر من زيادة الإيرادات المتمثلة بالفوائد المستلمة على الموجودات الحساسة لسعر الفائدة وبذلك ينخفض هامش الفائدة اعتماداً على مقدار زيادة سعر الفائدة ومقدار الفجوة.

ج- الفجوة الصفرية (*zero-Gap*) وهي الفجوة التي تتحقق من خلال إمتلاك المصرف لموجودات ومطلوبات حساسة لسعر الفائدة بصورة متساوية تماماً أي أن قيمة الفجوة تساوي صفر ونسبتها تساوي واحد وبذلك وبغض النظر عند زيادة أو إنخفاض سعر الفائدة وبأي مقدار كان فإن التأثير الحاصل في إيرادات المصرف الناتج عن الفوائد المستلمة عن الموجودات الحساسة لسعر الفائدة سوف يساوي بالضبط التأثير الحاصل في جانب المطلوبات ولكنه يخالفه في الاتجاه تماماً أي أن التغير في جانب معين سيزيل تأثير التغير في الجانب الآخر وبذلك لن يكون هناك أي تغير في هامش الفائدة الصافي.

4- الانتقادات التي وجهت الي فجوة المدة (*Criticisms of the duration Gap*)

من المهم في قياس وإدارة مخاطر أسعار الفائدة أن نلاحظ أن التعرض لمثل هذه المخاطر تتعلق بالخسائر المستقبلية (أو المكاسب) وبالتالي بعض الشكوك ستكون دائماً موجودة تنطوي على بعض تقنيات إدارة أسعار الفائدة وتوقعات سعر الفائدة من السيناريوهات المحتملة وكما في كل محاولة للتنبؤ في المستقبل ومقياس فجوة المدة كغيره من المقاييس لا يمكن إعتماده كمقياس دقيق لجميع الحالات التي تؤثر فيها تقلبات أسعار الفائدة على قيم الموجودات والمطلوبات وتحليل الفجوة أحد الأساليب الأولى التي وضعت لقياس تعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة وما زالت المصارف تستخدمه علي نطاق واسع وقد عرف نموذج الفجوة بأنه ساذج وتعرض لعدد من الانتقادات. (*casu,2006:264*)

١- لا تأخذ في الاعتبار أثر القيمة السوقية (أي القيمة الجديدة للموجودات نظراً للتغيرات في أسعار الفائدة).

٢- عدم التعامل مع الفوائد وهي التدفق النقدي الدوري للفوائد ومدفوعات السداد الرئيسية للأصول الطويلة الأجل.

٣- تجاهل تعرض المصارف لمخاطر الدفع المسبق (احتمال سداد القروض مبكراً).

٤- يتجاهل الاختلافات في الفروق بين أسعار الفائدة التي يمكن ان تنشأ مع تغير مستوي أسعار الفائدة في السوق (المخاطر الأساس)

٥- لا يأخذ في الاعتبار أي تغييرات في توقيت المدفوعات التي قد تحدث نتيجة للتغيرات في بيئة أسعار الفائدة.

- ٦- يبسط عموماً تعقيد المصرف للموجودات والمطلوبات . ويرى (Skinner, 2013:218) هناك جملة من المحددات لإدارة فجوة المدة هي
- 1- صعوبة العثور على موجودات ومطلوبات نفس المدة .
 - 2- المصاريف المدفوعة مقدماً للعملاء قد تشوه التدفقات النقدية المتوقعة في المدة.
 - 3- تخلف العميل قد تشوه التدفقات النقدية المتوقعة في المدة.
 - 4- التحدب (ارتفاع اسعار الفائدة) يمكن أن يسبب مشاكل.
- ويرى (نعوم، 2007:86) بعض المشكلات التي ترافق استعمال هذا المقياس:
- ١- لغرض تمنيع محفظة الموجودات ومحفظة المطلوبات بإستعمال فجوة الاجل فالأمر يتطلب أن تتغير معدلات الفائدة لكل الأوراق المالية نحو الصعود أو الهبوط بالمقدار نفسه (أي إن منحنى العائد يتحرك نحو الأعلى أو الأسفل بمقدار ثابت) ولكن الحقيقة أن منحنى العائد من النادر إن يتحرك بهذه الطريقة ففي مراحل ارتفاع أسعار الفائدة فإن المعدلات قصيرة الاجل عادةً ما يكون ارتفاعها نحو الأعلى أكبر من المعدلات طويلة الاجل، أما في حالة هبوط أسعار الفائدة فإن معدلات الفائدة قصيرة الاجل عادة ما تنخفض أكثر من المعدلات طويلة الاجل.
 - ٢- في حالة إختلاف مدد محافظ الموجودات عنه في المطلوبات كافتراض إن يهبط اجل محفظة الموجودات بمقدار قليل في حين يكون هبوط اجل محفظة المطلوبات قويا، فإن إعادة التوازن Rebalance إلى تلك المحافظ (سنويا، فصليا، شهريا) يتطلب مجهودا وتكاليف عالية.
 - ٣- إذا كان لكل من الموجودات والمطلوبات أجل مختلف فإن تأثير تغيرات سعر الفائدة على قيم كل منها يختلف.
- ويرى (swamy, 2013:11) بأن هناك جملة من المحددات على تحليل الفجوة
- ١- يعتمد تحليل الفجوة إلى حد كبير على مستوي دقة التنبؤات المقدمة بشأن التغيرات في سعر الفائدة.
 - ٢- من السهولة قياس الفجوة ولكن من الصعب إدارتها.
 - ٣- يفترض أن التغير في أسعار الفائدة يؤثر على الفور على جميع الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.
 - ٤- يتجاهل القيمة الزمنية للنقود.

المبحث الثاني: الأداء المالي

توطئة:

يعتبر الأداء المالي للمصارف ذا أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية و أهم التحديات التي يواجهها مديروا المصارف هو كيفية غستخدم الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام ويتجلى هدف تحليل وتقييم الأداء المالي في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط المصرف للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه كذلك فإن تقييم الأداء المالي في القطاع المصرفي يعتبر مهماً جداً لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياستها وقراراتها، فضلاً عن معرفة مواقع القوة فيها والتأكيد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواقع الضعف والانحراف فيها للعمل على تلافيها والتخلص منها أو العمل على تقليصها وكل ذلك سيساهم في تحسين مستوى أداء المصرف ويعزز من قدرته التنافسية وعلى إعتبار أن المصارف تمثل قطاعاً هاماً في الاقتصاد الوطني، وتلعب دوراً رئيساً في دعمه وتطويره، ووسيطاً أكثر أماناً بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها، لذلك يجب تقييم أداء المصارف لأن عملية تقويم الأداء تعتبر أساسية لتحديد مهارتها في إدارة موجوداتها بالشكل الأمثل وإظهار قدرتها على تحسين وتطوير نوعية عملها ونوعية الخدمات التي تقدمها، إضافةً إلى وضع الخطط المستقبلية للنهوض بالعمل المصرفي إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع التقدم الاقتصادي والتقني وتقويم الأداء بواسطة المؤشرات المالية يعطي صورة واضحة عن حقيقة المركز المالي للمصارف، ويبين قدرتها على سداد الإلتزامات المترتبة عليها ويحدد ربحيتها وسيولتها المالية.

اولاً: مفهوم الاداء المالي (concept of financial performance)

يحتل موضوع الأداء أهمية كبرى في المؤسسات المالية كافة وعلى وجه الخصوص المصارف ويهدف تقييم الأداء فيها إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديها، ويختلف تقييم الأداء من مصرف لآخر وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفيدين منه، حيث يركز المودعون على السيولة والمساهمون على الربحية وهذا ما يجعل موضوع تقييم الأداء يزداد أهمية يوماً بعد يوم.

يعتبر الأداء من المفاهيم التي نالت الاهتمام من قبل الباحثين والكتاب الا أنه لم يتم الاجماع على المفهوم الشامل والعام للمصارف على اختلاف انواعها وللوصول إلى مفهوم الأداء لابد من عرض العديد من المفاهيم فقد عرفه (ahmed,1992:235) بأنه تادية عمل او انجاز نشاط او مهمة بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول الى الاهداف. ويعرف الأداء حسب المنظمة العالمية للتقيس (ISO900) بأنه الكفاءة والفعالية فالكفاءة هي استخدام الموارد بالقدر المناسب وفق معايير معينة لذلك يربط هذا المفهوم بين المدخلات والمخرجات أما الفعالية هي تحقيق الأهداف وتقاس من خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية والمخرجات المقدرّة. أما (شيتور، 2014: 41) يرى بان دراسة الاداء تكون عن طريق الثلاثية الاهداف – الوسائل- النتائج التي تميز كل مصرف .

أن الأداء كمصطلح مستمد من الكلمة الانكليزية (to perform) والذي اشتق بدوره من الفرنسية القديمة (performer) والذي يعني تنفيذ مهمة أو تادية عمل وقد عبر بعض الباحثين والكتاب عن الأداء من خلال النجاح الذي يحققه المصرف من خلال النتائج المحدده وبالتالي يمكن التعبير عن الأداء بأنه محصلة قدرة المصرف في أستغلال كافة مواردنا وتوجيهها نحو تحقيق الاهداف وهو داله لانشطة المصرف وهو مرآة تعكس وضع المصرف من جوانبها المختلفة. (azizi,2012:407) وقد عرّف فينكاترامان ورامانوجام (1986) الأداء المالي من الناحية التشغيلية بأنه العائد على الموجودات ويتم قبول الأداء المالي كأفضل مقياس لأداء المصارف ويمكن الإشارة إلى الأداء المالي على أنه ربحية وغالباً ما تستخدم هوامش الربح لقياس الأداء المالي. (Essa,2018:6) ويحدد الأداء المالي باعتباره مقياساً لمعرفة مدى تمكن المصرف من استخدام الموجودات من الوضع الأساسي لأعماله وتوليد الإيرادات ويسلط الضوء على أن هذا المصطلح يمكن أن يستخدم أيضاً كمقياس عام للمؤسسات على مدى فتره زمنية معينة ويمكن إستخدامه لمقارنه المؤسسات المماثلة عبر نفس الصناعة. (Thejane,2017:19)

يعرف الأداء المالي بأنه أفضل مقياس لأداء المصارف ويمكن الإشارة إلى الأداء المالي

على أنه ربحية وغالباً ما تستخدم هوامش الربح لقياس الأداء المالي. (Essa,2018:6)

الأداء المالي هو جزء من إدارة الأداء الكلي للمصرف للمصرف لا يلعب فقط وظيفة لرفع القيمة السوقية للمصرف بالذات ولكن أيضا التنمية المباشرة للقطاع المالي الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى نجاح السوق على وجه التحديد وبوجه عام يشير الأداء المالي إلى التدابير التي تتحقق فيها الأهداف الاقتصادية. (Khan,2015:4) أما (Gatuhu,2011:5) يعرف الأداء المالي بأنه القدرة على العمل بكفاءة مربحة والبقاء على قيد الحياة والنمو والاستجابة للفرص والتهديدات البيئية وبالاتفاق مع ذلك يؤكد سولنبرغ وأندرسون (1995) أن الأداء يقاس بمدى كفاءة استخدام المصرف للموارد في تحقيق أهدافها ويعتقد هيت وآخرون (1996) أن الأداء المنخفض للعديد من الشركات هو نتيجة لضعف الأداء المالي. ويرى (simini,2008:108) أن الأداء هو وظيفة من متغيرين الكفاءة والفعالية وفي حين أن الفعالية تعكس تحقيق التوقعات الخارجية فإن الكفاءة تقاس بتحقيق بيئة داخلية للمصرف. أما (Soumadi,2018:211) يرى بأن الأداء يشير الى قدرة المصرف على تلبية إحتياجات المساهمين وعادة ما يكشف عن نجاح أو فشل هذه المؤسسات دراسة متأنية لبياناتها المالية ولأبعاد الأكثر إثارة للأداء هي الربحية والمخاطر والمصارف هي المؤسسات المنظمة لتجسيد قيمة ثروة المساهمين المستثمرة في الشركة على مستوى مقبول من المخاطر ويتطلب هذا الهدف البحث عن فرص جديدة لنمو الإيرادات وزيادة الكفاءة والتخطيط والمراقبة الفعالة.

كما يمكن تعريف الأداء بالإشارة إلى مفاهيم أخرى على النحو التالي:

(Nicolae,2018:3)

- 1- وسائل الأداء لبلوغ الأهداف الاستراتيجية .
- 2- الأداء هو توازن غير مستقر كمؤشر مما يدل على العلاقة مع الشركاء التجاريين.
- تحضى عملية تقييم الاداء المالي في المصارف بأهمية كبيرة: (الهام، 2016:14)
- 1- يبين تقييم الأداء قدرة المصرف على تنفيذ ما مخطط له من أهداف.
- 2- تقييم الأداء يساعد في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف خلال مسيرته.
- 3- يظهر الأداء المركز الإستراتيجي للمصرف ضمن البيئة التي يعمل فيها.
- 4- تساعد عملية تقييم الأداء على تحديد الانسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمده.
- 5- يقدم الأداء صورته شامله للمستويات الادارية عن أداء المصرف ودوره في الاقتصاد الوطني.
- 6- تقييم الأداء يوضح الكفاءة للمصرف في إستخدام الموارد المتاحة.
- 7- تقييم الأداء يساعد على المنافسة بين أقسام المصرف مما يسهم في تحسين مستوى الأداء فيه.
- 8- تقييم الأداء يكشف عن مساهمة المصرف في عملية التنمية الاقتصادية بما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع.

واستناد الى ماسبق فان الباحث يرى بان الأداء المالي هو نتيجة لسياسات وعمليات المصرف و الأداء المالي أمر حيوي لنجاح المصرف و البقاء على قيد الحياة وعلى الرغم من أن تحقيق أقصى قدر من الأداء المالي ليس هو الهدف بالنسبة لجميع الشركات فإن الأداء المالي عامل هام في تحقيق أهداف المصرف ومن أجل الحفاظ على الأنشطة اليومية والاستثمار في المستقبل تحتاج الشركة إلى موجودات مالية كافية ومن أجل الحصول على أصول مالية كافية تقوم الشركات عادة بمراقبة مركزها المالي.

ثانيا: مؤشرات الأداء المالي (Financial Performance Indicators)

1- السيولة (Liquidity)

تمثل السيولة مفهوماً في غاية الأهمية في الفكر المالي بشكل عام وأدبيات المصارف بشكل خاص إن السيولة تعدّ من الأهداف الأساسية التي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقها والمحافظة عليها وفي نفس الوقت فإن المصارف التجارية تسعى الى تحقيق مستويات من الأمان تجنبها المخاطرة فقد يتعرض المصرف الى خسارة عدداً من زبائنه بسبب عدم توفر السيولة الكافية أو عدم التمكن من تلبية طلباتهم في الوقت المناسب.

أ- مفهوم السيولة (concept of liquidity)

وردت تعاريف متعددة للسيولة فقد عرفها (Brealey,2009:42) بأنها القدرة على بيع أو تغيير الموجود الى نقد وبسرعة وبدون خسارة اما (Nikolaou,2009:11) عرف السيولة بأنها القدرة على تحقيق التدفقات وعدم القدرة على القيام بذلك من شأنه أن يجعل المؤسسة المالية غير سائلة. وعرف (Brigham,2009:87) (Gitman,2012:71) السيولة بأنها الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة دون الحاجة إلى خفض سعر الأصل كثيرا ويرى (الكروي، 2012: 101) إن السيولة في معناها المطلق تعني النقدية أما في معناها الفني فتعني: قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها. وغالبا ما يتم تعريف السيولة من حيث الوقت الذي يستغرقه بيع الأصول ولا تزال تتلقى القيمة السوقية الكاملة وبدلاً من ذلك يمكن تعريف السيولة من حيث المبلغ في إطار القيمة السوقية للأصل إذا تم بيعه على الفور. (kluger,2016:2)

السيولة المصرفية تعني ببساطة قدرة المصرف على الحفاظ على أموال كافية لدفع التزاماته المستحقة فوراً بالنقد والشيكات والتزامات السحب الأخرى والطلب المشروع على القروض الجديدة مع الإلتزام بمتطلبات الاحتياطي الحالية. (Ibe,2013:38)

تعرفُ السيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على استيعاب الانخفاضات في مطلوباته وقدرته على تمويل الزيادات في موجوداته ويمتلك المصرف السيولة الكافية عندما يتمكن من الحصول على أموال كافية أما بزيادة المطلوبات أو بتحويل موجوداته السائلة على وجه السرعة إلى نقدية بتكلفة معقولة وفي الظروف العادية ينبغي ألا تؤدي إدارة السيولة داخل المصرف إلى أي تهديد لملائمته. (Falconer,2001:13) ويشير مستوى السيولة إلى القدرة على الحصول على ما يكفي من الأموال للوفاء بالإلتزامات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وقد بدأت مشاكل السيولة في المصارف التجارية منذ سنوات طويلة قبل الإصلاحات المالية وشهد العديد من المصارف التجارية حالة من الإعسار بسبب ارتفاع مستوى القروض المتعثرة وأدى التحرير المعتمد للنظام الاقتصادي إلى زيادة الكفاءة والسيولة وتعزيز المنافسة في النظام المالي. (Pastory,2012:134) وكثيراً ما يستخدم مصطلح السيولة في سياقات متعددة ويمكن استخدام سيولة الأصول لوصف مدى سرعة وسهولة وتكلفة تحويل هذا الأصل إلى نقد. (Berger,2008:44) كما يمكن استخدام السيولة لوصف المصرف بالمبلغ النقدي أو الأصول النقدية لدى الشركة وكلما زادت الأصول السائلة كلما زادت سيولة الشركة الماليه. (Vossen,2010:2)

ب- أهمية السيولة (importance of liquidity)

أن ضمان وجود سيولة كافية هي مشكلة لا تنتهي بالنسبة لإدارة المصرف والتي سترتبط دائماً مع تحقيق المصرف للأرباح وأن قرارات إدارة السيولة لا يمكن أن تتخذ بمعزل عن كافة أقسام المصرف وأن وضع حلول لمشاكل السيولة تعرض المصرف للمزيد من الكلف ضمنها كلف الفائدة على الاموال المقترضة، كلف التعاقد الزمنية، والمالية في محاولة إيجاد الاموال السائلة المناسبة وكلف الفرصة على هيئة ارباح مستقبلية والتي يجب ان تذهب عندما تباع موجودات الأرباح لغرض مساعدة المصرف لتلبية حاجته للسيولة. (Rose,2008:99)

ولتجنب مشاكل السيولة يمكن للمصرف إحتجاز موجودات سائلة على الرغم أن هذا يمكن أن يقلل من ربحية المصرف وبالرغم من ذلك ضرورة إمتلاك المصرف موجودات سائلة للأسباب التالية: (casu,2012:297)

- ١- زيادة موثوقية المودعين بأن المصرف قادر على تلبية التزاماته.
- ٢- تقديم اشارات للسوق بأن المصرف مدار بشكل جيد.

٣- ضمان تلبية كل التزامات الاقراض.

٤- تجنب البيع لموجودات المصرف.

٥- تجنب دفع كلف الاقراض الزائدة الى المؤسسات الاخرى.

٦- تجنب الإقراض من قبل البنك المركزي.

وإستنادا الي ما تقدم فإن الباحث يرى بأن السيولة بحد ذاتها القلب النابض للمصرف ، إذ من خلالها يتم تغذية جسم المصرف بالموارد التي يحتاجها فبدونها لا يستمر ولا يبقى لان أساس عمله قائم عليه فلا يمكن ان يستغنى عنه والا سيعاني من الضعف والفقر وستكون نتائجه وخيمة في مجارة صعوبات الحياة وتحدياتها فعليه توفير الغذاء الجيد(تنوع المصادر) للمصرف الذي سيسهم في تعزيز سيولته من ثم قدرته على المواصلة والاستمرار وتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية.

ت-إدارة السيولة (Liquidity Management)

إدارة السيولة مفهوم يحظى بإهتمام جدي في جميع أنحاء العالم وخاصة مع الأوضاع المالية الراهنة وحالة الاقتصاد العالمي وتشمل بعض أهداف المصرف اللافتة للنظر الحاجة إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح والحفاظ على مستوى عال من السيولة من أجل ضمان السلامة وتحقيق أهداف قيمة المساهمين إلى جانب تحقيق أهداف المصارف الأخرى والجزء الحاسم في إدارة رأس المال العامل مطلوب للحفاظ على سيولته في التشغيل اليومي لضمان الوفاء بالتزاماته . (Ibe,2013:37) وتأخذ إدارة السيولة شكلين يشير الأول القدرة على تداول الأصول مثل الأسهم أو السندات بسعره الحالي وينطبق التعريف الآخر للسيولة على المنظمات الكبيرة مثل المؤسسات المالية وكثيراً ما يتم تقييم المصارف على أساس سيولتها أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها النقدية والضمانات دون تكبد خسائر كبيرة وفي كلتا الحالتين تصف إدارة السيولة الجهود التي يبذلها المستثمرون أو المديرون للحد من التعرض لمخاطر السيولة.(Alshatti,2015:62) إدارة السيولة ضرورية وقد أشير إلى أن السيولة المصرفية مهمة جداً لتلبية كل من الخسائر غير المتوقعة والمتوقعة وتشمل كل من النقدية والنقدية المعادلة وبالتالي السيولة أمر بالغ الأهمية لأنها يمكن أن تستوعب الخسائر وزيادة ربحية المصارف التجارية.(Qin,2012:136)

إن إدارة السيولة هي إدارة التدفقات النقدية عبر الميزانية العمومية للمصرف وهو ينطوي على مراقبة عدم تطابق تاريخ الاستحقاق حيث تضع إستراتيجية إدارة السيولة التي وضعها المصرف حدوداً على حالات عدم التطابق هذه ومستوى الأصول السائلة التي سيتم الاحتفاظ بها لضمان أن يظل المصرف قادراً على الوفاء بالتزامات التمويل الفورية مع الاستمرار في التعبير عن قدرة المصرف على ذلك.(BIS,2010:4) وهناك بعدان منفصلان ولكنهما مترابطان فيما يتعلق بسيولة المصرف أولاً مركز التدفقات النقدية وقدرته على تلبية حاجات قصيرة الأجل عن طريق الاقراض

في السوق وثانياً قدرته على مواجهة ضغط السيولة عن طريق بيع الأصول ذات الجودة العالية يعتمد الطابع الدقيق لإدارة السيولة في المصرف على مزيج أعماله وهيكل ميزانيته العمومية .

(Michae,2000:94)

تمثل السيولة المصرفية قدرة المصرف على تمويل المعاملات بكفاءة وتنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزامته تجاه عملائه (سحب الودائع، واستحقاق الديون الأخرى، و تغطية الاحتياجات الإضافية من التمويل لمحفظه القروض والاستثمار واهمية ادارة مخاطر السيولة في المقام الأول تتمثل بعدم وجود السيولة الكافية مما يؤدي إلى جذب مصادر إضافية مع ارتفاع التكاليف مما يقلل من ربحية المصرف والذي سيؤدي في نهاية المطاف الى الإعسار هذا من جانب ومن جانب تؤدي السيولة المفرطة إلى انخفاض العائد على الموجودات وبالتالي ضعف الأداء المالي. (Ioan,2013:674)

وإستناداً إلى ماتقدم فإن الباحث يرى إن إدارة السيولة هي من بين أهم الأنشطة التي تقوم بها المصارف و إدارة السيولة السليمة يمكن أن تقلل من احتمال حدوث مشاكل خطيرة ولهذا السبب يتطلب تحليل السيولة من قبل إدارة المصارف ليس فقط لقياس وضع السيولة في المصرف على أساس مستمر بل أيضاً لدراسة الكيفية التي يحتمل أن تتطور بها احتياجات التمويل في ظل سيناريوهات مختلفة وان إدارة السيولة هي وظيفة مصرفية رئيسية وجزء لا يتجزأ من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات و يعتمد معظم النشاط المصرفي على قدرة المصرف على توفير السيولة لعملائه.

ث-نظريات إدارة السيولة (Liquidity Management Theories)

توجد عدة نظريات لإدارة السيولة المصرفية في المصارف التجارية، إلا أنّ أهمّها هي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات حيث يتم توضيح كل نظرية بشكل مختصر في مايلي:

1- نظرية القرض التجاري (Commercial Loan Theory)

نشأت هذه النظرية في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر ومن الناحية التاريخية ركزت إدارة السيولة على الموجودات وكانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياسات الائتمان وقبل عام ١٩٣٠ شجعت نظرية القروض التجارية المصارف على تقديم تسهيلات قروض قصيرة الأجل وتمكنت المصارف من الوفاء بعمليات سحب الودائع بأموال من القروض المستحقة والأساس المنطقي للنظرية ودائع المصارف التجارية مطلوبات ملزمة يجب الوفاء بها. (Guthua,2013:13) وتقوم هذه النظرية على أساس أنّ سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب

أن تكون لفترات قصيرة أو لغايات تمويل رأس المال العامل حيث يقوم المقترضون بردّ ما إقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح وطبقاً لهذه النظرية فإنّ المصارف لا تقرض لغايات العفارات أو السلع الإستهلاكية أو الإستثمار في بعض الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الإسترداد المتوقعة في هذه المجالات وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة، ويؤخذ على هذه النظرية: (الصائغ، 2002: 7)

١- فشلها في سد إحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية خاصة في البلدان النامية فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الإقتصاد القومي.

٢- حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية وزيادة خطوط الإنتاج وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة وذلك لطول فترة هذه القروض وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

٣- لم تأخذ هذه النظرية بنظر الإعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إنّ عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة. أمّا بالنسبة لودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنّها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر يجعلها تتمتع بالثبات النسبي. أمّا الودائع الثابتة، فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف ولا يحق لأصحابها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.

٤- قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح وهو أمر لا يتحقق دائماً خاصة في أوقات الكساد والأزمات الإقتصادية.

وعليه فإن هذه النظرية تنظر الى أمد استحقاق القروض التجارية قصيرة الأمد مصدرراً للسيولة بالإضافة إلى توسعها لتشمل قروض رأس المال العامل والتي بعضها يتم تسديده ذاتياً كما أن تطبيق هذه النظرية وتبنيها من قبل المصرف يتطلب إدارة مخاطرة السيولة من خلال تخصيص استثمار المطلوبات قصيرة الأمد الى الموجودات قصيرة الأمد.

(Matz,2011:302)

تعرضت هذه النظرية لإنتقادات من قبل العديد من الباحثين مثل دودز (1982) ونوانكو (1992) ومن مختلف جهات النظر يتمثل القيد الرئيسي في أن النظرية لا تتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية لأنها تستبعد القروض الطويلة الأجل التي هي محرك النمو وتشدد النظرية أيضاً على هيكل إستحقاق الموجودات لمصرفية (القروض والاستثمارات) وليس بالضرورة على قابلية الأصول للتغير أو تحويلها. (Ibe,2013:39) وتم

قبول هذه النظرية لما يقرب من قرنين وفي إطار هذا فإن الأصول المثالية هي الأصول القصيرة الأجل والقروض الممنوحة لأغراض رأس المال المتداول وتعتبر القروض القصيرة الأجل هي النوع الوحيد من الأصول المناسبة للمصارف لأن المصرف رفع رأس ماله مع الالتزام بالطلب أو بالطلب القريب إذا انخفضت الودائع يمكن استخدام القروض المستحقة لتلبية عمليات سحب الودائع ومع ذلك قيل أن هذه النظرية هي وهم لأنها عانت من عدد من التراجعات خطيرة مثل وجهة نظر الإقتصاد ككل وممارسة نظرية القروض التجارية تهدف إلى زيادة الانهيار الاقتصادي عن طريق كسر دورة التدفق النقدي للتجارة والصناعة. (Osaka,2013:6)

2-نظرية امكانية التحويل (Conversion theory)

وضعت رسمياً من قبل Harold Multon في عام ١٩١٥ وتنص على إن المصارف يجب أن تحمي نفسها بشكل أكثر فعالية ضد عمليات السحب الودائع الضخمة عن طريق الاحتفاظ كشكل من أشكال احتياطي السيولة وتستند النظرية إلى نسبة الحفاظ على السيولة في المصارف إذا كانت تحتفظ بموجودات يمكن تحويلها أو بيعها إلى مقرضين آخرين أو مستثمرين آخرين وبالتالي فإن هذه النظرية تعترف وتؤكد أن قابلية تحويل أصول المصرف أو تسويقها أو قابليتها للتحويل هي أساس لضمان السيولة. (muriit,2016:16,17) ووفقاً لهذه النظرية تحافظ المصارف على السيولة إذا كانت تحتفظ بأصول قابلة للتسويق وخلال أزمة السيولة يمكن تحويل هذه الأصول بسهولة إلى نقدية وهكذا تدعي هذه النظرية أن قابلية تحويل الأصول المصرفية أو قابليتها للتسويق أو تحويلها هي أساس لضمان إدارة جيدة للسيولة. (Hillary,2017:4)

تعتمد النظرية أساساً على فكرة أنّ سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة فإنّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية أو غيرها وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية. (الموسوي، 2016: 65)

أن نظرية إمكانية التحول هو منهج للحفاظ على سيولة المصارف من خلال دعم تحويل الموجودات وعندما يفتقر المصرف إلى المال فإنه قادر على بيع موجوداته بسرعة ويتيح هذا النهج لنظام المصارف أن تعمل بكفاءة مع وجود احتياطيات أقل أو الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل وفي ظل التحول يحاول النظام المصرفي تجنب أزمات السيولة من خلال تمكين المصارف من البيع أو إعادة البيع دائماً بأسعار جيدة. (Alshatti,2015:63)

3- نظرية الدخل المتوقع (expected income theory of)

طرح Herbert Victor نظرية الدخل المتوقعة في عام ١٩٤٤ في نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لحقيقة أن تكوين أصول الأرباح للمصارف التجارية بدأ يتغير مع تحول الموارد من الحكومة إلى القطاع الخاص وقد وفر الارتفاع المذهل في الطلب على القروض في سنوات ما بعد الحرب مباشرة للمصارف التجارية حوافز قوية لتوسيع حافظات قروضها وبالتالي زيادة أرباح المصارف بعد الحرب بدأت المصارف التجارية في تقديم القروض التي كانت أطول أجلا غطت مجموعة واسعة من المقترضين وامتدت إلى أغراض أكثر بكثير مما كان متوخى في الأصل ونتيجة لذلك اكتسبت إدارة المصرف مزيدا من الخبرة في الوفاء بعمليات السحب ووجدت أنه من خلال الإدارة الكفوءة للأصول يمكن لمزيج من الأصول السائلة جداً وغير السائلة أن يحقق الدرجة المطلوبة من السيولة الإجمالية وعلاوة على ذلك ترى النظرية أنه إذا تمت إدارة الائتمان بشكل كاف فإن إيرادات الفوائد سوف تتأثر مما سيؤثر على فرص الاستثمار ويزيد في نهاية المطاف من مركز السيولة في المصرف (Ahmed,2016:98)

ووفقاً لهذه النظرية بدأ المصرفيون مرة أخرى للنظر في محفظة قروضهم كمصدر للسيولة وشجعت نظرية الدخل المتوقعة المصرفيين على التعامل مع القروض الطويلة الأجل بوصفها مصادر محتملة للسيولة وباستخدام نظرية الدخل المتوقعة يدفع المقترض هذه القروض عادةً في سلسلة من الأقساط وبهذه الطريقة توفر محفظة قروض المصرف تدفقاً مستمراً للأموال التي تضيف إلى سيولة المصرف وعلاوة على ذلك على الرغم من أن القروض طويلة الأجل في أزمة سيولة يمكن للمصرف بيع القروض للحصول على النقدية اللازمة في الأسواق الثانوية. (Alshatti,2015:63) وترى هذه النظرية أنه يمكن إدارة سيولة المصرف من خلال التدرج والهيكل السليمة لالتزامات القروض التي تعهد بها المصرف للعملاء وتشدد النظرية على إمكانات الكسب والجدارة الائتمانية للمقترض بوصفه الضمان النهائي لضمان السيولة الكافية. (Ibe,2013:39)

إن نظرية الدخل المتوقع تشير إلى أن سيولة المصرف يمكن إدارتها من خلال الترتيب السليم وهيكل التزامات القروض التي تعهد بها المصرف للعملاء وهنا فإن النظرية تركز بشكل أكبر على إمكانات الكسب والجدارة الائتمانية للمقترض باعتبارها أكبر ضمان لضمان السيولة الكافية. (adey,2015:167)

4- نظرية ادارة المطلوبات (liability management theory)

نظرية إدارة إدارة المطلوبات ونظرية إدارة السيولة وفقاً (Dodds 1982) يتكون من الأنشطة التي تنطوي على الحصول على الأموال من المودعين والدائنين الآخرين وتحديد الميزج المناسب من الأموال للمصرف وقد خضعت نظرية السيولة لمراجعة نقدية من قبل مختلف المؤلفين ويوجد توافق عام في الآراء على أنه خلال فترة الشدة قد يجد المصرف صعوبة في الحصول على السيولة المطلوبة لأن ثقة السوق ربما تكون قد أثرت تأثيراً خطيراً كما أن الجدارة الائتمانية ستفتقر دائماً إلى ذلك ومع ذلك بالنسبة للمصرف السليم تشكل المطلوبات مصدراً هاماً للسيولة (karany,2013:11) وتشدّد هذه النظرية على إن الحفاظ على الموجودات السائلة من جانب المصارف ليس له أهمية والاستثمارات السائلة وما إلى ذلك ولكن على المصارف أن تركز على جانب المطلوبات في الميزانية العمومية ووفقاً لهذه النظرية يمكن للمصارف تلبية احتياجات السيولة عن طريق الاقتراض في أسواق النقد وراس المال وكانت المساهمة الأساسية لهذه النظرية هي إعتبار كلا جانبي الميزانية العمومية للمصرف مصدرين للسيولة (ebeneze,2015:13) وتنص هذه النظرية على أنه لا حاجة إلى اتباع معايير السيولة القديمة مثل الحفاظ على الأصول السائلة والاستثمارات السائلة وما إلى ذلك وقد ركزت المصارف على جانب المطلوبات في الميزانية العمومية وتقول النظرية أنه بما أن المصارف الكبيرة يمكنها الحصول على الأموال التي تحتاجها فلا حاجة لتخزين السيولة على جانب الأصول في الميزانية العمومية لذلك أدخلت إدارة المطلوبات حيثُ بإمكان المصرف السيطرة على مستوى المطلوبات المقارنة مع النظريات السابقة التي تفترض مستوى معين من الموجودات والمطلوبات. (Osaka,2013:6)

ح- مخاطر السيولة (Liquidity risk)

من المستحيل ضمان مخاطر السيولة دون تحديد مناسب للمصطلحين فالسيولة كما سيتضح مفهوم بعيد المنال مع إختلاف المعنى والفهم العام للسيولة إختلافاً كبيراً وهناك إشارات متكررة إلى كل من سيولة السوق والتمويل والمخاطر الخاصة بكل منها في وثائق لجنة بازل للإشراف المصرفي وتتعلق هذه الإشارات بتحليل السيولة في النظام المالي ككل. (manan,2012:14) و مخاطر السيولة تؤدي إلى مشاكل في الملاءة المالية واضطرار المصارف إلى شطب الأصول غير السائلة وقد دفعت هذه التطورات واضعي السياسات إلى التركيز على التفاعلات بين التمويل ومخاطر سيولة السوق والمخاطر النظامية ذات الصلة كجزء من النهج التحوطي ويتم تحليل مخاطر السيولة وإدارتها وتنظيمها من منظور مراكز تمويل المصارف (المشرفين) أو على مستوى النظام المالي ككل من جانب المصارف المركزية. (vanden,2011:9) وتعرف مخاطر

السيولة بأنها عدم القدرة على الحصول على النقد اللازم بتكلفة مبررة عند الاقتضاء وهو أمر لا يمكن إنكاره لأن المصارف تواجه مخاطر السيولة من وقت لآخر لذلك يتم تشجيع المصارف رسمياً للحفاظ على السيولة الكافية لكل العملاء. (shven,2013:8) أما (sam,2015:10) يعرف مخاطر السيولة بأنها إمكانية تعرض المؤسسة لخسارة نتيجة لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق ويعرّف صندوق النقد الدولي أيضاً سيولة التمويل بأنها "قدرة المؤسسة على تسديد مدفوعات متفق عليها في الوقت المناسب ويشير آخرون مثل هولمستروم وتيرولي (1998) أيضاً إلى أن مخاطر السيولة تنشأ نتيجة لعدم تزامن الإيرادات والنفقات. ويرى (Poku,2015:2) بان مخاطر السولة تشير إلى النقص في النقدية نتيجة لخسارة المصرف للودائع وتخلف العملاء عن سداد التزامات القروض.

إن طبيعة الأعمال المصرفية تعرض المصارف لمخاطر أساسية ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة في المصارف عن عوامل خارجية وكذلك من عوامل داخلية (أي من سياسات التمويل والتشغيل للمصرف) وتتطوي العمليات المصرفية على الوساطة المالية وتحويل الاستحقاق ويعرّض تحويل الاستحقاق في شكل تدفقات نقدية إلى الداخل وتدفقات نقدية إلى الخارج المصارف لمخاطر السيولة وهي تحاول توفير تأمين على السيولة للمودعين ولذلك اختلفت وجهات نظر الباحثين فالبعض يرى بأن مخاطر السيولة يمكن أن تتبع من كلا جانبي الميزانية العمومية والبعض أشار إلى أن مصدر مخاطر السيولة لا يقتصر على عدم تطابق الاستحقاق و يمكن ان يأتي من بعض الاتجاهات الأخرى وان تأثيره يعتمد على عوامل مختلفة وصنف جميع المصادر في مجموعتين واسعتين هما: المصادر السلوكية والخارجية التي تشمل ما يلي. (sekoni,2015:14)

- ١- التغيرات غير المتوقعة في توافر التمويل أو كلفة رأس المال.
- ٢- السلوك غير الطبيعي للاسواق المالية عندما تكون تحت الضغط.
- ٣- مجموعة متنوعة من الافتراضات المستخدمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- ٤- تنشيط مخاطر المصادر الثانوية مثل فشل ستراتيجية الاعمال وفشل حوكمة الشركات وافتراضات النمذجة.
- ٥- إنهيار أنظمة الدفع والتسوية.
- ٦- الاختلالات في الاقتصاد الكلي

تنشأ مخاطر السيولة في الميزانية العمومية بسبب عدم التطابق بين حجم واستحقاق الموجودات والمطلوبات وينتج الخطر بسبب احتفاظ المصرف بأصول سائلة غير كافية في ميزانيته العمومية وبالتالي فهو غير قادر على تلبية المتطلبات وإذا لم يتمكن المصرف من تلبية

طلبات المودعين يفقد المودعون الثقة ويندفعون إلى سحب الأموال وقد يجعل ذلك من الصعب على المصرف الحصول على الاموال في السوق و تتحول أزمة السيولة إلى أزمة ملائمة وإحتمال الفشل ومن الشائع التمييز بين نوعين من مخاطر السيولة: (casu,2006:265,266)

١- مخاطر السيولة اليومية وتعلق بالسحب اليومي وعادة ما يمكن التنبؤ بذلك لأنه لن يتم سحب سوى نسبة صغيرة من ودائع المصرف في يوم معين وهناك عدد قليل جداً من المؤسسات التي نفذ النقد لديها لأنه من السهل نسبياً على المصرف أن يغطي أي نقص في النقدية عن طريق اقتراض أموال من مصارف أخرى في سوق بين المصارف.

٢- تحدث أزمة سيولة عندما يطلب المودعون سحباً أكبر من المعتاد في هذه الحالة تضطر المصارف إلى اقتراض الأموال بسعر فائدة أعلى من سعر السوق الذي تدفعه المصارف الأخرى بالنسبة للقروض المماثلة وهذا لا يمكن التنبؤ به ويمكن أن يكون بسبب إما عدم الثقة في المصرف أو الحاجة غير متوقعة للنقد أزمت السيولة يمكن أن تعوق في نهاية المطاف قدرة المصرف على سداد التزاماته وفي غياب تدخل البنك المركزي أو تأمين الودائع يمكن أن يؤدي إلى إعسار المصرف.

واستناداً الى ما سبق فان الباحث يرى ان مخاطرة السيولة يحدث نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته ويمكن أن يؤثر هذا الخطر تأثيراً سلبياً على كل من إيرادات المصارف ورأس المال، وبالتالي يصبح من الأولويات لادارة المصرف ضمان توافر الأموال الكافية لتلبية الطلبات المستقبلية.

د- قياس السيولة (Measuring liquidity)

تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين ولعل أهم ما ساعد على إنتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة إستخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء أوجه النشاط المختلفة وتعد إستخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة المصرف وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وملائمة حقوق الملكية وربحية المصرف. (الصانع، 2006: 14)

1- نسبة الرصيد النقدي (Cash balance ratio)

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية: (سعيد، 2013: 112)

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \quad (5-2)$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات بإستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها أي إنَّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

2- نسبة النقدية الى اجمالي الاصول

يقيس هذا المؤشر نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول في المصرف التجاري وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يخفض العائد النهائي المتوقع، وان نقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة المصرف التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل، ويمكن حساب هذه النسبة كما في المعادلة الآتية:

(الشُمري, 2014: 439)

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{الأرصدة النقدية}}{\text{اجمالي الاصول}} \quad (6-2)$$

3- نسبة السيولة القانونية (Legal liquidity ratio)

تمثلُّ هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الإحتياطيات الأولية والإحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف كذلك تُعدُّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية: (سعيد, 2013: 112)

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الإحتياطيات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \quad (7-2)$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي إنَّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

4- نسبة التوظيف (Employment ratio)

تُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها كما في المعادلة الآتية: (البديري, 2013: 46)

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \quad (8-2)$$

تشيرُ هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلَّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالإلتزامات المالية تجاه

المودعين أي إنها تُظهر إنخفاض السيولة لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين. ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

5- نسبة التداول (Trading ratio)

واحدة من النسب الأكثر شهرة والأكثر استخداماً وتقيس قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الاجل وتحسب من خلال تقسيم الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وكالاتي: (Rose,2010:55)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \quad (9-2)$$

2- الربحية (Profitability)

تهتم منظمات الاعمال بشكل عام والمصارف بشكل خاص بأهم عنصر أو هدف تسعى من خلاله الوصول اليه ألا وهو الربحية ، كونه الاساس الذي من خلاله يُمكن المصرف من بناء أو وضع إستراتيجياته التنافسية لان يعد بحد ذاتها محصلة اعماله وجهده المبذول من انجاز وظائفه المناطة به من الحصول على المبالغ واستثمارها وتحقيق الارباح ،. ومن هذا المنطلق والبعد الفكري لدى الكثير من المؤسسات وعلى وجه الخصوص المصارف لذلك يسعى الباحث لمعرفة تفصيلية فلسفية عن هذا المفهوم وروابطه المشتركة مع المفاهيم الاخرى من خلال الطبيعة ومحددات الربحية للوقوف على أهم الابعاد ورؤى الباحثين والكتاب عن هذا الهدف او العنصر الفعال على مستوى المصرف او اي مؤسسة اخرى وكيف يمكن ان يؤثر ويتأثر بالعوامل الاخرى .

أ-المفهوم والطبيعة (Concept and nature)

تهتم منشآت الأعمال في كسب الارباح فالربح المتحقق هو مقياس للكفاءة وكلما زادت الأرباح كلما ارتفعت الكفاءة فبالامكان قياس وتحليل ارباح منشآت الاعمال من خلال ربحية إستثمارتها المتحققه .

تعرف الربحية بأنها قدرة استثمار معين على كسب عائد من إستخدامه والربحية هي مفهوم نسبي في حين أن الربح هو دلالة مطلقة وعلى الرغم من إرتباط الربح والربحية إرتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض فإن مفهومين مختلفين وبعبارة أخرى على الرغم من طبيعتها العامة كل واحد منهم له دور متميز في الأعمال التجارية وكمصطلح مطلق لا علاقة للربح بمقارنة كفاءة المؤسسة الربح المرتفع جداً لا يشير دائماً إلى الكفاءة التنظيمية وإنخفاض الربحية ليس دائماً علامة على

المرض التنظيمي ولذلك يمكن أن يقال إن الربح ليس المتغير الرئيسي الذي يمكن على أساسه مقارنة الكفاءة التشغيلية والكفاءة المالية للمصرف وقياس الكفاءة التشغيلية يعتبر تحليل الربحية من أفضل التقنيات (tulsian,2014:19) أما (Trivedi,2010:236) يعرف الربحية بانها القدرة على تحقيق الربح من جميع الأنشطة التجارية للمصرف وهو يبين مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربح باستخدام جميع الموارد المتاحة في السوق ومع ذلك فإن مصطلح الربحية ليس مرادفاً لمصطلح الكفاءة الربحية هي مؤشر للكفاءة ويعتبر مقياساً للكفاءة ودليل الإدارة إلى مزيد من الكفاءة وعلى الرغم من أن الربحية هي مقياس مهم لقياس الكفاءة لا يمكن أن يؤخذ مدى الربحية كدليل نهائي على الكفاءة وفي بعض الأحيان يمكن أن تكون الأرباح غير المرضية علامة على عدم الكفاءة وعلى العكس من ذلك يمكن أن تقترن درجة مناسبة من الكفاءة بغياب الربح ويكشف رقم صافي الربح ببساطة عن توازن مرض بين القيم التي تتلقاها والقيمة المعطاة والتغير في الكفاءة التشغيلية هو مجرد أحد العوامل التي تعتمد عليها إلى حد كبير ربحية المصرف وعلو على ذلك هناك العديد من العوامل الأخرى إلى جانب الكفاءة تؤثر على الربحية (Trivedi,2010:236) ووفقاً لذلك يبين (bansal) الربح لأمد على انه مفهوم المحاسبي للربح زيادة الإيرادات عن النفقات التي ينظر إليها خلال فترة زمنية محددة والربح هو السبب الرئيسي لاستمرار وجود المصرف ومن ناحية أخرى فإن مصطلح الربحية هو مقياس نسبي يتم فيه التعبير عن الربح كنسبة مئوية عموماً وتصور الربحية العلاقة بين المبلغ المطلق للأرباح مع عوامل أخرى مختلفة وتشير الربحية إلى قدرة المصارف على الكسب وتبسيط الضوء على الكفاءة الإدارية للمصارف كما أنه يصور ثقافة العمل وكفاءة التشغيل للمصرف (Bansal,2010:123) يطلق على الربح أحيانا العائد وفي مناسبات أخرى يشار إليه بإسم الهامش ومع ذلك يُستخدم الهامش بشكل أكثر شيوعاً والربحية تختلف عن الربح بطريقة هامة جدا الربحية لاتقاس من حيث النقد ولكن من حيث العائد على بعض الموجودات وتقيس الربحية مقدار الناتج الذي يمكنك الحصول عليه من استخدام مبلغ معين من الموجود (lutz,2010:23) وتعد الربحية في صورة الأرباح المحتجزة أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ويبني النظام المصرفي من خلال المصارف الربحية وذات رأس المال الكافي لذلك فهي تعرف على أنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وفي جودة ادارتها ، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بمخاطرة معينة وتوفير الغطاء ضد المشاكل القصيرة الامد. (Bratanovic,2009:101)

ب- أهمية الربحية (importance of profitability)

يمكن تقييم أهمية ربحية المصارف على المستويين الجزئي والكلّي للاقتصاد فعلى المستوى الجزئي فإن الربح هو الشرط الأساسي لمؤسسة مصرفية قادرة على المنافسة وهي ليست مجرد

نتيجة بل هي أيضا ضرورة لنجاح الأعمال المصرفية في ظل المنافسة المتزايدة في الأسواق المالية وبالتالي فإن الهدف الأساسي لإدارة المصرف هو تحقيق الربح باعتباره احتياج أساسي للقيام بأي عمل تجاري وعلى المستوى الكلي فإن القطاع المصرفي السليم والمربح قادر على تحمل الصدمات السلبية والمساهمة في إستقرار النظام المالي. (abuime,2010:3)

الربحية ضرورية للمصرف للحفاظ على النشاط المستمر وحصول المساهمين على عوائد مجزية ويجب الا تحقق الربحية العالية على حساب سلامة النظام المصرفي والتي تميزت على مستوى جيد خلال تلك السنوات.(Ponce.2012:3) والربح هو الدافع الأهم للجميع لوضع الجهد الكبير وصنع الأعمال التجارية الناجحة، لأن الربح هو مصدر مركزي لإعادة استثمار الاموال وعندما يتعلق الأمر بالقطاع المصرفي فان ربحية المصارف يمكن تقييمها على المستويين الجزئي والكلي للاقتصاد.(Ayaydin.2014:49) ويرى (Aduda.2011:936) بأن الربحية هي الهدف الرئيسي لجميع المشاريع التجارية وبدون الربحية لا يمكن البقاء في المدى الطويل وحتى قياس الربحية الحالية والسابقة مهم جداً حيث يتم قياس الربحية عن طريق الإيرادات والمصروفات والربحية في القطاع المصرفي تجعله أكثر قدرة على مواجهة الصدمات السلبية والمساهمة في استقرار النظام المالي والتغييرات الهامة في بيئة العمل لاسيما مخاطر الائتمان تؤثر على ربحية المصارف بشكل خاص. أما (Oladele.2013:91) يرى أن الربحية قيمة مهمة جدا و يمكن تحسينها من خلال تحقيق وفورات الحجم ومع ذلك الربحية نفسها هي وظيفة من الاداء وشرطا أساسيا لخلق القيمة وأقوى العوامل المحددة في تحقيق العائد للمساهمين لذلك عندما تتمكن المصارف من إضافة النمو الى ربحيتها سوف تكون قادرة على زيادة كبيرة في قيمتها السوقية. الاهداف الرئيسية للمصارف التجارية هو تحقيق الربحية أو تعظيم الأرباح من أجل تقليل التعرض للمخاطرة الى أدنى حد وتعبر الربحية عن موقف المصارف من النظام المصرفي مع تسليط الضوء على إدارة الجودة في المصرف.(monea,2011:199)

الربحية هي الشرط الأساسي للمؤسسة المصرفية وهي ليست مجرد نتيجة ، بل ضرورة لنجاح العمليات المصرفية لذلك فإن الهدف الأساسي لكل أداره مصرفيه هو تعظيم الربح كمتطلب أساسي لتسيير الاعمال وعلى المستوى الكلي يكون القطاع المصرفي السليم والمربح أقدر علي تحمل الصدمات السلبية والمساهمة في استقرار النظام المالي وهذا ينبغي ان يؤدي إلى مصارف آمنه وتعزيز الاستقرار المالي.(anjil,2014:4) و يمكن تحديد أسباب رئيسية لدافع الربح للمصارف ومنها توفير عائد مناسب للمساهمين والحفاظ على قاعدة رأس مال المصرف وتوسيعها، وتسهيل نمو الأعمال بالقيمة الحقيقية وفوق كل ذلك فإن الإيرادات هي خط الدفاع الأول ضد

مخاطرة الخسارة في القطاع المصرفي وكذلك الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة أو مخاطر العملة. (yagam,1995:23)

واستنادا الى ماتقدم فان الباحث يرى ان الربحية هي قدرة المصرف على تحقيق الايرادات والربحية في القطاع المصرفي تجعله أكثر قدرة على تحمل الصدمات السلبية والمساهمة في استقرار النظام المالي.

ت- العوامل المؤثرة على الربحية (Factors influencing profitability)

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتحقيق وبتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي تتفاوت تأثيرها في الربحية ، سواء أكانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أم داخلية تتعلق بالمصرف نفسه ويمكن إستعراض هذه العوامل وفقا للجدول (2-3)

جدول (2-3) العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الربحية

ت	الباحث او الكاتب	العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
1	(ihnatov.2015,519)	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان والسيولة- الكفاءة	تركيز النظام المصرفي- متغيرات الاقتصاد الكلي
2	(ramaswamy.2014,2)	حجم المصرف- راس المال- مخاطر الائتمان والسيولة	تركيز النظام المصرفي متغيرات الاقتصاد الكلي
3	(almumani.2013.298)	حجم المصرف- مخاطر الائتمان	تركيز النظام المصرفي- متغيرات الاقتصاد الكلي
4	(Christopr.2013,157)	مخاطر الائتمان- راس المال- حجم المصرف	تركيز النظام المصرفي- متغيرات الاقتصاد الكلي
5	(tariq.2013,69)	حجم المصرف- مخاطر الائتمان- راس المال	الحصة السوقية- متغيرات الاقتصاد الكلي

تركيز النظام المصرفي- متغيرات الاقتصاد الكلي	حجم المصرف- مخاطر الائتمان- راس المال	(Shahchera.2012,145)	6
تركيز النظام المصرفي-متغيرات الاقتصاد الكلي	حجم المصرف- مخاطر الائتمان- راس المال	(Huffman.2011:255)	7
تركيز النظام المصرفي- متغيرات الاقتصاد الكلي	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان والسيولة- ادارة النفقات	(Jusoff.2011,2)	8
تركيز النظام المصرفي- متغيرات الاقتصاد الكلي	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان والسيولة	(Kilani.2011,180)	9
تركيز النظام المصرفي- متغيرات الاقتصاد الكلي - الحصة السوقية	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان والسيولة	(shahche.2009,7)	10
الحصة السوقية- تركيز النظام المصرفي- متغيرات الاقتصاد الكلي	حجم المصرف- مخاطر الائتمان- راس المال-	(Groop.2009,27)	11
تركيز النظام المصرفي- متغيرات الاقتصاد الكلي	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان- ادارة النفقات	(Delis.2005,6)	12
الحصة السوقية - متغيرات الاقتصاد الكلي	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان	(Barth.2005,210)	13
الحصة السوقية- متغيرات الاقتصاد الكلي	راس المال- مخاطر الائتمان والسيولة- ادارة النفقات	(naceur.2003,4)	١٤

الحصلة السوقية- متغيرات الاقتصاد الكلي	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان والسيولة	(Huizinga,1997,3)	١٥
--	--	-------------------	----

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة اعلاه

1- العوامل الداخلية (Internal factors)

أ- هيكل راس المال (Capital structure)

راس المال يشير إلى كمية الأموال المتاحة لدعم أعمال المصرف لذلك راس المال المصرفي بمثابة شبكة أمان في حالة حدوث تطورات سلبية ويمكن زيادة تعزيز العلاقة الإيجابية المتوقعة بين راس المال والأرباح بسبب دخول المصارف الجديدة إلى السوق. (Brissimis,2005:14)

أن هيكل راس المال أحد المحددات الرئيسية لربحية المصرف وفي هذا الصدد ركزت المؤلفات في ربحية المصرف في معظمها على العلاقة بين هيكل راس المال في المصرف وأدائه. (Hoffmann,2011:225) ويتم وصف هيكل راس المال بحساب نسبة كل من حقوق الملكية والمديونية إلى راس المال ، ويمكن وصفه أيضا بحساب معدل الرفع المالي للمصرف ولهيكل راس المال علاقة مباشرة بمتوسط تكلفة راس المال فبتغيير الهيكل تتغير قيمة المصرف ويبين الجانب الأيسر من الميزانية العمومية (جانب المطلوبات وحق الملكية) كافة مصادر التمويل التي يستعملها المصرف (Brigham , 2011 : 995) ويعد هيكل راس المال ومكوناته والمتغيرات المؤثرة فيه من أهم العوامل المؤثرة في قيمة المصرف في السوق المالي وبالتالي في ثروة المساهمين وينظر إلى هيكل راس المال في الشركة من خلال مجموعة من المفاهيم المعبرة عنه ومن خلال زوايا مختلفة وهوتوليفة مصادر الأموال الأساسية للمصرف الذي يستخدمها في عملياته. (Brealy,2009 : 424) كما يُنظر إلى متطلبات راس المال على أنها مصدر محتمل لتكاليف المصارف ويتمثل هدف راس المال في السيطرة على المخاطرة المصرفية.

(Bandt,2014:9)

تناول العديد من الباحثين هيكل راس المال مثلا ميسكيثا ولارا (٢٠٠٣) درسا العلاقة بين هيكل راس المال والربحية وهم يرون أن هناك قرارا صعبا بشأن ما إذا كان ينبغي للمصرف أن تستخدم الديون أو الأسهم ويصبح هذا القرار أكثر صعوبة عندما يعمل المصرف في بيئة غير مستقرة ويخلصون إلى أنه توجد علاقة عكسية على المدى القصير بين الديون والربحية على الرغم من أنها لا تشير إلى مدى أهمية هذه العلاقة في أي من اتجاهي التأثير. (uremad,2012:103) ومن المفترض أن يتعامل المصرف الذي لديه مستوى عال من راس

المال مع أي مخاطر مالية مقارنة بالمصرف الذي لديه مستويات منخفضة من رأس المال ومن المتوقع أن يكون لكفاية رأس المال أثر إيجابي على ربحية المصارف. (Onuonga,2014:99) واستنادا الي ماتقدم فان الباحث يري ضرورة إمتلاك المصرف راسمال كافي ليكون بمثابة حائط الصد ضد الخسائر الذي يتعرض لها المصرف بسبب الانواع المختلفة للمخاطرة وهذا ينعكس بشكل ايجابي على ربحيته وبقائه في السوق المصرفي.

2- حجم المصرف (Bank size)

تأثير حجم المصرف على الربحية يقاس من حيث مجموع الموجودات و أن المصرف صغير الحجم لديه عائد أعلى على الموجودات ونسبة أعلى من رأس المال الى الموجودات وارتفاع نسبة رأس المال يعني انخفاض مضاعف الرافعة المالية وبالتالي انخفاض العائد على حق الملكية هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن المصارف الكبيرة لديها عائد اقل على الموجودات ونسبة اقل من رأس المال الى الموجودات وهذا يعني زيادة الرافعة المالية والعائد على حق الملكية. (Bashir,1999:7) و يشير حجم المصرف إلى الحجم الإجمالي للقطاع المصرفي ومجموعة الخصائص التي تحدد فعاليتها في تلبية طلب وتوقعات عملائه ومن شأن زيادة حجم المصارف أن تقلل من تكلفة المصارف الائتمانية والسبب في ذلك هو أن الحجم المصرفي الكبير قد يستفيد من تحسين الكفاءة المرتبطة بوفورات الحجم وتتمثل إحدى مزايا الحجم المصرفي الأكبر في أن المصارف قد تكون أكثر تنوعا، وتظهر بيانات البحوث الحديثة أدلة أقوى بكثير على زيادة العائدات على نطاق واسع بين المصارف الكبيرة والعديد من الباحثين يؤكدون العلاقة بين الأداء (مقاساً بالتكاليف أو الربحية) وحجم المصرف، وأشاروا إلى أن العديد من المصارف التجارية إستقادت من زيادة العائدات على نطاق واسع، بغض النظر عن هيكل الملكية و القيود المصرفي. (Wang,2012:3)

ان المصارف كبيرة الحجم تتمتع بميزة توفير قائمة أكبر من الخدمات المالية لعملائها من خلال تعبئة المزيد من الأموال أما المصارف الصغيرة تعتمد ممارسات الاكتتاب في قروض الأعمال التجارية الصغيرة التي تكون أكثر خطورة من ممارسات المصارف الأكبر حجماً ويؤكد على أن الميزانية الكبيرة تسمح لمديروا الإستثمار في مختلف القطاعات الجغرافية أو التجارية للتعامل مع الصدمات غير المتماثلة وأن حجم المصارف له تأثير هام على حدوث القروض المتعثرة. (Malede,2014:110)

3- مخاطرة الائتمان والسيولة (Credit risk and liquidity)

مخاطرة الائتمان من أكثر انواع التي ممكن يتعرض لها المصرف وفقا لطبيعة نشاطه من حيث الخسائر المحتملة إذ أن عدم الايفاء من قبل عدد من المقترضين يؤدي الي خسائر

كبيرة للمصرف لذا يمكن تعريفها على أنها احتمالية الخسارة التي يتحملها المصرف والنتيجة عن عجز أو عدم رغبة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف وفقاً للشروط المتفق عليها وتنشأ أما بسبب تدهور نوعية الائتمان للطرف المقابل الامر الذي يؤدي الى فقدان قيمة الدين أو لتخلفه عمدا عن السداد. (Rose,2013:705) ولا تزال مخاطر الائتمان أهم المخاطر التي يتعين على المصارف إدارتها وتميل المصارف الكبيرة إلى تخصيص نصف رأس مالها لهذا الخطر. (Aaron,2012:40) وبشكل أعم مخاطر الائتمان هي خطر يؤثر في جودة الائتمان للطرف المقابل على قيمة المصرف فعلى سبيل المثال إذا تخلف بعض الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته لأي سبب من الأسباب فإن المؤسسة المالية تتكبد خسائر في مبلغ القيمة البديلة للتدفقات النقدية المفقودة وهذا يعني أنه لا توجد خسائر إلا إذا كانت قيمة الاستبدال موجبة وتجدر الإشارة إلى أن حالات التخلف عن السداد الفعلية ليست المصدر الوحيد لمخاطر الائتمان وتنشأ مصادر أخرى لمخاطر الائتمان من التغيرات المتصورة أو الفعلية في نوعية الائتمان دون التقصير الفعلي. (Böblingen,2008:36)

إن المصارف التجارية لها فلسفتها الائتمانية الخاصة بها التي وضعت في إطار سياسة قروض خطية رسمية يجب دعمها وإبلاغها بثقافة ائتمانية مناسبة ويمكن أن تعكس فلسفة الإقراض التركيز على النمو القوي للقروض على أساس معايير الاكتتاب المرنة ومع ذلك يرى هيمبل وسيمونسون (1999) مؤشرات المخاطرة الائتمانية الذي ينبغي النظر إليها هي: (casu,2006:260)

- ١- تركيز القروض في المناطق الجغرافية أو القطاعات.
- ٢- النمو السريع للقروض.
- ٣- ارتفاع معدلات الإقراض.
- ٤- احتياطات خسائر القروض/القروض المتعثرة.

أما مخاطرة السيولة هي خطر عدم تداول ضمان معين أو أصل معين بسرعة كافية في السوق لمنع الخسارة أو تحقيق الربح المطلوب وتنشأ مخاطر السيولة من الحالات التي لا يستطيع فيها الطرف المهتم بتداول أحد الأصول أن يفعل ذلك لأن لا أحد في السوق يريد أن يتاجر بهذا الأصل ومما يؤسف له أن عدم كفاية السوق الثانوية قد يحول دون تصفية الأصول أو يحد منها فبعض الأصول شديدة السيولة ولديها مخاطر سيولة منخفضة في حين أن الأصول الأخرى غير سائلة إلى حد كبير ولديها مخاطر سيولة عالية وتصبح مخاطر السيولة ذات أهمية خاصة بالنسبة للأطراف التي توشك على الاحتفاظ بأصل أو الاحتفاظ به حالياً، لأنها تؤثر على قدرتها على التداول مخاطر السيولة هي مخاطر مالية تستند على السيولة غير

المؤكدّة وقد تفقد المصارف السيولة إذا انخفض تصنيفها الائتماني، أو تواجه تدفقات نقدية غير متوقعة مفاجئة كما تتعرض الشركة لمخاطر السيولة إذا كانت الأسواق التي تعتمد عليها عرضة لفقدان السيولة. (Kirui,2014:37)

تسمى مخاطر السيولة أيضاً بمخاطر التمويل حيث تواجه الجهة صعوبات في شراء الأموال اللازمة للوفاء بالالتزاماتها وقد تنجم مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع أصل مالي بسرعة بقيمة قريبة من قيمته العادلة. (Sang,2014:162) ويرى (Ejoh,2014:144) بان هناك علاقة إيجابية بين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ويستند هذا النموذج على فرضية أن المصارف تحصل على المال من الشركات غير القادرة على استخدام الاقراض وتنشأ مشاكل إذا كان عدد كبير جدا من المشاريع الاقتصادية الممولة بقروض لا يحقق أموالا كافية (أو حتى التخلف عن السداد) ولم يتمكن المصرف من تلبية طلبات المودعين وبسبب هذا التدهور في الأصول فإن المزيد والمزيد من المودعين سوف يطالبون باسترداد أموالهم وسيقوم المصرف باستدعاء جميع القروض وبالتالي تقليل السيولة الإجمالية. (Hamza,2015:138)

4- التمويل (Funding)

إلى جانب حق الملكية تتحدد مصادر التمويل الخارجي تتحدد بهيكل المطلوبات للمصرف وتقوم المصارف بمنح القروض والأوراق المالية أساسا عن طريق تلقي ودائع العملاء فضلا عن طريق إصدار سندات الدين عن طريق سوق رأس المال. (ommeren,2011:22)

بشكل عام تتكون الودائع من ثلاث أنواع هي الجارية التي يمكن سحبها كليا او جزئيا من خلال الشيكات والودائع الثابته وهي محددة بفترة معينة من قبل المصرف ومقابل ذلك يقوم المصرف باعطاء فائدة اعلى قياسا بالودائع الاخيرة المتمثلة بودائع التوفير التي يمكن سحبها مع بعض القيود مع ضرورة احتفاظ المصرف بنسبة معينة من الموجودات السائلة لكي تغطي الاستحقاقات لذا تنافس المصارف للحصول على اكبر مقدار من الودائع لتوفير مزيد من الاموال للجمهور. (Rasia,2010:78) وأن المصارف تعتمد بشكل كبير على الاموال المقدمة من قبل الجمهور لتمويل القروض التي تقدمها للزبائن وهناك فكرة عامه إن الودائع هي أرخص مصدر للتمويل الى حد لها تاثير على ربحية المصرف إذ كان الطلب على القروض المصرفية عالٍ جدا وتراكم المزيد من الودائع يعني تحقيق المزيد من الأرباح. (Bentum,2012:16)

5- الكلفة والكفاءة (Cost and efficiency)

في ظل مفهوم الكلفة تعرف الكفاءة بالشكل الفني إلى قدرة المصرف على تقليل المدخلات عند مستوى معين من المخرجات أو تعظيم المخرجات عند مستوى معين من المدخلات ونسبة الكفاءة هي مقياس لمدى فاعلية المصرف التشغيلية وأكدت العديد من الدراسات بان الكفاءة واحدة من العوامل المهمة في تفسير التفاوت في الربحية. (moda,2013:563) في حين أن هناك دراسات تأخذ بنظر الاعتبار كلف التمويل المتمثل بالفائدة على ودائع الزبائن نسبة إلى متوسط الودائع كونه يمثل قدرة المصرف على جذب الودائع بكلفة منخفضة وبالتالي له تأثير إيجابي على ربحية المصرف. (Roman,2013:583)

إن الكلفة بشكل عام تتمثل بالمصاريف غير المباشرة أو تكاليف التشغيل للمصرف وعادةً ما يتم استخدام الكلفة كنسبة من الدخل لكي يعطي معلومات عن إختلاف تكاليف المصرف وبالرغم عن طبيعة العلاقة العكسية بين النفقات والأرباح إلا ان هذا الحال لا يستمر لان المفدار الكبير من النفقات يصاحبه زيادة كبيرة في حجم النشاط المصرفي ومن ثم تكون الايرادات عالية لذلك بعض الدراسات تستخدم مؤشر التكاليف نسبة للدخل وأن ارتفاع هذا المؤشو له تأثير سلبي على الارباح لذا تعمل المصارف الكفوءه على خفض تكاليفها. (kosmi,2008:2010)

ث-العوامل الخارجية (External factors)

تتمثل هذه العوامل بالعوامل الخاصة بالصناعة المصرفية والاقتصاد الكلي

1-التركز (Concentration)

أقترحت نظريتان لشرح كيفية تأثير درجة تركيز القطاع على ربحية المصارف وتنص فرضية الهيكل والسلوك والأداء (التي يشار إليها أيضاً بفرضية قوة السوق) على أن قطاعاً أكثر تركيزاً يفضل الربحية المصرفية بدافع من فوائد القوة السوقية، ما يعكس تحديد الأسعار الأقل للمستهلكين وتفسر نظرية الهيكل الكفوء العلاقة الإيجابية بين التركيز والربحية كنتيجة غير مباشرة للكفاءة وتجادل بأن المصارف التي تدار على نحو أفضل أو تلك التي لها هياكل تكلفة أكثر كفاءة (وبالتالي أكثر ربحية) يمكن أن تشهد زيادة في حصصها في السوق، مما يؤدي الى درجة عالية من التركيز. (Ponce,2011:12,13)

2- رسملة سوق الاوراق المالية (Stock market capitalization)

تضطر المصارف الى خفض هوامش اسعار الفائدة وهذا يقلل من ربحية المصارف ويمكن أن تكون العلاقة ايجابية بين هذا المتغير والربحية وفضلا عن ذلك تستفيد المصارف من رسوم الودائع المرتفعة نسبيا لإدارة محافظ عملائها وباختصار إن هذه العلاقة غير محددة وتبقى الإجابة عليها من خلال التحقق التجريبي. (Dietri,2010:14)

ووجدت دراسة (kunt 1998) إن الارتباط سلبي بين نسبة الرسملة الي الموجودات المصرفية مع الهوامش وأقترحت بأن تكون الأسواق المالية المتطورة بديلا عن التمويل المصرفي ومن ثم توقعت هذه النسبة تؤثر سلبا في الأداء المصرفي. (kosmi,2008:12)

3- الحصة السوقية (Market share)

تناول العديد من الباحثين الحصة السوقية في دراساتها ووفقا لما ذكره ديفيناغا راشيا (2010) يمكن إدراج حصة السوق في نموذج الربحية كمحدد خارجي لأنه إذا تمكنت المصارف التجارية من توسيع حصتها في السوق، فقد تكون قادرة على زيادة دخلها وبالتالي الربح ويرجع ذلك إلى أن القدرة على زيادة الحصة السوقية تتطلب بيع المزيد في حالة الأعمال المصرفية إذا كانت المصارف التجارية قادرة على سبيل المثال على تقديم المزيد من القروض لمزيد من العملاء، فإن لديهم فرصة أكبر لزيادة إيرادات الفوائد وكذلك الأرباح. (Bentum,2012:26)

وقد تم الإهتمام بحصة السوق بوصفها عاملاً محددًا خارجياً لربحية المصارف التجارية لسببين: (Rasia,2010:83)

- ١- يمكن أن يؤدي توسيع الحصة السوقية إلى إيجاد إمكانات لزيادة الدخل.
- ٢- تفترض فرضية الهيكل الكفوء أن الشركات مع الكفاءة الاستثنائية وكلفة الهياكل المنخفضة تحقق أرباحا فائقة ومن ثم يفترض أن هذه الشركات تكسب حصصا كبيرة في السوق.

أما بخصوص متغيرات الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الاجمالي ومعدل الضريبة و اسعار الفائدة والتضخم) فهي متغيرات خارجية تنوع بتنوع المتغيرات التي يتبناها الكتاب والباحثين والمهتمين بهذا الشأن وهي خارج سيطرة المصرف.

ج- قياس الربحية (Measuring profitability)

نسب الربحية تعد مؤشر لكفاءة المصرف بشكل عام و تستخدم عادة كمقياس للأرباح الناتجة عن المصرف خلال فترة زمنية مستندة على مستوى المبيعات والموجودات ورأس المال العامل، والقيمة الصافية ونصيب السهم من الأرباح وتشير نسب الربحية الى قدرة المصرف على كسب الأرباح ويعتبر كمؤشر لنموها لذلك كان هناك اهتمام كبير في نسب الربحية لأنها تشير إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات الفائدة ولأنها تشير إلى زيادة معدل العائد على استثمارات المساهمين. (Dahmash,2012:116) وينطوي تحليل النسبة على أساليب حساب وتفسير النسب المالية لتحليل ورصد أداء المصرف والمدخلات الأساسية لتحليل النسبة هي بيان دخل المصرف وميزانيتها العمومية والهدف الرئيسي من تحليل النسبة هو استخدام النتائج لأغراض صنع القرار كما يساعد على تحديد وإبراز مجالات الأداء الضعيف ومجالات الأداء المرضي ومن خلال تسليط الضوء على مجالات الأداء الجيد والسيئ، يمكن للنسب أن تساعد الإدارة على تحديد مواطن قوتها وضعفها والأماكن التي ينبغي توجيه المزيد من الجهود إليها. (Alam,2013:67)

تعكس نسب الربحية الاداء الكلي للمصرف فهي توحد الأثر لأغلب قرارات الإدارة فهي تتحقق من قدرة المصرف في توليد الأرباح من المبيعات ، والموجودات وحق الملكية من المعروف أن الهدف الرئيس للمصرف التجاري هو تعظيم ثروة الملاك، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة، من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها (نسب الربحية)، وفيما يأتي أهم مكونات هذه المجموعة من النسب.

1- نسبة العائد على الموجودات (ROA)

العائد على الموجودات هي نسبة مالية تبين النسبة المئوية للأرباح التي يحققها المصرف بالنسبة لموارده الإجمالية (إجمالي الموجودات) العائد على الموجودات هو نسبة الربحية الرئيسية التي تقيس مبلغ الربح الذي يحققه المصرف. (Vivian,2018:14) (Hassan,2014:67) ويرى (Hassan,2014:67) العائد على الموجودات هي أفضل نسبة لمقارنة ربحية المصارف و يشير العائد على الموجودات إلى الربحية الإجمالية للمصرف وقد استخدمت هذه النسبة في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف و تحتسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات ومن خلال المعادلة الآتية: (yagam,1995:23)

ROA=net income/total asset.....(10-2)

ROA = العائد على الموجودات

Net income = صافي الدخل

Total asset = إجمالي الموجودات

2- العائد على حق الملكية (ROE)

ويسمى (ROE) معدل العائد على إستثمارات المساهمين في المصرف وعادة ما يقاس العائد على حق الملكية من خلال تقسيم صافي الدخل على إجمالي حقوق المساهمين ومن خلال المعادلة الآتية: (Ross,2008:65)

ROE= net income/total equity.....(11-2)

ROE = العائد على حق الملكية

Net income = صافي الدخل

Total equity = حق الملكية

العائد على حقوق الملكية (ROE) تستخدم لقياس أداء المصرف فيما يتعلق برأس المال الذي أستثمره مساهموها ومن منظور المحاسبة هو مقياس حقيقي للأداء ويعرض العائد على الاستثمار مقدار العائد الذي يولده كل دولار من الأسهم المستثمرة في المصرف من قبل مساهميها وبالتالي يشير إرتفاع العائد على الاستثمار إلى أن المصرف يستخدم أسهمها بطريقة فعالة وهي مؤسسة ذات أداء جيد. (Lundin,2016:50)

3- معدل العائد على الودائع (ROD)

يُعرّف معدل العائد على الودائع بأنه صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الودائع الاستثمارية ويبين قدرة المصرف على التنافس على الأموال ويمكن اعتبار ROD كسعر أو تكلفة جذب الودائع وإذا أصبح المصرف أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة تصبح قيمة الدولار الواحد من الودائع أكثر قيمة. ويحسب من خلال المعادلة الآتية: (Bashir,1999:11)

ROD= net income /total deposi.....(12-2)

ROD = العائد على الودائع

Net income = صافي الدخل

Total deposi = إجمالي الودائع

4- هامش صافي الدخل (NPM)

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق من إجمالي الإيرادات كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب و لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها النفقات فكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب ويحسب من خلال المعادلة الآتية: (Hossan,2010:33)

$$\text{Net Profit margin} = \text{Net profit after tax} / \text{Revenues} \dots \dots \dots (13-2)$$

NPM = هامش صافي الدخل

Net profit after tax = صافي الربح بعد الضريبة

Revenues = الإيرادات

5 -نسبة القوة الايرادية (B E P)

تشير هذه النسبة إلى قدرة موجودات المصرف على خلق الدخل التشغيلي وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الموجودات ومن خلال المعادلة التالية: (Brigham,2013:100)

$$\text{B E P} = \text{Profit before interest and taxes} / \text{Total assets} \dots \dots \dots (14-2)$$

BEP = نسبة القوة الايرادية

Profit before interest and taxes = الربح قبل الضريبة

Total assets = إجمالي الموجودات

المبحث الثالث: القيمة الاقتصادية للمصرف

توطئة:

إدارة رأس المال ينطوي على قياس ما يشار إليه عادةً بالقيمة الاقتصادية وهذا المفهوم الاقتصادي الذي يقيس تأثير التغيرات على القيم السوقية العادلة للموجودات والمطلوبات وتشير القيمة الاقتصادية إلى التغير في القيمة الاقتصادية للمصرف على الرغم من أن هذا التغير قد لا ينعكس في دفاتر وسجلات المصرف ومع ذلك فإن هذا التغير في القيمة الاقتصادية يؤثر على القيمة الإجمالية للميزانية العمومية والسبب في تأثر القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات هو بتغيرات الأسعار في القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية في المستقبل وفي بعض الحالات التدفقات النقدية نفسها تتغير ويمكن استخدام نموذج إدارة الموجودات والمطلوبات لاستخلاص القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات.

إن رصد التغيرات في القيمة الاقتصادية للمصرف أمر قيم من حيث أنه يوفر قياساً شاملاً للمخاطرة وهو يلتقط آثار الاختيارية وغيرها من التأثيرات الهامة على القيمة التي لا يتم الاطلاع عليها في تقارير المحاسبة كما تعكس طريقة التقييم الاقتصادي تلك عبر نطاق الاستحقاق الكامل لموجودات المصرف ومطلوباته.

اولاً: مفهوم القيمة (Value concept)

إن مصطلح القيمة كثيراً ما يستخدم في سياقات مختلفة اعتماداً على تطبيقاتها فهي تتمثل بالقيمة الدفترية *Book Value* وهي قيمة الموجودات الظاهرة في الميزانية العمومية للمصرف في حين ان قيمة التصفية *Liquidation Value* هي مجموعة من المبالغ التي يمكن ان تتحقق نتيجة بيع الموجود بشكل منفرد وليس كجزء من العملية اما القيمة السوقية *Market Value* فهي القيمة المرصودة للموجود في السوق وهذا يتحدد من خلال قوى العرض والطلب بينما تعرف القيمة الحقيقية أو الاقتصادية *Economic or Intrinsic Value* للموجود والتي هي ايضا القيمة العادلة *Fair Value* على انها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجود وهذه القيمة هي التي يجب ان يكون المستثمر على استعداد للدفع نظراً لحجم وتوقيت ومخاطر التدفقات النقدية المستقبلية. (keown,2005:231)

تعرف القيمة بانها تعظيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية في المصرف بعد دفع التزامات الدين ومايعظم هذه القيمة هو نمو الربحية و خلق القيمة الاقتصادية وليس الاعتماد على على الارباح المحاسبية.(asaf,2004:25) وتعرف القيمة على أنها مقياس التغير في قيمة استثمار المصرف خلال فترة زمنية معينة وتحدد من خلال الاسواق المالية. (jehson,2001:18) كذلك

تعرف القيمة على إنها مقياس للثروة وتشير الى مقدار ماتدره وحدات الاعمال من ثروة للملاك او حملة الاسهم لأن الهدف الاساس لإدارة المصرف هو تعظيم ثروة المساهمين ويعني ذلك زيادة القيمة السوقية للاسهم العادية وتشمل الجوانب التالية: (عثمان، 2008:34)

- ١- المبادلة بين العائد والمخاطرة.
- ٢- الاستثمار بالموجودات ذات العوائد العالية.
- ٣- خفض كلفة العمليات التشغيلية.
- ٤- فرص الدخول للأسواق الجديدة.
- ٥- تقييم القيمة الحالية للتدفقات الحالية والمستقبلية.

أما القيمة الدفترية تتمثل بحصة السهم من صافي أصول الشركة أي حصة كل سهم من الموجودات المملوكة من قبل الشركة بعد إستبعاد الالتزامات الطويلة والقصيرة الاجل ويتم حساب تلك القيمة من خلال قسمة صافي اصول الشركة على عدد الاسهم المملوكة. (Kiley,2000:13)

ويتم حساب القيمة الدفترية للسهم الواحد من خلال قسمة حق الملكية على عدد الاسهم وتمثل حق الملكية الفرق بين موجودات ومطلوبات الوحدة الاقتصادية أما القيمة السوقية تمثل سعر السهم في السوق المالية الذي يتم تداوله وتتحدد القيمة السوقية وفقاً لعدة معطيات منها (القيمة الدفترية وظروف العرض والطلب في السوق المالي والظروف الاقتصادية المتعلقة بالتضخم والانكماش وتوقعات المحللين الماليين لمستقبل أوضاع الشركة والمركز المالي للشركة وغيرها)، ولذلك فمن المتوقع أن تنذب هذه القيمة صعوداً وهبوطاً يكون بسبب تأثرها بالعوامل المذكورة آنفاً.

(Kiley,2000:13) وذكر بيرك وديمارزو (٢٠٠٧) أن القيمة الدفترية هي تقييم غير دقيق للقيمة الفعلية لأسهم الشركة وذكروا أن القيمة السوقية للسهم مستقلة عن التكلفة التاريخية لأصول الشركة، وبدلاً من ذلك ادعى بيرك وديمارزو أن القيمة السوقية للسهم تعتمد على ما يتوقع المستثمرون أن تنتج تلك الأصول في المستقبل هورنغرين وهاريسون (٢٠٠٨) دعم هذا الإعلان والادعاء كذلك أن العديد من الخبراء يعتقدون أن القيمة الدفترية غير مفيدة لتحليل الاستثمار لأنه لا علاقة لها بالقيمة السوقية ويوفر معلومات قليلة تتجاوز ما ورد في الميزانية العمومية .

(Navda,2008:15)

وفيما يتعلق بالقيمة العادلة فقد تعددت المفاهيم والتعاريف فقد عرفت على انها المبلغ الذي يتم به مبادلة اصل ما بين المشتري والبائع ويتوفر لدى كل منها الرغبة في اتمام الصفقة (nelson,2007:2) هذا وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية وانشاء إطار لقياس القيمة العادلة سريانه بعد ١٥ تشرين الثاني لسنة ٢٠٠٧ ، وذلك بشأن تعريف داخل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذ عرف المعيار رقم (١٥٧) القيمة العادلة بأنها ذلك السعر الذي يتسلمه البائع

عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس، والقيمة العادلة طبقاً لتعريف المعيار لا تشمل القيمة السوقية وليست مقصورة على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة، فالتعريف يركز على السعر الذي يُستلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيُدفع نظير تحويل التزام وليس السعر الذي يجب سداه للاستحواد على الأصل أو المستلم نظير التزام مفترض. (IRS,2007:2) وعرفت القيمة العادلة بانها المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه نتيجة بيع موجود ما بين المشتري والبائع في إفتراض عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الافلاس او ظروف إحتماالية ولذلك فان القيمة العادلة هي ماتكون عليه قيمة السهم في السوق وهي غالبا تختلف عن القيمة السوقية. (IFR,2006:2)

اما القيمة الاقتصادية المضافة هي هدف الشركة لزيادة القيمة للمساهمين وبالتالي فإن القيمة الاقتصادية المضافة هي الفرق بين أرباح التشغيل بعد الضريبة وتكلفة رأس وتعتبر القيمة المضافة إيجابية اذ تمكنت الإدارة من زيادة قيمة المصرف والغرض من تحليل القيمة الاقتصادية هو قياس الأداء المالي للمصرف وإيلاء الاهتمام في الوقت نفسه لمصالح المساهمين و القيمة الاقتصادية طريقة حساب واقعية اقتصاديا كما يتم حساب القيمة الاقتصادية على أساس تكلفة المتوسط المرجح لرأس المال. (Khaddafi,2014:220)

ثانياً: مفهوم القيمة الاقتصادية للمصرف (The concept of the economic value of the bank)

تتغير قيمة الموجودات والمطلوبات الأساسية للمصرف بسبب التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل وأسعار الخصم وتتغير القيمة الاقتصادية للمصرف لأن القيمة الاقتصادية للمصرف تساوي قيمة الموجودات مطروحا منها المطلوبات و تحدد القيمة الاقتصادية للمصرف وبعد ذلك يتم إعادة تقييم الميزانية العمومية في إطار سيناريوهات بديلة ويتم تحديد الاختلافات في القيمة الاقتصادية للمصرف وتعتبر القيمة الاقتصادية للمصرف مقياساً للقلق مما يعني أن المراكز في الميزانية العمومية للمصرف قد بدأت تشغيلها ولا يتم استبدالها بأعمال تجارية جديدة ومن عيوب هذه الطريقة أن معظم الموجودات والمطلوبات يصعب تسعيرها حيث أنها لا يتم تداولها في السوق. (roebers,2017:16)

تركز القيمة الاقتصادية على قيمة المصرف في بيئة أسعار السوق اليوم وحساسية تلك القيمة للتغيرات في أسعار السوق. (Brookhar,2004:2) والقيمة الاقتصادية تعتبر مقياس ذو أثر طويل وهو جانب رئيسي في اختيار استراتيجية الأعمال والحفاظ على مستوى كاف من رأس المال على المدى الطويل. (EBA,2015:15)

تمثل القيمة الاقتصادية اداة تقييم للقيمة الحالية لتدفقاتها النقدية الصافية المتوقعة مع خصمها لتعكس أسعار السوق وبالتالي يمكن النظر إلى القيمة الاقتصادية للمصرف على أنها القيمة الحالية

للتدفقات النقدية الصافية المتوقعة للمصرف والتي تعرف بأنها التدفقات النقدية المتوقعة على الموجودات مطروحا منها التدفقات النقدية المتوقعة على المطلوبات بالإضافة إلى صافي التدفقات النقدية المتوقعة على مراكز خارج الميزانية العمومية (Basel,1997:8) والقيمة الاقتصادية للمصرف عادة ما تركز مقاس على التغييرات في التدفقات النقدية للأدوات الموجودة بالفعل في الميزانية العمومية أما المقاييس المستندة إلى الأرباح تستند إلى عملية إعادة تشغيل الميزانية العمومية ولكن النماذج الأكثر تطوراً تميل إلى النظر في تأثير الأعمال/الإنتاج الجديد المتوقع كتابته في المستقبل. (Basel,2016:36)

كما يُنظر إلى القيمة الاقتصادية للمصرف على أنها مقدار القدرة المستقبلية للأرباح الموجودة في الميزانية العمومية للمصرف وعلى النقيض من منظور الأرباح الذي يركز على المدى القصير فإن منظور القيمة الاقتصادية له أفق زمني أطول وبقيم منظور القيمة الاقتصادية الصافية لتعرض المصرف للتغيرات في جميع المحافظ الحساسة عبر نطاق الاستحقاق الكامل. (Engbersen,2017:12)

واستناداً إلى ماتقدم فإن الباحث يرى تحليل القيمة الاقتصادية يوفر معياراً مشتركاً لتقييم الأدوات ذات آجال استحقاق مختلفة وخصائص التدفق النقدي وقد وجد العديد من المصرفيين أن هذا النوع من التحليل مفيد في صنع القرار.

ثالثاً: قيمة المساهمين (Shareholder value)

خلال العقود القليلة الماضية كان نهج قيمة المساهمين هو مفهوم الإدارة الذي شكل بشكل كبير إقتصادات اليوم والطريقة التي تعمل بها الشركات وفي الواقع أصبحت قيمة المساهمين مؤشر الأداء البارز للشركات في جميع أنحاء العالم، ويمثل تعظيم قيمة المساهمين التوجيه النهائي للقرارات الإدارية في جميع الصناعات ولا سيما في القطاع المصرفي وقد أثر نهج قيمة المساهمين بشكل كبير على الطريقة التي تقوم بها المصارف بأعمالها وكان خلق قيمة مستدامة للمساهمين هو هدف استراتيجي للمصارف في السنوات الأخيرة. (Gross,2006:1)

أصول وجهة نظر قيمة المساهمين يمكن أن تكون مؤرخة على طول الطريق إلى الاقتصادي آدم سميث في كتابه ثروة الأمم جادل آدم سميث أن الأفراد يسعون وراء الثروة سوف تخلق مجتمع رأسمالي وذهبت الحجة إلى أنه إذا سعى الجميع إلى تعظيم منفعه الخاصة سيتم توزيع رأس المال على أفضل الاستثمارات على الرغم من أنه قد لا يكون من مصلحة الأفراد تعزيز المصلحة العامة فإنه يفعل ذلك على أي حال من خلال تخصيص رأس المال ومع ذلك بدأت وجهة نظر قيمة المساهمين تكتسب دعماً كبيراً خلال الثمانينات والتسعينات وتعتبر اليوم الهدف المهيمن

وعليه أدت التطورات الرئيسية التالية إلى الاستخدام المتزايد لقيمة المساهمين :

(Jensen,2012:9)

- ١- العولمة وإلغاء الضوابط التنظيمية.
- ٢- نهاية ضوابط رأس المال وأسعار الصرف.
- ٣- التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- ٤- إرتفاع سيولة سوق الأوراق المالية.
- ٥- التحسينات في تنظيم أسواق رأس المال.
- ٦- التغييرات التي طرأت على الأجيال في المواقف تجاه المدخرات والإستثمارات.
- ٧- التوسع في الإستثمارات المؤسسية .

يمكن إرجاع نظرية أصحاب المصلحة الحديثة إلى العمل الأساسي الذي قام به فريمان (١٩٨٤)، الذي وضع نموذجاً مفاهيمياً يجب على الشركات فيه أن تعالج مصالح أصحاب المصلحة - المجموعات والأفراد الذين يمكن أن يؤثر أو يتأثروا بها و تعود فكرة أن الشركات لديها جمهور أوسع من المساهمين فقط إلى عمل ماري باركر فوليت في العشرينات وتشيستر بارنارد في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي ويقترح نموذج أصحاب المصلحة توسيع نطاق تركيز المديرين إلى ما يتجاوز مجموعة المصالح التقليدية للمساهمين. (castro,2014:417)

نظرية المساهمين لها جذورها الأكاديمية في البحوث المتعلقة بأخلاقيات الأعمال التجارية والأعمال والمجتمع وجادل فريمان بأن إدارة الشركات ينبغي أن تنظر إلى ما هو أبعد من حملة الأسهم واقترح منظور أصحاب المصلحة في إدارة الشركة ومنذ ذلك الحين تم كتابة عدد من الكتب والمقالات حول ما يزعج أنه نظرية المساهمين ولا يوجد توافق يذكر في الآراء بشأن جميع السمات الأساسية لهذه النظرية ويرى كالر (٢٠٠٤) أن الشركة ينبغي أن تهتم فقط بالمساهمين ويحدد جونز وويكز (١٩٩٩) الفرضيات الأساسية من النظرية: (Krishnan,2009:3,4)

- ١- علاقات الشركة مع العديد من المساهمين.
- ٢- تتعلق النظرية بطبيعة العلاقات، من حيث العمليات والنتائج على حد سواء.
- ٣- إن مصالح المساهمين لها قيمة.
- ٤- يتعلق الأمر باتخاذ القرارات الإدارية.
- ٥- النظرية أخلاقية صريحة وبلا خجل.

إن التغيرات الهائلة تحتاج إلى إجراءات دراماتيكية ومن أجل زيادة قيمة المساهمين، تحتاج المصارف إلى تكييف نماذج أعمالها مع البيئة المتغيرة وهناك أربعة اتجاهات رئيسية من شأنها أن تجبر المصارف على تغيير نماذج أعمالها: (Wittrup,2012:1)

- ١- التنظيم الجديد الذي قامت به لجنة بازل هو العامل الأكثر أهمية.
- ٢- الضغط على تمويل رأس المال يؤدي إلى الضغط على المصارف الصغيرة وعلى هوامش الودائع.
- ٣- الفجوة كبيرة بين الأسواق الكبيرة والأسواق الناشئة تفتح الباب أمام الفرص الجذابة.
- ٤- تغيير سلوك المستهلك يزيد من أهمية تقديم تجربة عملاء فريدة من نوعها.

إن مبدأ قيمة المساهمين مع تركيزه على التدفقات النقدية المستقبلية يغير من منظور الربح كأرباح متبقية ولا يقياس الربح بعد الآن كرقم من أرقام الماضي بل كأصل متبق متوقع في المستقبل و يجب على الشركة تعظيم الأرباح المستقبلية وتقاس بأرباح الأسهم وزيادة قيمة الأسهم في البورصة وعلى الإدارة أن ترى أن الأرباح المتبقية في المستقبل بعد تخفيض جميع التكاليف قد زادت إلى أقصى حد وهذا التوجه نحو تحقيق أرباح متبقية في المستقبل مع جميع مشاكل التنبؤ بعائد الاستثمار في المستقبل لا يغير من الطبيعة الأساسية للربح. (Koslowski,2012:137)

وقد تم قبول مبدأ تعظيم قيمة المساهمين، المعروف أيضا باسم أولوية المساهمينو إذا كانت الشركة قد نجحت في زيادة ثروة المساهمين إلى أقصى حد يتم تحديدها عادة بتحليل سعر السهم. وبالتالي فإن تعظيم قيمة المساهمين يضع واجبا قانونيا مزعوما على الشركات والمديرين التي تسيطر عليها للتركيز على زيادة سعر السهم وكثيرون من الذين يعتقدون أن الشركات يجب أن تعظيم قيمة المساهمين يجادلون بأن الإطار القانوني يلغي أساسا إمكانية الكيانات الهادفة للربح التي تدافع أيضا عن الأغراض الاجتماعية والمعروفة أيضا باسم المشاريع الهجينة أو الربح الاجتماعي المؤسسة. (Chu,2013:158)

تنسّم نظرية أصحاب المصلحة بأهمية خاصة لأنها إذا طبقت في الأعمال العملية، فإنها ستنطوي على خروج جذري عن الأساليب التقليدية لإدارة الشركات ولن تصل إلى تكلفة إضافية مفروضة على حملة الأسهم فحسب، كما تفعل السياسات التجارية الأخرى ذات التوجه الاجتماعي، بل ستلغي أيضاً تماماً الأساليب العرفية لصنع القرار في الشركة وقد تجعل المشاريع الرأسمالية مستحيلة وترغب حركة أصحاب المصلحة في إعادة تنظيم الشركات بحيث لا يتم توجيه إجراء نحو تعظيم قيمة الأسهم، ولكن بدلاً من ذلك سيتم تحويل الموارد لتلبية أي مجموعة أو ائتلاف من المجموعات التي يمكن أن تدعي النفوذ في ومكافأة من الشركة بغض النظر عن مطالبات الملكية أو عدم وجودها. (Barry,2002:542) ويؤمن مدخل حملة الاسهم بأن الشركة موجودة لتحقيق

أقصى قدر من القيمة لأصحاب الأسهم فيها وقد تكون على أطراف أخرى - أصحاب الديون، والموردين، والعملاء، وما إلى ذلك التزامات تعاقدية تجاه الشركة ومنها، ولكن الشركة تعتبر هذه المدفوعات تكاليف أصحاب الأسهم فقط لديهم مطالبات بالدخل المتبقي للشركة. (Klein,2012:306) ويدعي مؤيدو منهج تقييم قيمة المساهمين أن التحليل القائم على قيمة المساهمين يمكن أن يبين ما إذا كانت وحدة الأعمال التجارية تحقق أرباحاً أكبر من تكلفة رأس المال. (Arino,2007:13).(coyte,199:35)

ووفقاً لنظرية المساهمين، فإن الغرض الرئيسي للشركة أو المؤسسة يُعرّف عادة على أنه تعظيم القيمة (بالنسبة للمساهمين) وبهذا نشير إلى تعظيم حقوق الملكية في الشركة التي هي في الواقع القيمة الحالية للتدفقات النقدية للفوائد المتوقعة وبالتالي من وجهة نظر تعظيم قيمة المساهمين التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل هي مقياس أكثر أهمية بكثير من أداء الشركة. (stubel,2012:51)

وإذا ما تم النظر إليها من الجانب التحليلي فإن دالة قيمة المساهمين يمكن تعظيمها بخضوعها لقيود مالية وتشغيلية للمصرف وتتمثل القيود في الآتي: (Asaf,2004:25-26)

- ١ - كلفة رأس المال في ظل نسب الرافعة المالية .
- ٢ - وضع التصنيف الائتماني .
- ٣ - افتراضات الخطة المالية في نمو الإيرادات المستدامة .
- ٤ - افتراضات الخطة المالية في الموجودات والمطلوبات .
- ٥ - افتراضات الخطة المالية في هيكل التكاليف .
- ٦ - افتراضات الخطة المالية في النفقات الرأسمالية ومقسوم الأرباح .
- ٧ - حدود التعرض للمخاطر والتي تضعها الإدارة .
- ٨ - القيود الأخرى .

خلق القيمة الهدف الاسمي للمديرين والشركات والمؤسسات المالية بما فيها المصارف و بدأت تختار الاستراتيجيات المناسبة لتعظيم هذه القيمة الا ان هناك خلطاً في تصورات العديد من المديرين والبعض عن مفهوم تعظيم قيمة المساهمين وتعظيم الربحية فهما مختلفان تماماً فالأخير يعد هدفاً قصيراً الامد ويضعف قدرة المصرف التنافسية في السوق في الامد الطويل ويكمن دوره في خفض التكاليف واسالة الموجودات بهدف احداث التحسينات السريعة في الأرباح على حساب اهمال الفرص الجديدة في الاسواق وعدم الاستثمار فمثل هذه الاستراتيجيات تدمر بدلا من ان تخلق القيمة الاقتصادية في حين ان الاستراتيجيات التي تهدف الى تعظيم قيمة المساهمين فهي مختلفة من حيث تركيزها على تحديد فرص النمو وبناء الميزة التنافسية فهي تتجنب الاستراتيجيات

السابقة (قصيرة الامد) التي تقصي موجوداتها ومن ثمّ تفشل في الاستفادة من القدرات الاساسية للمصرف. (Doyle,2008:3) ووفقا لنظرية المساهمين ، فان الغرض الاساسي لأي منشأة او مؤسسة (مصارف) هي عادة ما يعرف بتعظيم القيمة للمساهمين فهي تشير الى القيمة السوقية للاسهم فتعظيم القيمة تعني تعظيم القيمة السوقية لسعر السهم كما ان تعظيم حقوق الملكية او المساهمين للمصرف فهو بالحقيقة القيمة الحالية للمنافع المتوقعة(التدفقات النقدية) من قبل المساهمين تجاه المصرف لذا يمكن تعظيم قيمة المصرف فقط عندما يتم تعظيم الفوائد المتوقعة في الامد الطويل لذلك فلا بد من الاخذ بنظر الاعتبار ان تعظيم القيمة(حقوق الملكية) لا يكافئ تعظيم الربح لان بإمكان الارباح المتوقعة ان توضح الى حدما القيمة السوقية للاسهم وهي تمثل الجانب المحاسبي والاداء التاريخي للمصرف فهي لاتعد افضل سبيل ما يمكن للمستثمرين الانتفاع منه في المصرف ومن ثمّ ومن منظور تعظيم قيمة المساهمين فالتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل هي افضل واهم بكثير كقياس من الاداء المصرفي. (Dolenc,2012:51-52)

رابعاً: الصيغة الرياضية لحساب القيمة الاقتصادية للمصرف

(Mathematical formula to calculate the economic value of the bank)

تختلف القيمة الاقتصادية للمصرف عن تحليل حساسية الأرباح في تركيزه على حقوق الملكية بدلاً من صافي الدخل وتركيزه على جميع التدفقات النقدية، وليس فقط تلك الناشئة بعد سنة أو سنتين من تاريخ التحليل ويتضمن التحليل تقديرات المدة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات تعكس التغيرات في القيمة الاقتصادية للمصرف الإختلافات في مدة الموجودات والمطلوبات وبالتالي الإختلافات في حساسية القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات وتحسب القيمة الاقتصادية للمصرف من خلال المعادلة التالية: (Koch,2015:289)

$$EV = - \text{Duration Gap} \left(\frac{\Delta y}{1+y} \right) MVA \dots \dots \dots (15-2)$$

$$EV = \text{القيمة الاقتصادية}$$

$$DG = \text{فجوة المدة}$$

$$Y = \text{سعر الفائدة}$$

$$\Delta y = \text{التغير في سعر الفائدة}$$

$$MVA = \text{القيمة السوقية للموجودات}$$

المبحث الاول: تحليل مؤشرات ادارة حساسية الارباح

اولاً: مناقشة نتائج ادارة حساسية الارباح

إن تحليل الفجوة في إيجاد مخاطرة سعر الفائدة هو إيجاد الفرق بين قيمة الموجودات وقيمة المطلوبات ودراسة حساسية كل منهم ازاء التغيرات والتقلبات في أسعار الفائدة وهذا يعرف بتحليل الفجوة في إدارة مخاطرة سعر الفائدة.

إن تحديد تركيبة موجودات المصرف بكيفية تأثير الربحية بأسعار الفائدة فإذا توقع المصرف انخفاض أسعار الفائدة فإنه يخصص معظم أمواله لإقتناء موجودات لا تتأثر كثيراً بتقلبات أسعار الفائدة مثل القروض ثابتة الفائدة وكذلك الموجودات التي ترتفع قيمتها مع انخفاض أسعار الفائدة. لذلك الانخفاض المتوقع في سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض كلفة الأموال والنتيجة تؤدي إلى ارتفاع العائد.

أما إذا توقع المصرف ارتفاع أسعار الفائدة فإنه يخصص معظم أمواله لاقتناء موجودات لا تتأثر كثيراً بالتقلبات في أسعار الفائدة أي حساسة للتغير في أسعار الفائدة مثل القروض بأسعار فائدة عائمة. وعلى الرغم من كل الاجراءات التي يتخذها المصرف لمواجهة تقلبات سعر الفائدة فإن تأثيرها يبقى قائم واثار ذلك على كل من الموجودات والمطلوبات وهذا التأثير لا يمكن تجنبه بشكل كامل ولكن تجنب الجزء الأكبر منه وصولاً الى الربحية مع الاخذ بنظر الاعتبار فترات الاستحقاق. ويمكن للمصرف السيطرة على تأثير تقلبات أسعار الفائدة عن طريق إجراء المطابقة بين الموجودات والمطلوبات حيث تكون مدة الموجودات مساوية لمدة المطلوبات وتعد هذه من أكثر الوسائل فعالية للحفاض على قيم الموجودات والمطلوبات وانعكاس ذلك على قيمة المصرف. سيتم التركيز في هذا المبحث على مؤشرات الفجوة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للمدة من (2005-2017) من خلال التقارير السنوية المعلنة وقد استخدم الباحث خمس مؤشرات وهي: قيمة الفجوة (Gap) ونسبة الفجوة ومؤشر هامش الفائدة الصافي ونسبة حساسية الفجوة الصافي وفجوة المدة.

1- قيمة الفجوة (Gap value)

تعد الفجوة من المقاييس الأكثر استخداماً لبيان حساسية فقرات ميزانية المصرف للتغير في أسعار الفائدة ويطلق عليها بفجوة الحساسية أو فجوة حساسية أسعار الفائدة وتمثل الفرق بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وإستناداً الى ما ذكر في الجانب النظري فإن هذه الفجوة يمكن إن تكون فجوة موجبة وهي الفجوة الناتجة من إمتلاك المصرف لموجودات حساسة لسعر الفائدة اكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة أي ان قيمة الفجوة تكون أكبر من الصفر ونسبة الفجوة أكبر من الواحد اما الفجوة السالبة وتحقق هذه الفجوة عندما تكون المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في المصرف أكبر من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أي تكون قيمة الفجوة أصغر من الصفر ونسبتها أقل من الواحد أما الفجوة الصفرية فهي تتحقق من خلال امتلاك المصرف لموجودات ومطلوبات حساسة لسعر الفائدة بصورة متساوية تماماً أي ان قيمة الفجوة تساوي صفر ونسبتها تساوي واحد.

يتضح من خلال الجدول (3-1) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (151.328) مليار دينار وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف بغداد اذ بلغت (596.474) مليار دينار وهذا يعني إن المصرف حقق فجوة موجبة بمعنى الموجودات الحساسة لسعر الفائدة كانت أعلى من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذا نتيجةً لاتباع المصرف الاستراتيجية الملائمة في إدارة مخاطرة سعر الفائدة وعليه يجب أن تستثمر الأموال السائلة الفائضة بسرعة في كسب الأصول إلى حين الحاجة اليها لتغطية الاحتياجات النقدية في المستقبل وهذا يعطي المصرف المزيد من الأموال لإستخدامها والوصول الى قاعدة تمويل أكثر استقرار في حين أدنى نسبة سجلت كانت في مصرف التجاري وبلغت (-166.958) مليار دينار وهذا يعني أن المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة كانت أكبر من الموجودات الحساسة فأنعكس على ربحية المصرف بتحقيق فجوة سالبة وهذا يعني إخضاع المصرف إلى الضعف المفرط أمام السحب السريع للأموال والتعرض لمخاطر أسعار الفائدة العالية ويبدو أيضاً إن المصرف يعتمد إعتياداً مفرطاً علي الودائع الوسيطة التي تكون شديدة التقلب وحساسة للفائدة وأضافه إلى هذا يتم تمويل أكثر من نصف أصوله بودائع شديدة الحساسية وقروض من سوق النقد وتحتاج الإدارة إلى توسيع الودائع الاساسيه للمصرف وغير ذلك من مصادر الأموال الأكثر إستقرار وإذا ارتفعت أسعار الفائدة سيواجه المصرف التجاري تكاليف فائده أعلى فوراً أو في غضون ساعات أو أيام قليلة علي الأقل بنسبه ٥٠ في المائة من مصادر تمويله و سيتم الضغط علي إيرادات المصرف وقد يجد المصرف ان أرباحه يحتمل ان تكون قد تقلصت بسبب إرتفاع تكاليف الفائدة وقد تصبح أرباحه أكثر تقلباً إذا كانت أسعار الفائدة السوقية تشهد تغيرات

كبيره في الفترة القادمة لأن جزءاً أكبر من تمويل المصرف يأتي من أكثر ودائع حساسة للفائدة ولدى الإدارة عده أسباب تدعو إلى القلق أزاء هذه التطورات لأن أموال المصرف تتحول إلى حسابات تحمل تكاليف فائده أعلى بكثير في حين يعاني المصرف من تاكل كبير في ودائعه الأساسية لذلك ينبغي علي الإدارة أن تقوم ببعض أعمال أعاده الهيكلة الجادة علي كلا جانبي الميزانية العمومية للمصرف في الانتقال نحو موجودات أكثر مرونة ومطلوبات أكثر مرونة والتحرك نحو زيادة استخدام تقنيات التحوط من حيث سعر الفائدة وفيما يتعلق بالمتوسط العام فقد تفوق المتوسط العام على خمسة مصارف بينما كانت خمسة مصارف أدنى نسبة منه.

أما بخصوص سنوات الدراسة فوجد أن هناك خمسة سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2013 وبلغت (405.062) مليار دينار وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2011 وبلغت (-9.331) مليار دينار وقد تفوق المعدل السنوي الذي بلغ (151.328) مليار دينار على ثمانية مصارف بينما كان مصرفان أعلى نسبة من المتوسط العام.

في حين إن التحليل على مستوى المشاهدات فيتضح من الجدول ان هناك 51 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وإن أعلى نسبة سجلت مصرف بغداد في سنة 2013 وبلغت (1.222.631) مليار دينار في حين إن أدنى نسبة سجلت في المصرف التجاري في العام 2012 وبلغت (-2.890) مليار دينار وهذا يظهر التفاوت النسبي على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول (3-1) يوضح ذلك

جدول (1-3) قيمة الفجوة (المبالغ بالملياردينار)

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
596,474	195,369	736,455	1,132,326	992,399	1,222	949,450	602,886	752,444	555,156	85,184	152,156	182,856	194,845	بغداد
166,958	61,492,	79,127,	120,075	105,136,	162,497	2,890,77-	80,115,	17,506	687,174	11,596,	45,760,	51,116,	125,679	التجاري
25,597-	328,872,	245,166	32,467,	296,058,	298,727,	319,514	1,857-	215,299,	161,254,	2,905,	29,481,	65,120,	103,756	الشرق
240,039	334,551	103,671,	484,993	520,761	475,451	339,303	271,881	225,161	174,745	146,735	122,492,	157,552,	97,432	الاستثمار
186,126	134,409,	124,945,	495,443,	479,138,	397,330,	325,092	159,009	86,295	68,845	51,703	46,363,	27,094,	23,970	الاهلي
139,200	107,793	45,126,	295,067	202,742,	198,926	189,408,	205,329	139,465	84,378	85,787,	124,143	147,307	136,892	الانتمان
187,851	252,766	274,415	126,530	242,961	464,492,	335,068,	172,097	127,034,	170,701,	143,917,	93,068	22,649,	16,367	الموصل
85,636,	135,077	179,355,	72,337	141,166	133,530	117,895	78,890,	53,998	53,010,	44,782	32,356	34,007	36,861	بابل
141,006	215,058,	233,396,	287,326,	373,756	406,319,	194,950,	55,440,	5,494,	10,274, -	8,798,	14,273	28,813	19,730,	الخليج
129,509	95,012,	108,198	321,957	248,246	290,715	223,096	138,964	84,645,	56,592,	54,422,	23,344,	18,247,	20,177,	سومر
151,328	102,852	176,080	336,852	360,236	405,062	10,300,	9,331, -	170,734	131,509,	63,583,	68,3447	73,476	77,571	المتوسط

2- الفجوة النسبية (Relative gap)

ويحتسب هذا المؤشر من قسمة الفجوة على الموجودات الكلية
يتضح من الجدول (2-3) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.44) وان أعلى
متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف الموصل اذ بلغ (0.90) في حين أدنى نسبة
سجلت كانت في مصرف الاستثمار وبلغت (0.06) وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.84)
وتعد هذه النسبة مرتفعة سواءً كانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة
الدراسة وإقتراب هذه النسبة من الواحد معناه تدنية مخاطرة سعر الفائدة.
وبالعودة إلى سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 13 عشر سنة (2005-2017) إن
هناك خمسة سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وإن أعلى نسبة سجلت كانت في
سنة 2005 و 2017 وبلغت (0.71) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2009- 2011
بلغت (0.29) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.42) وهي نسبة منخفضة إذ ما قورنت
بالمدى على مستوى المصارف مما يعطي مؤشرا على إن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت
في حالة تفاوت قليل نسبيا مما انعكس ذلك في نتائج هذا المدى.
في حين إن التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 130 مشاهدة فيتضح من الجدول إن
هناك 59 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان اعلى نسبة سجلت في
مصرفي سومر والاستثمار سنة 2016 اذ بلغت (0.01) في حين أدنى نسبة سجلت في المصرف
الشرق الاوسط في عام 2010 اذ بلغت (-3.33) وأن المدى لهذه المشاهدات (3.34) وهي نسبة
كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة وتدل على انخفاض مخاطرة
سعر الفائدة. والجدول (2-3) يوضح ذلك

جدول (2-3) الفجوة النسبية

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
بغداد	0.86	0.79	0.71	0.34	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.22
التجاري	0.96	0.90	0.73	0.20	0.02	0.41	0.69	0.79	0.83	0.74	0.78	0.70	0.65	0.65
الشرق	0.80	0.41	0.15	0.01	0.38	0.44	-3.33	0.48	0.48	0.55	0.55	0.61	0.63	0.17
الاستثمار	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.66	0.06
الاهلي	0.52	0.77	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.80	0.83	1.00	1.00	0.99	0.46
الانتماء	0.84	0.80	0.67	0.50	0.49	0.63	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.59	0.79	0.49
الموصل	0.90	0.91	0.96	0.91	0.92	0.88	0.85	0.82	0.84	0.94	0.91	0.96	0.94	0.90
بابل	0.59	0.60	0.52	0.47	0.39	0.36	0.43	0.48	0.51	0.63	0.49	0.82	0.92	0.55
الخليج	0.72	0.63	0.22	0.10	-0.11	0.05	0.34	0.60	0.67	0.61	0.55	0.52	0.52	0.42
سومر	0.91	0.84	0.79	0.86	0.82	0.81	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.99	0.47
المتوسط	0.71	0.67	0.48	0.34	0.29	0.36	0.29	0.32	0.42	0.43	0.43	0.52	0.71	0.44

3- نسبة حساسية الفائدة (Interest sensitivity ratio)

هي عبارة عن الموجودات الحساسة لسعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذه النسبة تعكس المخاطرة التي يتحملها المصرف بناءً على التنبؤات باتجاهات أسعار الفائدة المستقبلية مع التفضيل بنسبة أعلى من الواحد كونه يؤدي إلى زيادة عائد المصرف خاصة إذا ارتفعت مخاطرة سعر الفائدة والعكس صحيح.

يتضح من الجدول (3-3) إن المتوسط العام هو أكبر من الواحد الصحيح إذ بلغ (4.70) وهذه النتيجة يصعب تحقيقها لبعض المصارف ولكن يمكن أن تتحقق في حالة ان تتحمل تكاليف اضافية ناتجة عن تخفيض العائد على الموجودات بالاعتماد على الاوراق المالية قصيرة الامد أو القروض ذات أسعار فائدة متغيرة.

في ظل النتائج المتحققة نلاحظ أن ثلاثة مصارف سجلت المتوسطات العامة لها أكثر من المتوسط العام وكانت أكبر من الواحد وهي مصرف التجاري ومصرف سومر ومصرف الموصل مما يعني أن تلك المصارف كانت أكثر تجنب لمخاطر سعر الفائدة وبالشكل الذي يعزز عملها المصرفي وذلك لأن المخاطرة تتأثر بشكل كبير للتقلبات المستمرة في أسعار الفائدة وقد يعرض المصرف إلى خسائر أو أرباح نتيجة هذه التقلبات فضلاً عن تخصيص هذه المصارف جزء من أدواتها في موجودات لا تتأثر بتقلبات أسعار الفائدة كالقروض ثابتة الفائدة أو الموجودات التي ترتفع قيمتها مع انخفاض أسعار الفائدة ويلاحظ من الجدول أن متوسطات المصارف المتبقية قد سجلت أدنى بقليل من المتوسط العام لذلك تحاول جاهدة التغلب على هذه المخاطرة مما يؤكد القدرة الكافية لهذه المصارف مجتمعةً على مواجهة مخاطرة سعر الفائدة والمحافظة على التوازن النسبي في هذه النسبة واطهار قوتها في ضل المنافسة الشديدة في العمل المصرفي حيث سجلت أعلى نسبة في مصرف الموصل وبلغت (13.04) في سجلت أدنى نسبة كانت في مصرف الشرق الاوسط وبلغت (2.02) وكان المدى بين هاتين النسبتين هو (11.2) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط العام.

أما بخصوص سنوات الدراسة فوجد إن هناك سبعة سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للملاحظات وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2005 وبلغت (7.83) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2011 وبلغت (2.93) وان المدى بين هاتين النسبتين بلغ (4.90) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدل العام.

في حين إن التحليل على مستوى المشاهدات فيتضح من الجدول ان هناك 46 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للملاحظات وإن أعلى نسبة سجلت في المصرف التجاري في سنة 2005 وبلغت (27.36) في حين إن أدنى نسبة سجلت في المصرف الشرق الاوسط

في العام 2011 وبلغت (0.23) وهذا يظهر التفاوت النسبي على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول (3-3) يوضح ذلك

جدول (3-3) نسبة حساسية الفائدة

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
بغداد	7.21	4.81	3.48	1.52	3.68	4.73	3.79	4.83	4.87	4.20	3.23	1.76	2.01	3.85
التجاري	27.36	9.64	3.72	1.25	1.02	1.68	3.28	4.71	5.89	3.87	4.49	3.35	2.87	5.63
الشرق	5.02	1.70	1.18	1.01	1.62	1.79	0.23	1.93	1.90	2.23	2.24	2.57	2.76	2.02
الاستثمار	2.79	5.30	3.06	2.90	2.81	3.02	2.70	2.77	2.61	3.28	3.29	3.39	2.96	3.14
الاهلي	2.10	4.26	4.17	2.01	2.24	2.08	5.48	7.20	4.92	6.00	7.26	2.73	6.19	4.36
الائتمان	6.34	4.89	2.99	1.99	1.97	2.68	2.68	9.18	10.45	1.13	7.28	2.44	4.9	4.53
الموصل	10.50	11.38	24.75	10.72	11.90	8.49	6.71	5.68	6.20	18.06	11.12	25.48	18.5	13.04
بابل	2.42	2.50	2.10	1.89	1.64	1.56	1.76	1.91	2.03	2.67	1.97	5.48	13.49	3.19
الخليج	3.59	2.73	1.28	1.11	0.90	1.05	1.51	2.47	3.00	2.58	2.21	2.07	2.12	2.05
سومر	10.98	6.12	4.82	7.30	5.56	5.25	1.15	6.13	1.80	6.45	6.72	2.65	2.18	5.16
المتوسط	7.83	5.33	5.16	3.17	3.33	3.23	2.93	4.68	4.37	5.05	4.98	5.19	5.80	4.70

4- هامش الفائدة الصافي (Net interest margin)

إن هامش الفائدة الصافي هو الفرق بين الفائدة المكتسبة من الموجودات والفائدة المدفوعة (مصروفات) على المطلوبات.

يلاحظ إن الهامش بين الفائدة المدفوعة والمقبوضة يختلف باختلاف الفترة الزمنية وتغيرات أسعار الفائدة وإستناداً لذلك فإن مدة الموجودات ومدة المطلوبات يتغير نتيجة لعدم التطابق بين تركيبية الاستحقاق للموجودات والمطلوبات فإذا كان هناك فارق يمكن تحقيقه من أسعار الفائدة المتحققة من إستعمال الأموال في القروض والإستثمارات بشكل أكبر من التكاليف المدفوعة على الودائع والأموال المفترضة من السندات مثلاً على إفتراض وجود إستحقاقات متطابقة فإن ذلك يكون لصالح المصرف إذ تكون موجوداته بعيدة عن تأثيرات تقلبات سعر الفائدة وبالتالي يمكنه الحفاظ على قيمة المصرف .

يتضح من الجدول (3-4) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.12) وإن أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف الإستثمار إذ بلغ (0.30) في حين أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف التجاري وبلغت (0.05) وإن المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.25) وهذا أعلى من المتوسط العام لعينة الدراسة مما يعكس قدرة مصرف الأستثمار على استثمار موجوداته وتمكنه من تحقيق أعلى هامش فائدة صافي ولما كان صافي دخل العمليات المصرفية يمثل الفرق بين الفوائد المصرفية المقبوضة (فوائد القروض والاستثمارات) والفوائد المصرفية المدفوعة (فوائد الودائع المختلفة) فقد كان لزيادة مبالغ الإيرادات الجارية الناجمة عن فوائد النشاط الجاري الأثر الأكبر في نمو هامش الفائدة الصافي NIM ، وتعزى زيادة الإيرادات في جانب منها الى قيام المصرف الأستثمار بممارسة نشاط الصيرفة الشاملة لقطاعات الاقتصاد وكذلك توجه المصرف نحو تنويع استثمار الاموال المتاحة لديه وإقتناء موجودات لاتتأثر كثير بمخاطرة سعر الفائدة.

أما سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 13 عشر سنة (2005-2014) إن هناك أربع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وإن أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2008 وبلغت (0.27) وإن أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2014 وبلغت (0.04) وإن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.20) وهذا يدل على إستغلال المصارف لموجوداتها وقدرتها على تحقيق أعلى هامش فائدة وهي نسبة كبيرة قياساً ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة ويظهر التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 130 مشاهدة فيتضح من الجدول إن هناك 30 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وإن

اعلى نسبة سجلت في مصرف الاستثمار سنة 2008 اذ بلغت (1.02) في حين أدنى نسبة سجلت في مصرف سومر 2017 اذ بلغت (-0.24) وهذا يظهر التفاوت الكبير على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول (3-4) يوضح ذلك

جدول (3-4) هامش الفائدة الصافي

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
بغداد	0.040	0.10	0.16	0.10	0.08	0.06	0.08	0.08	0.07	0.05	0.05	0.12	0.09	0.084
التجاري	0.08	0.02	0.02	0.04	0.02	0.01	0.06	0.07	0.09	0.04	0.04	0.05	0.06	0.05
الشرق	0.07	0.05	0.12	0.08	0.08	0.06	0.11	0.12	0.11	0.02	0.01	0.01	-0.01	0.06
الاستثمار	0.09	0.19	0.48	1.20	0.25	0.15	0.10	0.07	0.13	0.02	0.14	0.11	0.91	0.30
الاهلي	0.11	0.07	0.36	0.14	0.04	0.05	0.07	0.26	0.13	0.08	0.07	0.07	0.02	0.11
الائتمان	0.09	0.08	0.13	0.13	0.05	0.03	0.08	0.04	0.04	0.05	0.05	0.04	0.03	0.06
الموصل	0.67	0.34	0.38	0.25	0.13	0.17	0.14	0.09	0.28	0.01	0.02	0.01	0.01	0.19
بابل	0.12	0.14	0.23	0.57	0.45	0.29	0.16	0.16	0.03	0.04	0.04	0.01	0.02	0.17
الخليج	0.10	0.09	0.07	0.11	0.05	0.04	0.07	0.20	0.19	0.14	0.04	0.06	0.03	0.09
سومر	0.10	0.10	0.18	0.09	0.11	0.28	-0.01	0.02	0.02	0.02	0.04	0.11	-0.24	0.06
المتوسط	0.15	0.12	0.21	0.27	0.13	0.11	0.09	0.11	0.11	0.05	0.05	0.06	0.09	0.12

5- فجوة المدة (Duration Gap)

إدارة الفجوة للميزانية العمومية في المصرف هي التركيز على حساسية الموجودات والمطلوبات في المصرف تجاه سعر الفائدة قياس حساسية الموجودات والمطلوبات لتقلب سعر الفائدة يسمى بتحليل الفجوة (Gap analysis) حيث تبدأ إدارة الفجوة بتحليل خصائص سعر الفائدة والموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية للمصرف لتحديد وقياس درجة الحساسية لسعر الفائدة وإمكانية زيادة المخاطرة نتيجة لذلك فالموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة هي تلك الموجودات والمطلوبات التي يمكن أن تغير أسعار الفائدة الخاصة بها إستجابة لظروف السوق خلال مدة تخطيط ميزانية المصرف .

يتضح من خلال الجدول (3-5) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.02) وإن أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف بابل إذ بلغت (0.22) أما أدنى نسبة تحققت في مصرف الشرق الأوسط وبلغت (-0.93) وفيما يتعلق بالمدى بلغ (1.15) وهي نسبة مرتفعة قياساً بالمتوسط العام وهذا يظهر التفاوت النسبي في سنوات الدراسة أما بخصوص سنوات الدراسة فوجد إن هناك اثني عشر سنة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وإن أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2006 وبلغت (0.16) وإن أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2011 وبلغت (-1.34) وفيما يتعلق بالمدى فقد بلغ (1.5) وهي نسبة مرتفعة قياساً بالمتوسط العام وهذا يظهر التفاوت النسبي في سنوات الدراسة. في حين إن التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 130 مشاهدة فكانت أغلب مشاهدات الدراسة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وهذا يظهر التفاوت النسبي على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول (3-5) يوضح ذلك

جدول (3-5) فجوة المدة

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.08	0.16	0.06	0.03	0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	0.03	0.22	0.20	0.16	0.12	بغداد
0.16	0.23	0.21	0.17	0.19	0.14	0.17	0.21	0.24	0.02	0.16	0.20	0.09	0.04	التجاري
-0.93	0.23	0.24	0.01	0.25	0.25	0.25	-14.39	0.25	0.24	0.01	0.13	0.24	0.16	الشرق
0.05	0.22	0.13	0.03	0.03	0.04	0.04	0.04	0.03	0.04	0.03	0.03	0.02	0.04	الاستثمار
0.08	0.13	0.04	0.01	0.14	0.16	0.01	0.02	0.04	0.04	0.05	0.02	0.18	0.25	الاهلي
0.15	0.16	0.24	0.01	0.08	0.09	0.10	0.04	0.23	0.25	0.25	0.22	0.16	0.13	الانتمان
0.07	0.05	0.04	0.08	0.05	0.02	0.15	0.13	0.10	0.08	0.08	0.03	0.08	0.09	الموصل
0.22	0.07	0.15	0.25	0.23	0.25	0.25	0.25	0.23	0.24	0.25	0.25	0.24	0.24	بابل
0.18	0.25	0.25	0.25	0.24	0.22	0.24	0.22	0.05	-0.13	0.09	0.17	0.23	0.20	الخليج
0.08	0.05	0.04	0.01	0.02	0.05	0.02	0.08	0.15	0.15	0.12	0.16	0.14	0.08	سومر
0.02	0.16	0.14	0.08	0.13	0.12	0.12	-1.34	0.13	0.10	0.13	0.14	0.16	0.13	المتوسط

المبحث الثاني: الاداء المالي

اولا: مناقشة نتائج تحليل السيولة في المصارف الاهلية العراقية

تم اعتماد المؤشرات الخاصة بالسيولة المصرفية وتحليلها للمصارف التجارية عينة الدراسة وخلال المدة التي اعتمد عليها في التحليل وتم استخدام المؤشرات الخاصة بالسيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي ونسب التوظيف ونسبة التداول ونسبة السيولة القانونية) وكالاتي:

1- نسبة الرصيد النقدي (cash balance ratio)

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.

يتضح من الجدول (3-6) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.87) وإن خمسة مصارف تجاوزت المعدل العام وتوقفت عليه وهي (الاهلي وسومر والاستثمار وبابل والموصل) وكانت اعلى نسبة في مصرف سومر حيث بلغت (1.39) وخمسة مصارف لم تتجاوز المعدل العام وهي (بغداد والتجاري والشرق الاوسط والائتمان والخليج) وكانت ادنى نسبة في مصرف الخليج حيث بلغت (0.50) وان المدى بلغ (0,89) مما يعني أن المصارف التي حققت نسب مرتفعة كمتوسط أكثر قدرة على سداد التزاماتها قياسا بالمصارف الاخرى. واستناداً الى ماسبق يظهر الجدول رقم (6) ان المصارف التجارية عينة الدراسة كانت متباينة في تحقيقها لنسبة الرصيد النقدي وبالخصوص المصرف الاهلي العراقي والاستثمار الذي اذ ابتعدت هذه المصارف كثيرا عن المعدل العام إذ كان بإمكانيتها تغطية التزامته جميعها من ودائع وما في حكمها وكذلك المصرف التجاري وهذا قد يوفر السيولة اللازمة لهذه المصارف لتغطية التزامتها ولكن بسبب في تجميد الاموال وعدم استخدامها في المجالات الإستثمارية المتنوعة وخصوصا منح الائتمان. وبالمقابل إبتعد بعض المصارف عن المعدل العام في الاتجاه الآخر إذ حققت بعض المصارف التجارية عينة الدراسة معدلات متدنية من نسبة الرصيد النقدي ومن أمثلة هذه المصارف هو مصرف الخليج التجاري الذي حقق أدنى نسبة للرصيد النقدي والتي قد تسبب له مشكلة في السيولة وصعوبة في مقدراته على تسديد التزامته المستحقة وهذا ما يؤثر سلبا على الامان في هذا المصرف الذي سيتحمل مخاطرة عالية جدا عند مقارنته بالمصارف الأخرى.

اما بخصوص سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها ثلاثة عشر سنة (2005-2017) ان هناك خمسة سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للملاحظات . وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2016 وبلغت (1.23) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنتي 2006 وبلغت (0.64) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.59) وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبيا مما انعكس ذلك في نتائج هذا المدى .

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 130 مشاهدة فيتضح من الجدول ان هناك 50 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للملاحظات وكانت في جميع المصارف. وان أعلى نسبة سجلت كانت في المصرف التاسع مصرف سومر في سنة 2017 وبلغت (2.42) ، في حين ان ادنى نسبة سجلت في المصرف الثاني التجاري في سنة 2017 اذ بلغت (0.06) وان المدى لهذه المشاهدات (2.36) وهي بحد ذاتها نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات و على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (6-3) نسبة الرصيد النقدي

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.60	0.07	0.65	0.72	0.65	0.69	0.74	0.62	0.68	0.69	0.46	0.56	0.69	0.62	بغداد
0.74	0.62	0.85	1.03	0.82	1.39	0.91	0.97	0.39	0.19	0.51	0.33	0.36	1.22	التجاري
0.68	1.28	1.14	0.08	0.93	0.74	0.73	0.70	0.69	0.74	0.43	0.49	0.53	0.36	الشرق الاوسط
1.35	1.56	1.67	1.35	1.29	0.69	0.61	0.74	0.95	1.20	1.22	1.08	0.84	0.44	الاستثمار
1.32	1.47	1.91	1.13	1.16	1.02	1.41	1.39	0.93	1.24	1.07	1.69	1.62	1.15	الاهلي
0.62	0.81	0.41	0.99	0.60	0.48	0.47	0.67	0.46	0.64	0.68	0.60	0.50	0.74	الانتمان
0.89	1.54	1.21	1.42	1.18	1.09	0.83	0.71	0.69	0.89	0.87	1.02	0.08	0.07	الموصل
0.88	1.05	1.40	0.01	0.49	0.54	1.12	0.90	0.99	1.13	1.05	0.94	0.85	1.00	بابل
0.50	0.75	0.38	0.21	0.78	0.77	0.58	0.41	0.36	0.29	0.35	0.44	0.54	0.58	الخليج
1.39	2.42	2.62	2.04	1.55	1.62	1.33	1.02	1.25	0.62	1.67	0.87	0.44	0.60	سومر
0.87	1.16	1.22	0.90	0.94	0.90	0.87	0.81	0.74	0.76	0.83	0.80	0.64	0.68	المتوسط

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

2- نسبة السيولة القانونية (Legal liquidity ratio)

تعكس هذه النسبة قدرة الإحتياطيات الاولية والثانوية للمصرف على مواجهة سحبوبات ودائعه. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الاحتياطيات الاولية والثانوية على مجموع الودائع وما في حكمها.

يتضح من الجدول (3-7) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (1.31) وإن خمسة مصارف تجاوزت المعدل العام وتفوقت عليه وهي (الاهلي وسومر والاستثمار والائتمان والتجاري) حيث حقق المصرف التجاري اعلى نسبة بلغت (1.93) وخمسة مصارف لم تتجاوز المعدل العام وهي (بغداد والموصل والشرق الاوسط وبابل والخليج) وكانت ادنى نسبة في مصرف بغداد بلغت (0.84) وان المدى بلغ (1.09) مما يعني أن المصارف التي حققت نسب مرتفعة كمتوسط أكثر قدرة على سداد التزاماتها قياساً بالمصارف الاخرى. ومما سبق ومن الجدول رقم (7) يمكننا معرفة التباين الحاصل في النتائج التي تم التوصل اليها لكل مصرف من المصارف التجارية عينة الدراسة وللسنوات الدراسة ومعرفة المعدل الذي تم حسابه ومقارنة النتائج معه إذ ابتعدت بعض المصارف عن هذا المعدل وان الفرق الحاصل بين المعدل العام والمصارف قد يسبب مشاكل متعددة لهذه المصارف كزيادة المخاطر التي قد تكون نتائجها زيادة الخسائر او قد يكون زيادة في تجميد الارصدة السائلة او شبه السائلة والابتعاد عن الاستثمارات التي فيها أرباح كبيرة وهذا يعني أن سياسة المصارف فيما يتعلق بهدف السيولة والإقراض والربحية تختلف باختلاف طبيعة عمل هذه المصارف، وحجم رأسمالها الممتلك، وعدد فروعها وأماكن تواجدها، ومدى مهارة وكفاءة أجهزتها الإدارية، وتقديراتها لمستوى سيولتها المصرفية وكذلك يتبين من الجدول رقم (7) إن مصرفي بغداد والشرق الأوسط العراقي حققا معدلات أقل من المعدل العام بكثير وهذا قد يسبب مخاطر كبيرة لهذين المصرفين في عدم توفر السيولة الكافية لديهما عند وجود حالات سحب مفاجئة على الودائع او أي التزامات أخرى يجب تسديدها او حتى طلبات الائتمان المختلفة، وكذلك بالنسبة للمصارف التي حققت معدلات كبيرة جدا لنسبة السيولة القانونية مثل مصرفي سومر التجاري والتجاري العراقي فانهما يبتعدان عن مخاطر السيولة من جهة ولكن يفتربان من مشاكل أخرى كقلة تحقيق الأرباح أو عدم استطاعتها الخوض في إستثمارات مربحة بصورة جيدة.

اما بخصوص سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها ثلاثة عشر سنة (2005-2017) ان هناك ثلاث سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات . وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2016 وبلغت (2.14) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2006 وبلغت (1.08)

وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (1.06) وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبيا مما انعكس ذلك في نتائج هذا المدى .

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 130 مشاهدة فيتضح من الجدول ان هناك 57 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وكانت في جميع المصارف. وان أعلى نسبة سجلت كانت في المصرف الرابع مصرف الاستثمار في سنة 2016 وبلغت (5.97) ، في حين ان ادنى نسبة سجلت في المصرف الاول بغداد في سنة 2017 اذ بلغت (0.08) وان المدى لهذه المشاهدات (5.89) وهي بحد ذاتها نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات و على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (7-3) نسبة السيولة القانونية

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
بغداد	0.92	0.90	0.87	0.94	0.93	0.83	0.88	0.97	0.97	0.94	0.96	0.66	0.08	0.84
التجاري	1.37	1.43	1.49	1.84	1.47	1.61	2.00	1.77	2.20	2.52	1.20	3.24	2.97	1.93
الشرق الاوسط	0.91	0.91	0.92	0.80	0.90	0.71	0.71	0.81	0.78	1.00	0.19	1.18	1.31	0.86
الاستثمار	0.77	0.88	1.11	1.26	1.24	1.01	0.80	0.66	0.73	1.33	1.49	5.97	4.80	1.70
الاهلي	1.60	2.03	1.72	1.49	1.76	1.16	1.63	1.43	1.11	1.20	1.14	1.91	1.47	1.51
الائتمان	0.97	0.97	1.15	1.27	1.32	1.23	1.44	1.40	1.45	1.82	2.01	2.26	2.94	1.56
الموصل	0.18	0.19	1.12	0.96	0.96	0.78	0.76	0.90	1.14	1.25	1.47	1.26	1.58	0.97
بابل	1.09	1.01	1.06	1.12	1.20	1.13	1.13	1.26	0.69	0.61	0.10	1.51	1.33	1.02
الخليج	0.85	0.89	0.98	1.02	0.99	0.94	1.05	0.82	1.00	1.03	0.25	0.59	0.92	0.87
سومر	2.26	1.56	1.38	2.22	1.24	1.63	1.61	1.49	1.81	1.66	2.06	2.80	2.51	1.86
المتوسط	1.09	1.08	1.18	1.29	1.20	1.10	1.20	1.15	1.19	1.34	1.09	2.14	1.99	1.31

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

3- نسبة التوظيف (Employment ratio)

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر إنخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

يتضح من الجدول (3-8) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.42) وأن أربعة مصارف تجاوزت المعدل العام وتوقت عليه وهي (الاهلي والموصل وبابل وسومر) وكانت اعلى نسبة في مصرفي بابل والموصل حيث بلغت (0.85) وستة مصارف لم تتجاوز المعدل العام وهي (بغداد والشرق الاوسط والائتمان والاستثمار والتجاري والخليج) حيث كانت ادنى نسبة في المصرف التجاري حيث بلغت (0.12) وان المدى بلغ (0.73) مما يعني أن المصارف التي حققت نسب مرتفعة كمتوسط أكثر قدرة على سداد التزاماتها قياسا بالمصارف الاخرى. ويظهر الجدول رقم (8) ومن التحليل السابق نجد ان المصارف التجارية في المعدلات التي حققتها تتبعد عن المعدل العام المحسوب وخصوصا مصرفي التجاري العراقي والائتمان العراقي في انهما حققا نسبة توظيف قليلة جدا بالنسبة لباقي المصارف والمعدل العام وهذا يدل على ان هذين المصرفين لم يمنحا القروض والسلف الا بشيء قليل جدا وهذا قد يسبب تعطل الاموال لديهما وتجميد الاموال السائلة إن لم يحقق خسارة للمصرف فأنه لن يحقق الربح وهذا لأن منح القروض والسلف تعد أفضل الطرق التي يتم الحصول على الأرباح منها ومن جانب اخر فقد حققت بعض المصارف نسبة التوظيف أعلى من المعدل العام من المصارف الأخرى بشكل كبير كمصرف بابل ومصرف سومر التجاري وهذا يعني أنّ هذه المصارف اعتمدت سياسة زيادة القروض والسلف الممنوحة من الودائع وما في حكمها التي بحوزتها، مما عزز من إمكانيتها على تحقيق هدف الربحية، إذ أنّ ارتفاع نسبة التوظيف سيكون تأثيرها إيجابياً على أرباحها، إلا أنه في ذات الوقت تُعدّ إنداراً لإدارات هذه المصارف على أخذ الحيطة والتروي عند منح أية قروض، إضافة إلى ذلك، فإنّ هذه السياسة ستؤثر في سيولة المصارف سلبياً، ومن ثمّ في قدرتها على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

اما بخصوص سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها ثلاثة عشر سنة (2005-2017) ان هناك خمسة سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات . وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2017 وبلغت (0.97) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2008 وبلغت (0.11) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.86) وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبيا مما انعكس ذلك في نتائج هذا المدى .

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 130 مشاهدة فيتضح من الجدول ان هناك 35 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وكانت في جميع المصارف. وان أعلى نسبة سجلت كانت في المصرف الثامن مصرف بابل في سنة 2017 وبلغت (2.69) ، في حين ان ادنى نسبة سجلت في المصرف الثاني التجاري في سنة 2011 اذ بلغت (0.01) وان المدى لهذه المشاهدات (2.68) وهي بحد ذاتها نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات و على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول (8-3) نسب التوظيف

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
بغداد	0.24	0.16	0.18	0.10	0.11	0.21	0.20	0.13	0.14	0.15	0.20	0.24	0.21	0.17
التجاري	0.24	0.29	0.19	0.11	0.05	0.33	0.01	0.02	0.03	0.04	0.06	0.08	0.08	0.12
الشرق الاوسط	0.09	0.08	0.05	0.03	0.13	0.29	0.36	0.31	0.36	0.50	0.38	0.45	0.31	0.26
الاستثمار	0.46	0.31	0.25	0.10	0.16	0.48	0.55	0.66	0.71	0.58	0.03	0.04	0.04	0.34
الاهلي	0.09	0.40	0.30	0.24	0.39	0.65	0.62	0.37	0.31	0.47	0.67	0.77	0.73	0.46
الائتمان	0.15	0.07	0.07	0.02	0.04	0.03	0.03	0.02	0.01	0.37	0.22	1.64	0.13	0.22
الموصل	0.25	0.31	0.19	0.10	0.43	0.56	0.49	0.82	0.52	2.12	1.65	1.86	1.71	0.85
بابل	0.68	0.59	0.37	0.09	0.07	0.08	0.21	0.17	1.01	1.33	1.32	2.39	2.69	0.85
الخليج	0.23	0.25	0.13	0.09	0.16	0.17	0.28	0.61	0.50	0.52	0.24	0.67	0.76	0.35
سومر	0.22	0.11	0.19	0.21	0.73	0.77	0.65	0.52	0.75	0.79	0.10	1.60	1.06	0.59
المتوسط	0.27	0.26	0.19	0.11	0.23	0.36	0.34	0.36	0.43	0.69	0.49	0.97	0.77	0.42

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

4-النقدية الى اجمالي الموجودات (Cash to total assets)

تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول في المصرف التجاري وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة المصرف التجاري لآخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل .

يتضح من الجدول (3-9) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.46) وأن ثلاثة مصارف تجاوزت المعدل العام وتفوقت عليه وهي (الاهلي وبغداد والاستثمار) وان اعلى نسبة سجلت في مصرف الاستثمار وبلغت (0.62) مصارف لم تتجاوز المعدل العام وهي (التجاري والشرق الاوسط والائتمان والخليج وبابل وسومر) وكانت ادنى نسبة في مصرف التجاري وبلغت (0.32) وان المدى بلغ (0.03) مما يعني أن المصارف التي حققت نسب مرتفعة كمتوسط تعاني من وجود نقدية كبيرة دون تشغيل قياسا بالمصارف الاخرى.

اما بخصوص سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 13 سنوات (2005-2017) فهناك 12 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وهذا يدل على وجود نقدية عاطلة دون تشغيل خلال سنوات الدراسة مما يعني ان المصارف كانت تتبع سياسة متحفظة فيما يتعلق بتشغيل النقدية. وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنتي 2008, 2012 وبلغت (0.52) ، في وان ادنى نسبة سجلت كانت في سنة 2016 وبلغت (0.38) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.09) وهي نسبة منخفضة قياسا بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت متوافقة او في حالة تفاوت قليل نسبيا قياسا اذا تم التحليل على مستوى متوسطات هذه النسبة مما انعكس في نتائج هذين المديين .

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 130 مشاهدة فيتضح من الجدول ان هناك 83 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات. وان أعلى نسبة سجلت كانت في الاستثمار وبلغت (0.86) ، في حين ان أدنى نسبة سجلت في مصرف الموصل في سنة 2005 و2006 اذ بلغت (0.05) وان المدى لهذه المشاهدات (0.81) وهي بحد ذاتها نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول (3-9) نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
بغداد	0.51	0.57	0.44	0.38	0.60	0.59	0.52	0.62	0.57	0.54	0.56	0.45	0.05	0.49
التجاري	0.70	0.19	0.18	0.24	0.11	0.21	0.44	0.47	0.57	0.30	0.35	0.24	0.18	0.32
الشرق الاوسط	0.33	0.46	0.43	0.38	0.64	0.59	0.55	0.57	0.55	0.51	0.05	0.44	0.54	0.46
الاستثمار	0.34	0.69	0.76	0.86	0.81	0.61	0.48	0.42	0.44	0.64	0.66	0.74	0.72	0.63
الاهلي	0.66	0.65	0.77	0.60	0.56	0.47	0.60	0.76	0.71	0.67	0.49	0.53	0.45	0.61
الائتمان	0.63	0.45	0.47	0.50	0.44	0.35	0.44	0.32	0.33	0.32	0.48	0.14	0.24	0.39
الموصل	0.05	0.05	0.72	0.69	0.61	0.43	0.46	0.43	0.57	0.26	0.37	0.27	0.38	0.41
بابل	0.54	0.45	0.54	0.71	0.76	0.70	0.54	0.71	0.27	0.19	0.19	0.24	0.13	0.46
الخليج	0.43	0.38	0.36	0.29	0.22	0.28	0.27	0.38	0.47	0.45	0.30	0.21	0.33	0.34
سومر	0.20	0.18	0.37	0.60	0.23	0.46	0.38	0.55	0.60	0.59	0.52	0.50	0.56	0.44
المتوسط	0.44	0.41	0.50	0.52	0.50	0.47	0.47	0.52	0.51	0.45	0.40	0.38	0.36	0.46

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

5-نسبة التداول (Trading ratio)

هي احدى نسب السيولة وتسمى بنسب التداول والتي تقيس قدرة منشآت الاعمال بشكل عام والمصارف بشكل خاص على تسديد التزاماتها قصيرة الامد من خلال موجوداتها المتداولة . وان انخفاض هذه النسبة يدل على صعوبة دفع المصرف لالتزاماته ، في حين يشير ارتفاعها الى التضحية بالعوائد بسبب تقييدها لرأسمال كبير في الموجودات المتداولة .

يتضح من الجدول (3-10) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (1.73) وان هناك ثلاثة مصارف من اصل 10 مصرفاً عينة الدراسة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان في المصرف العاشر سومر اذ بلغ (2.77) ، في حين ان ادنى نسبة سجلت كانت في المصرف الاول والثالث بغداد والتجاري وبلغت (1.22) وان المدى في ضوء هاتين النسبتين (1.55) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة ، ما يعني ان المصارف التي تسجل نسب مرتفعة كمتوسط انها تتفقد او تمتلك رؤوس اموال من الموجودات المتداولة الا انها لا تستثمر او تحقق العوائد المرجوة من تلك الاموال قياس بالمصارف التي سجلت ادنى النسب التي هي بانخفاضها تعد مؤشرا على صعوبة قدرتها في دفع التزاماتها تجاه الاخرين. وهذا يدل على هذه المصارف بسياسة متحفظة جدا في مجال الاحتفاظ بالسيولة مما يؤدي الى احتمالية الاضرار بقدرة بقدرتها على تحقيق الارباح ، اما بقية المصارف (التجاري والشرق الاوسط والائتمان والخليج وبغداد الاستثمار) فقد حققت قيمة تقل كثيرا عن قيمة المتوسط العام مما يهدد قدرة بعض المصارف التي تنخفض فيها هذه النسبة بشكل كبير على الايفاء بالتزاماتها المالية وبالتالي احتمالية تعرضها للافلاس.

اما بخصوص سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 13 سنوات (2005-2017) فهناك 4 سنوات حققت مشاهدات مرتفعة قياسا بالمتوسط العام للمشاهدات وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2016 وبلغت (2.06) وان ادنى نسبة سجلت كانت في سنة 2005 وبلغت (1.52) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.54) وهي نسبة منخفضة قياسا بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت متوافقة او في حالة تفاوت قليل نسبيا قياسا اذا تم التحليل على مستوى متوسطات هذه النسبة مما انعكس في نتائج هذين المديين .

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 130 مشاهدة فيتضح من الجدول ان هناك 45 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات. وان أعلى نسبة سجلت كانت في المصرف السابع الموصل وبلغت (4.00) ، في حين ان أدنى نسبة سجلت في المصرف السادس الائتمان في سنة 2015 اذ بلغت (0.21) وان المدى لهذه المشاهدات (3.79) وهي بحد ذاتها نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (3-10) نسبة التداول

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
بغداد	1.21	1.24	1.29	1.23	1.17	1.13	1.18	1.17	1.18	1.17	1.24	1.26	1.33	1.22
التجاري	1.71	1.84	1.76	2.09	1.66	1.85	2.19	1.94	2.41	2.72	0.06	3.37	3.29	2.07
الشرق الاوسط	1.07	1.07	1.10	1.08	1.08	1.08	1.16	1.19	1.21	1.57	1.46	1.39	1.36	1.22
الاستثمار	1.25	1.19	1.37	1.37	1.42	1.51	1.49	1.42	1.53	2.01	1.97	1.73	1.51	1.52
الاهلي	1.71	2.45	2.17	1.73	2.15	1.90	2.28	1.82	1.43	1.71	1.86	2.28	2.18	1.97
الائتمان	1.17	1.15	1.37	1.52	1.59	1.36	1.64	1.49	1.53	1.94	0.21	2.79	3.27	1.62
الموصل	1.34	1.35	1.37	1.22	1.41	1.54	1.50	1.89	1.89	4.39	4.00	1.85	1.68	1.96
بابل	1.85	1.92	1.73	1.44	1.40	1.30	1.51	1.45	1.73	2.02	2.55	1.47	1.12	1.65
الخليج	1.24	1.36	1.22	1.20	1.28	1.29	1.50	1.49	1.58	1.65	0.66	1.07	1.20	1.29
سومر	2.64	2.26	2.30	3.01	2.83	2.82	2.72	2.33	2.66	2.59	3.39	3.39	3.00	2.77
المتوسط	1.52	1.58	1.57	1.59	1.60	1.58	1.72	1.62	1.72	2.18	1.74	2.06	1.99	1.73

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

ثانياً: مناقشة نتائج تحليل الربحية في المصارف الأهلية العراقية

تتطلب سلامة وأمن العمليات المصرفية في المصارف التجارية ضرورة الإهتمام من قبل المساهمين وممثليهم في مجالس الادارة وذلك لغرض تحليل وتقييم أداء المصارف والتأكد من أنّ السياسات والاستراتيجيات التي تضعها وتقوم بتنفيذها الإدارة العليا لغرض تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة والتأكيد على أن اجراءات إدارة المخاطرة لا تسبب الخلل في النظام المالي والمصرفي وانما تكون بمثابة الدعم للنظام المالي واستقراره وجعله اكثر قدرة على مواجهة الصدمات.

عادةً ما يتم قياس الأداء المصرفي من خلال مجاميع رئيسة من المؤشرات المالية وسيقتصر الحديث هنا على مجموعة مؤشرات الربحية (Profitability Ratios) لأنها اكثر تمثيلاً لقياس الأداء المصرفي. وفي إطار تحليل مؤشرات الاداء المصرفي على المستوى الكلي فإن الهدف الاساسي هو تعظيم ثروة المساهمين ولتحقيق ذلك فإنه يرتبط بقدرة المصرف على تحقيق الارباح وذلك باستخدام مؤشرات الربحية بوصفها أحد أهم المؤشرات التي تعكس الأداء الكلي للمصرف وقدرتها في توليد العائد الذي يعتبر جانب مهم وحيوي وضروري في استمرار المصارف التجارية في عملها وبقائها في السوق المصرفي لذلك تستخدم المصارف العديد من الاستراتيجيات التي تدعم تحقيق ذلك ولاسيما ان تحقيق الارباح تعد من أهم العوامل لجذب المتعاملين من مودعين ومؤسسات مالية اخرى وزيادة الثقة بالنظام المصرفي.

لذلك خصص هذا القسم لتحليل مؤشرات الربحية من خلال التقارير السنوية المعلنة للمصارف الأهلية العراقية للمدة (2005-2017) ويشمل هذا التحليل على خمسة مؤشرات وهي: العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية، نسبة القوة الايرادية، معدل العائد على الودائع، هامش صافي الدخل وكان الهدف من إجراء التحليل هو لإظهار الأثر الذي تمارسه هذه المؤشرات في دعم الثقة في النظام المالي المصرفي بما يحقق إستقرار وسلامة النظام المصرفي بشكل عام وتعزيز الثقة به وقدرة تلك المصارف على مواجهة المخاطر وإستيعاب الخسائر المستقبلية وانكاس ذلك على قيمة المصرف.

1- نسبة العائد على الموجودات (ROA)

هي نسبة تحتسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات . وقد استخدمت في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف . ويقاس الأرباح المكتسبة لكل دولار (او اي عملة اخرى) من الموجودات وفي نفس الوقت تعكس كيف يمكن لإدارة المصرف ان تستخدم موارد استثماراتها الحقيقية بشكل جيد وكفوء في توليد الأرباح.

يتضح من الجدول (3-11) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.04) وان هناك (4) مصارف من اصل 10 مصرفاً عينة الدراسة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان في المصرف العاشر مصرف سومراذ بلغ (0.12) ان تفحص نتائج هذا المؤشر تظهر وقوف المصرف سومر في مقدمة مصارف العينة بصدد مستوى الاداء المصرفي المرتفع نسبياً ، اذ حقق المصرف المذكور معدل عائد الموجودات مرتفع وهذه النتيجة وان كانت نظرياً تعكس حسن ادارة المصرف في التوجه نحو توظيف موارده المالية في موجودات ذات مردود عالي وبخاصة الائتمان النقدي الممنوح للقطاعات المختلفة مما ترتب عليه ارتفاع ايرادات النشاط الجاري ، في حين ان أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف الثالث الشرق الاوسط وبلغ (-0.05) وان المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.17) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة ، ما يعني ان المصارف التي تسجل نسب مرتفعة كمتوسط اكثر قدرة وتمتلك الافضلية في توليد الارباح من استثمارها الحقيقي لموجوداتها قياسا بالمصارف الاخرى .

اما بخصوص سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها ثلاثة عشر سنة (2005-2017) ان هناك اربع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات . وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنتي 2012,2013 وبلغتا (0.07) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنتي 2017 وبلغت (-0.02) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.09) وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبيا مما انعكس ذلك في نتائج هذا المدى .

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 130 مشاهدة فيتضح من الجدول ان هناك 16 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وكانت في جميع المصارف. وان أعلى نسبة سجلت كانت في المصرف التاسع مصرف سومر في سنة 2012 وبلغت (0.47) ، في حين ان ادنى نسبة سجلت في المصرف الثاني التجاري في سنة 2005,2006 اذ بلغت

(0.01) وهذا يعود الى عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية انذاك بسبب الانتقال الى النظام الجديد وان المدى لهذه المشاهدات (0.46) وهي بحد ذاتها نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات والمدين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (3-11) العائد على الموجودات

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.05	0.01	0.02	0.37	0.02	0.02	0.02	0.02	0.01	0.02	0.04	0.05	0.03	0.01	بغداد
0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.03	0.05	0.03	0.06	0.02	0.01	0.01	0.01	0.01	التجاري
-0.05	-0.89	0.02	0.01	0.01	0.03	0.03	0.03	0.01	0.02	0.02	0.04	0.02	0.03	الشرق الاوسط
0.06	0.01	0.02	0.03	0.05	0.05	0.37	0.03	0.04	0.02	0.05	0.06	0.01	0.04	الاستثمار
0.08	0.47	0.04	0.36	0.01	0.03	0.05	0.01	0.01	0.01	0.04	0.03	-0.02	0.02	الاهلي
0.04	0.01	0.12	0.02	0.02	0.02	0.04	0.04	0.02	0.02	0.05	0.06	0.04	0.03	الانتمان
0.03	0.01	0.01	-0.02	0.01	0.07	0.03	0.04	0.05	0.03	0.03	0.04	0.03	0.02	الموصل
0.02	0.01	0.02	0.01	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.05	0.05	0.04	0.03	بابل
0.04	0.01	0.01	0.12	0.04	0.06	0.07	0.03	0.02	0.03	0.02	0.03	0.03	0.03	الخليج
0.12	0.13	0.12	0.12	0.47	0.43	0.04	0.01	0.04	0.05	0.01	0.03	0.03	0.04	سومر
0.04	-0.02	0.04	0.10	0.07	0.07	0.07	0.03	0.03	0.02	0.03	0.04	0.02	0.03	المتوسط

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

2- معدل العائد على حق الملكية (Rate of Return on Equity)

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين . يظهر العائد على حقوق المساهمين جيدا ، عندما تستخدم المؤسسات صناديقها الاستثمارية في توليد الأرباح . وتعد النسبة المرغوبة فيها تتراوح ما بين (15-20%).

يتضح من الجدول (3-12) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.08) وان هناك (6) مصارف من عينة الدراسة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان في المصرف التاسع سومر اذ بلغ (0.23) ، ان نمو معدل العائد على حقوق الملكية في مصرف سومر يعزى الى النتائج الجيدة التي حققها المصرف في مختلف انشطته المصرفية سواء الداخلية منها او الخارجية ، فعلى الصعيد الدولي نجد ان المصرف قد حقق تقدماً جيداً في مجال الحوالات الخارجية والاستثمارات الخارجية قصيرة الاجل بالاضافة الى الاعتمادات المستندية . اما على الصعيد الداخلي ، نجد ان النشاط الائتماني لمصرف سومر قد شهد تحسناً ملموساً في مختلف انواعه من خصم الاوراق التجارية ومنح القروض والتسليفات في حين ان أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف الثالث الشرق الاوسط وبلغ (-0.06) وان المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.29) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم ببقية متوسطات المصارف عينة الدراسة ، مما يعني ان المصارف التي تسجل نسب مرتفعة كمتوسط وضمن النسبة المرغوبة تكون اكثر قدرة وتمتلك الافضلية في توليد الارباح من استثمارها الحقيقي لصناديقها قياسا بالمصارف الاخرى .

اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك عشر سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات . وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2015 وبلغت (0.15) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2017 وبلغت (-0.15) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.03) وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت نسبي بسيط نوعا ما انعكس في نتائج المدى . في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات ، فيتضح من الجدول ان هناك 56 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وكانت في جميع المصارف عينة الدراسة . وان أعلى نسبة سجلت كانت في المصرف التاسع سومر في سنة 2017 وبلغت (0.95) ، في حين ان أدنى نسبة سجلت في المصرف السابع في سنة 2015 اذ بلغت (-0.02) وان المدى لهذه المشاهدات (0.97) وهي بحد ذاتها نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (3-12) العائد على حق الملكية

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.12	0.03	0.07	0.02	0.10	0.11	0.12	0.15	0.12	0.14	0.23	0.26	0.14	0.03	بغداد
0.04	0.03	0.03	0.03	0.03	0.05	0.09	0.05	0.14	0.05	0.03	0.02	0.02	0.02	التجاري
-0.06	-2.62	0.04	0.02	0.12	0.10	0.13	0.13	0.10	0.15	0.22	0.29	0.14	0.38	الشرق الاوسط
0.10	0.01	0.04	0.06	0.10	0.14	0.01	0.08	0.10	0.07	0.17	0.21	0.08	0.16	الاستثمار
0.04	0.01	0.08	0.01	0.03	0.08	0.10	0.02	0.02	0.01	0.10	0.06	-0.03	0.06	الاهلي
0.13	0.02	0.02	0.04	0.05	0.06	0.13	0.10	0.07	0.08	0.20	0.28	0.42	0.21	الانتمان
0.09	0.01	0.01	-0.02	0.01	0.15	0.07	0.12	0.16	0.12	0.17	0.14	0.10	0.08	الموصل
0.02	0.01	0.02	0.01	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.05	0.05	0.04	0.03	بابل
0.13	0.01	0.02	0.31	0.10	0.16	0.21	0.10	0.10	0.13	0.12	0.17	0.10	0.11	الخليج
0.23	0.95	0.87	0.80	0.01	0.01	0.08	0.02	0.06	0.07	0.02	0.05	0.05	0.05	سومر
0.08	-0.15	0.12	0.13	0.06	0.09	0.10	0.08	0.09	0.09	0.13	0.15	0.11	0.11	المتوسط

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

3- نسبة القوة الايرادية (Basic Earning Power)

وتشير هذه النسبة إلى قدرة موجودات المنشأة على خلق الدخل التشغيلي وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على اجمالي الموجودات.

يتضح من الجدول (3-13) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.04) وان هناك (4) مصارف من عينة الدراسة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان في المصرف الثالث الشرق الاوسط اذ بلغ (0.11) ، في حين ان أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف السابع الموصل وبلغ (0.02) وان المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.09) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة ، مما يعني أن المصارف التي حققت نسب مرتفعة كمتوسط اكثر قدرة على خلق الدخل التشغيلي قياسا بالمصارف الاخرى.

اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك اربع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات . وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2007 وهذا يعود الى الاستقرار الذي شهده العراق بداية السنة وتشكيل الحكومه العراقية وكان هناك نشاطات اقتصادية كبيرة حيث كان للمصارف أنشطة متنوعة ومساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني وبلغت (0.05) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2014 وبلغت (0.02) وهذا نتيجة عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية نتيجة ظهور مايسمى بداعش حيث سادت الفوضى في كل مكان وانخفض نشاط المصارف بشكل ملحوظ وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.03) وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت نسبي بسيط نوعا ما انعكس في نتائج المدى .

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات ، فيتضح من الجدول ان هناك 26 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وكانت في جميع المصارف عينة الدراسة . وان أعلى نسبة سجلت كانت في المصرف الثالث الشرق الاوسط في سنة 2017 وبلغت (0.75) ، في حين ان أدنى نسبة سجلت في المصرف الخامس الاهلي في سنة 2006 اذ بلغت (-0.02) وان المدى لهذه المشاهدات (0.77) وهي بحد ذاتها نسبة كبيرة قياسا بقية المشاهدات والمديين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (3-13) نسبة القوة الايرادية

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.02	0.01	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.04	0.06	0.03	0.01	بغداد
0.03	0.02	0.02	0.02	0.02	0.03	0.05	0.03	0.07	0.02	0.02	0.01	0.01	0.01	التجاري
0.11	0.75	0.02	0.36	0.01	0.03	0.03	0.03	0.02	0.02	0.02	0.04	0.02	0.03	الشرق الاوسط
0.06	0.01	0.03	0.04	0.06	0.06	0.01	0.04	0.04	0.03	0.06	0.07	0.30	0.04	الاستثمار
0.02	0.01	0.05	0.01	0.01	0.03	0.05	0.02	0.01	0.01	0.05	0.04	-0.02	0.02	الاهلي
0.03	0.02	0.01	0.02	0.03	0.02	0.05	0.04	0.02	0.02	0.05	0.06	0.04	0.03	الانتمان
0.02	0.01	0.01	-0.16	0.01	0.08	0.04	0.05	0.06	0.04	0.04	0.04	0.03	0.02	الموصل
0.03	0.03	0.03	0.01	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.03	0.05	0.06	0.05	0.03	بابل
0.04	0.01	0.01	0.02	0.05	0.07	0.09	0.04	0.02	0.03	0.06	0.03	0.03	0.03	الخليج
0.04	0.12	0.13	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.05	0.05	0.01	0.03	0.03	0.04	سومر
0.04	0.10	0.03	0.03	0.02	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.04	0.05	0.05	0.03	المتوسط

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

4- العائد على الودائع (ROD)

وهو يدل على قدرة المصرف على المنافسة للحصول على أموال . ويمكن عدّه كئمن أو تكلفة جذب الودائع . وبإمكان المصرف ان يصبح أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة ، فقيمة الدولار الواحد من الودائع في حينها يصبح أكثر قيمة . ثم ان المصرف سيشتري من خلالها الكثير من الودائع مقابل تقديمه لنسب عالية عبر مشاركته بالأرباح. فهو بذلك يعد مؤشر جيد للاستثمار الناجح من الاموال المتمثلة بالودائع .

يتضح من الجدول (3-14) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.04) وان هناك (6) مصارف من عينة الدراسة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى متوسط سجل على مستوى مصرف التجاري وسومر والخليج بلغ (0.07) ، في حين ان أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف الاول بغداد وبلغ (0.03) وان المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.04) وتعد هذه النسبة منخفضه سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة .

اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك تسع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات . وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنتي 2007,2012 وبلغت (0.07) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2017 وبلغت (-0.21) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.28). وهي نسبة مرتفعه اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت نسبي بسيط نوع ما ما انعكس في نتائج المدى.

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات ، فيتضح من الجدول ان هناك 52 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى نسبة سجلت كانت في المصرف الثالث التجاري في سنة 2016 وبلغت (0.47) ، في حين ان أدنى نسبة سجلت في المصرف الثالث التجاري في سنة 2017 اذ بلغت (-2.11) وان المدى لهذه المشاهدات (2.58) وهي بحد ذاتها نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (3-14) معدل العائد على الودائع

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.03	0.01	0.01	0.01	0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.05	0.08	0.03	0.01	بغداد
0.07	0.07	0.06	0.09	0.08	0.09	0.12	0.09	0.17	0.04	0.02	0.02	0.01	0.02	التجاري
-0.10	-2.11	0.47	0.02	0.01	0.04	0.04	0.04	0.02	0.03	0.03	0.04	0.02	0.04	الشرق الاوسط
0.06	0.01	0.04	0.07	0.11	0.09	0.01	0.05	0.06	0.04	0.08	0.11	0.02	0.06	الاستثمار
0.04	0.01	0.16	0.01	0.02	0.04	0.10	0.03	0.02	0.01	0.08	0.07	-0.05	0.06	الاهلي
0.04	0.04	0.03	0.07	0.04	0.03	0.06	0.06	0.02	0.03	0.03	0.08	0.04	0.03	الانتمان
0.05	0.49	0.04	-0.08	0.03	0.14	0.07	0.07	0.07	0.04	0.05	0.05	0.04	0.03	الموصل
0.06	0.09	0.13	0.04	0.04	0.02	0.03	0.03	0.03	0.03	0.07	0.09	0.08	0.05	بابل
0.07	0.01	0.01	0.24	0.08	0.11	0.12	0.05	0.03	0.04	0.03	0.04	0.05	0.07	الخليج
0.07	0.01	0.04	0.04	0.01	0.01	0.11	0.05	0.13	0.15	0.04	0.08	0.08	0.12	سومر
0.04	-0.21	0.10	0.05	0.04	0.06	0.07	0.05	0.06	0.04	0.05	0.07	0.03	0.05	المتوسط

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

5- هامش صافي الدخل (NPM)

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق لكل دولار واحد من اجمالي الايرادات . كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب ، وذلك لان صافي الدخل يساوي اجمالي الايرادات مطروحاً منها النفقات . وكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب .

يتضح من الجدول (3-15) بان المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.35) وان هناك (4) مصارف فقط من عينة الدراسة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان في المصرف الرابع الاستثمار اذ بلغ (0.43) وهذا يدل على قدره الكبيرة لمصرف الاستثمار في السيطرة والرقابة على النفقات والضرائب ، في حين ان أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف العاشر سومر وبلغ (0.25) وهذا يعكس في ضعف سيطرة مصرف سومر على النفقات والضرائب وان المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.18) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة . ان دل على شيء فيدل على مقدار التفاوت النسبي الكبير بين المصارف وكان سببها المصرف الاول الذي سجل أعلى متوسط مما انعكس على المتوسط العام للمشاهدات وفق هذا المؤشر .

اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك سبع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات . وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2005 وبلغت (0.41) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2015 وبلغت (0.12) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.29). وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشراً على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت نسبي ما انعكس في نتائج المدى.

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات ، فيتضح من الجدول ان هناك 74 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات. وان أعلى نسبة سجلت كانت في المصرف الثاني التجاري في سنة 2010 وبلغت (0.83) ، في حين ان أدنى نسبة سجلت في المصرف الخامس عشر في السنة ذاتها وبلغت (-0.83) وان المدى لهذه المشاهدات (1.66) وهي بحد ذاتها نسبة كبيرة قياساً ببقية المشاهدات والمدينين على مستوى المصارف وسنوات الدراسة وتدل على مقدار التفاوت الكبير في نسب هذا المؤشر بين مشاهدات هذه العينة ما انعكس في انخفاض عدد المشاهدات التي سجلت أعلى النسب قياساً بالمتوسط العام للمشاهدات والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (3-15) هامش صافي الدخل

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.35	0.14	0.27	0.07	0.37	0.38	0.40	0.38	0.34	0.39	0.49	0.61	0.48	0.19	بغداد
0.39	0.42	0.42	0.43	0.49	0.42	0.78	0.53	0.83	0.24	0.07	0.07	0.09	0.31	التجاري
0.29	-0.03	0.33	0.13	0.10	0.37	0.42	0.39	0.27	0.32	0.31	0.37	0.29	0.52	الشرق الاوسط
0.43	0.74	0.78	0.43	0.48	0.53	0.05	0.42	0.42	0.33	0.37	0.42	0.19	0.48	الاستثمار
0.30	0.77	0.52	0.06	0.19	0.42	0.53	0.19	0.16	0.09	0.38	0.21	-0.20	0.51	الاهلي
0.44	0.46	0.31	0.50	0.51	0.37	0.67	0.40	0.39	0.31	0.45	0.52	0.36	0.47	الانتمان
0.36	0.43	0.39	-0.83	0.16	0.65	0.61	0.54	0.59	0.54	0.56	0.55	0.05	0.49	الموصل
0.31	0.21	0.38	0.15	0.24	0.15	0.28	0.27	0.31	0.28	0.46	0.46	0.52	0.35	بابل
0.34	0.16	0.23	0.02	0.44	0.54	0.53	0.42	0.30	0.37	0.18	0.39	0.41	0.39	الخليج
0.25	0.03	0.26	0.28	0.15	0.03	0.52	0.03	0.08	0.53	0.20	0.37	0.38	0.41	سومر
0.35	0.33	0.39	0.12	0.31	0.39	0.48	0.36	0.37	0.34	0.35	0.40	0.26	0.41	المتوسط

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشورة

المبحث الثالث: القيمة الاقتصادية للمصرف

اولاً: مناقشة نتائج القيمة الاقتصادية في المصارف الاهلية العراقية

تختلف القيمة الاقتصادية عن تحليل حساسية الأرباح في تركيزه على حقوق الملكية بدلاً من صافي الدخل وتركيزه على جميع التدفقات النقدية وليس فقط تلك الناشئة بعد سنة أو سنتين من تاريخ التحليل ويتضمن التحليل التقديرات لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات تعكس التغيرات في القيمة الاقتصادية الإختلافات في مدة الموجودات والمطلوبات وبالتالي الإختلافات في حساسية القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات وتحسب القيمة الاقتصادية للمصرف .

من خلال الجدول رقم (3-16) يمكننا معرفة نتائج القيمة الاقتصادية للمصارف التجارية خلال مدة البحث والبالغة ثلاثة عشر سنة من 2005-2017 وكذلك المتوسطات الحسابية لكل مصرف ولكل سنة.

ففي سنة 2005 حقق المصرف التجاري العراقي أعلى نسبة (-1.36) وكان المصرف الاهلي أقل المصارف في تحقيق هذه النسبة إذ بلغت (-793.60) وبلغ المعدل السنوي (-249.82) وقد حققت أربعة مصارف نسبة أعلى من المعدل السنوي وستة مصارف كانت أدنى من المعدل السنوي.

وفي سنة 2006 تغير الحال بالنسبة للمصرف الذي حقق اعلى نسبة فقد حقق مصرف سومر التجاري أعلى نسبة (-1.20) وكان مصرف الموصل في المركز الاخير وبقى الوضع على ما هو عليه بالنسبة للمصرف الذي حقق أدنى نسبة وكان مصرف الموصل اقل المصارف في تحقيق هذه النسبة إذ بلغت (-916.99) وبلغ المعدل السنوي (-134.36) وقد حققت سبعة مصارف نسبة أعلى من المعدل السنوي وثلاثة مصارف كانت أدنى من المعدل السنوي.

وفي سنة 2007 تصدر مصرف الشرق الاوسط مصارف عينة الدراسة وتحقيقه أعلى نسبة بلغت (-3.08) وقد تغير الوضع بالنسبة للمصارف التي حققت أدنى نسبة وكان مصرف بغداد أقل المصارف في تحقيق هذه النسبة إذ بلغت (-748.58) وبلغ المعدل السنوي (-158.26) وهذا يعني أن المعدل تفوق على ثلاثة مصارف عينة الدراسة في حين تفوقت سبعة مصارف على المعدل السنوي.

أما سنة 2008 عاد مصرف سومر للصدارة ويحقق أعلى نسبة بلغت (724.96) في حين حقق مصرف الشرق الاوسط أدنى نسبة بلغت (-1.65) وعند مقارنة المصارف عينة الدراسة في هذه السنة بالمعدل السنوي الذي بلغ (202.79) نجد ثلاثة مصارف تفوقت على هذا المعدل بينما تفوق المعدل على سبعة مصارف.

وبخصوص سنة 2009 واصل مصرف سمومر التقدم ليتصدر المصارف بتحقيقه أعلى نسبة إذ بلغت (700.62) أما مصرف الشرق الاوسط واصل التراجع للمرة الثانية وإحتل المركز الأخير وحقق أدنى نسبة بلغت (-96.50) أما المعدل السنوي لهذه السنة بلغ (222.11) حيث تفوق على سبعة مصارف عينة الدراسة في حين تفوقت ثلاثة مصارف على المعدل السنوي.

وفي سنة 2010 عاد مصرف سومر ليتصدر المصارف بنسبة الرصيد النقدي بتحقيقه أعلى نسبة إذ بلغت (419.22) في حين حقق مصرف الائتمان المركز الاخير للمرة الاولى أدنى نسبة بلغت (18.23) أما المعدل السنوي لهذه السنة بلغ (150.03) حيث تفوق على خمسة مصارف عينة الدراسة في حين تفوقت خمسة مصارف على المعدل السنوي.

أما سنة 2011 تصدر مصرف الموصل النتائج للمرة الاولى بتحقيقه أعلى نسبة إذ بلغت (594.45) أما مصرف الائتمان واصل تراجع له للسنة الثانية على التوالي و حقق أدنى نسبة بلغت (2.21) أما المعدل السنوي بلغ (218.42) وتفوق على ستة من المصارف عينة الدراسة في حين تفوقت أربع مصارف على المعدل السنوي.

وفي سنة 2012 تصدر مصرف الخليج النتائج وكان في المقدمة وحقق أعلى نسبة إذ بلغت (550.68) في حين حل مصرف الموصل أخيراً إذ حقق أدنى نسبة بلغت (-293.70) أما المعدل السنوي بلغ (93.42) حيث تفوق مصرفان بينما تفوق المعدل السنوي على ثمانية مصارف عينة الدراسة.

وبخصوص سنة 2013 فقد حقق مصرف بغداد الصدارة بأعلى نسبة بلغت (685.72) في حين أدنى نسبة كانت في المصرف الاهلي الذي حقق أدنى نسبة بلغت (1.02) أما المعدل السنوي بلغ (184.90) وبهذا تفوق على سبعة مصارف في حين تفوقت ثلاث مصارف على المعدل السنوي.

أما في سنة 2014 عاد المصرف التجاري للصدارة وحقق أعلى نسبة بلغت (720.55) وهذا وحقق المصرف الأهلي المركز الاخير أدنى نسبة بلغت (1.01) أما المعدل السنوي بلغ (145.48) حيث تفوقت أربعة مصارف على المعدل السنوي بينما تفوق المعدل السنوي على ستة مصارف عينة الدراسة.

وفي العام 2015 عاد مصرف الموصل للواجهة وحقق أعلى نسبة إذ بلغت (925.04) وكان مصرف الخليج في المركز الاخير ليحقق أدنى نسبة بلغت (-256.74) أما المعدل السنوي بلغ (26.58) وتفوق على ثمانية مصارف في حين تفوق مصرفان على المعدل السنوي.

وبخصوص عام 2016 كان مصرف الشرق الأوسط بموقع الصدارة وحقق أعلى نسبة بلغت (-4.07) أما مصرف الخليج عاد ليتراجع مره اخرى فقد حقق أدنى نسبة بلغت (-478.78)

(وبلغ المعدل السنوي (-175.86) وتفوق على سبعة مصارف عينة الدراسة في حين تفوقت ثلاثة مصارف على المعدل السنوي.

أما السنة الاخيرة 2017 تصدر المصرف الاهلي المرة الاولى فقد حقق المصرف أعلى نسبة إذ بلغت (247.25) أما ادنى نسبة ظهرت في مصرف الشرق الاوسط (-21.95) أما المعدل العام بلغ (35.35) وتفوق على تسعة مصارف بينما تفوق مصرف واحد على المعدل السنوي. وعلى مستوى المصارف يتضح من الجدول (3-16) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (43.14) وإن اربعة مصارف تجاوزت المعدل العام وتفوقت عليه وهي (بغداد والتجاري والاستثمار والموصل) وستة مصارف لم تتجاوز المعدل العام وهي (الشرق الاوسط والائتمان والخليج والاهلي وسومر وبابل) والجدول يوضح ذلك

خلاصة الجدول رقم (16) عندما تكون الفجوة اكبر من الصفر المصرف يستفيد عندما تنخفض أسعار الفائدة (ترتفع القيمة الاقتصادية) ويخسر عندما ترتفع أسعار الفائدة (تنخفض القيمة الاقتصادية). هذه النتيجة مماثلة للمصرف مع الفجوة السالبة وعلى الرغم من أن أهداف الأداء تختلف لن يتم إعادة تسعير الموجودات الأطول أجلاً بشكل عام في أقرب وقت أو في كثير من الأحيان مطلوبات أقصر المدة وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة يشير إلى ارتفاع نفقات الفائدة بالنسبة لإيرادات الفوائد بحيث يقيس الانخفاض في القيمة الاقتصادية الحالية للانخفاض المتوقع في صافي إيرادات الفوائد. وعندما تكون الفجوة اصغر من الصفر يستفيد المصرف عندما ترتفع أسعار الفائدة (ترتفع القيمة الاقتصادية) ويخسر عند انخفاض الأسعار نتيجة لانخفاض (القيمة الاقتصادية) بحيث تكون هذه النتيجة مشابهة للمصرف الذي لديه فجوة موجبة وفي هذه الحالة يؤدي ارتفاع المعدلات إلى تحسين الأداء لأن أسعار الموجودات الأقصر أجلاً تزيد في وقت أبكر وأكثر تواتراً من المطلوبات الأطول أجلاً بحيث ترتفع إيرادات الفوائد بالنسبة لمصرفات الفائدة .

جدول (16-3) القيمة الاقتصادية للمصرف

المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
51.84	20.66	-193.83	-59.42	176.65	685.72	127.10	125.47	338.59	203.84	5.23	-748.5	-3.59	-3.92	بغداد
63.57	25.76	-356.63	-120.15	720.55	1.29	-1.14	286.67	419.22	206.52	1.65	-353.8	-2.07	-1.36	التجاري
29.72	-21.95	-4.07	-65.34	16.67	1.93	22.43	526.20	25.77	-96.50	-1.65	-3.08	-9.58	-4.50	الشرق
44.45	21.72	-271.58	-33.50	165.83	384.37	78.25	38.83	56.43	326.62	173.40	-25.04	-	-120.61	الاستثمار
-30.31	14.61	-62.81	24.38	1.01	1.02	-9.80	77.13	49.78	163.52	153.55	-11.44	-1.34	-793.60	الاهلي
16.97	247.25	-8.61	-131.42	6.66	31.55	6.90	2.21	18.23	130.73	152.61	-17.62	-187.9	-29.90	الائتمان
100.03	3.82	-84.85	925.04	250.57	145.49	-293.70	594.45	151.40	584.02	319.02	-16.99	-916.9	-360.89	الموصل
-10.28	4.76	-174.79	-1.16	3.72	1.74	392.62	211.46	208.23	2.93	1.30	-	-2.06	-574.27	بابل
4.46	26.99	-478.78	-256.74	1.46	4.25	550.68	250.24	50.23	-1.21	497.80	-	-2.00	-456.72	الخليج
160.94	9.89	-122.69	-15.92	111.69	592.30	60.90	71.49	182.39	700.62	724.96	-69.68	-1.20	-152.47	سومر
43.14	35.35	-175.86	26.58	145.48	184.97	93.42	218.42	150.03	222.11	202.79	-158.2	-134.3	-249.82	المتوسط

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المنشوره

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

سيتناول الباحث في هذا المبحث اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة وعلى الشكل الآتي:

١:- اختبار فرضيات التأثير المباشر بين متغيرات الدراسة

إستخدم الباحث في هذه الفقرة معامل الانحدار المتعدد وبطريقة الحذف التراجعي، وهي طريقة كفؤة حيث أنها تستبعد وبشكل تدريجي المتغيرات التي لا تؤثر بصورة معنوية في المتغير المعتمد، وتمت الإفادة من البرنامج الاحصائي (SPSS V.25)، وعلى النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الاولى: وتنص على أنه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأبعاد إدارة حساسية الارباح في القيمة الاقتصادية للمصرف). ويبين الجدول (3-17) قيم معاملات الانحدار المتعدد الذي يختبر الفرضية أعلاه.

جدول (3-17) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي للفرضية الرئيسية الأولى

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	503.741	162.862		3.093	.017
	فجوة المدة	-443.868	1149.568	-.108	-.386	.711
	نسبة الفجوة	-83.766	47.750	-.670	-1.754	.123
	هامش الفائدة	29.358	680.047	.011	.043	.967
	الفجوة النسبية	-132.361	468.151	-.119	-.283	.786
	فجوة الفائدة	2.768E-10	.000	.229	.937	.380
2	(Constant)	507.995	121.300		4.188	.003
	فجوة المدة	-420.028	943.249	-.102	-.445	.668
	نسبة الفجوة	-83.864	44.621	-.670	-1.879	.097
	الفجوة النسبية	-136.721	427.662	-.123	-.320	.757
		فجوة الفائدة	2.695E-10	.000	.223	1.188
3	(Constant)	510.174	114.909		4.440	.002
	فجوة المدة	-533.671	828.981	-.130	-.644	.536
	نسبة الفجوة	-95.342	25.138	-.762	-3.793	.004
		فجوة الفائدة	2.847E-10	.000	.236	1.353
4	(Constant)	487.033	105.898		4.599	.001
	نسبة الفجوة	-103.478	21.085	-.827	-4.908	.001
		فجوة الفائدة	2.727E-10	.000	.226	1.341
5	(Constant)	522.424	106.220		4.918	.000
	نسبة الفجوة	-102.062	21.810	-.816	-4.680	.001
a. Dependent Variable: القيمة الاقتصادية						
R2=0.66						
F=21.89						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-17) ان تأثير ابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية لم تكن معنويات في الانموذج الأول ، الأمر الذي حتم حذف بعد هامش الفائدة من التحليل ، وتم إعادة بناء الأنموذج الثاني الذي يبين وجود تحسن في مستوى معنوية تأثير الابعاد المتبقية في القيمة الاقتصادية للمصرف، ولكنها لم تكن ضمن مستوى المعنوية المقبول في الدراسة ، الأمر الذي أدى الى حذف بعد الفجوة النسبية في الانموذج الثالث ، ويلاحظ كذلك تحسن في مستوى معنوية تأثير باقي الابعاد ، الا أنها لم تكن ضمن مستوى المعنوية المقبول في الدراسة ، وتم حذف فجوة المدة في الانموذج الرابع ، واخيراً استقر التحليل على الانموذج الخامس الذي تضمن فقط بعد نسبة الفجوة . من الانموذج الخامس يتضح ان القيمة الاقتصادية للمصرف ستقل بمقدار (102.062) إذا زادت نسبة الفجوة بمقدار وحدة واحدة ، علماً أن هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.001) ، لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-4.680) كانت معنوية عند المستوى المذكور. ولقد بلغت قيمة (f) المحسوبة (21,89) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0,001) وهذا يعني معنوية أنموذج الانحدار المقدر. وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0,66) وهذا يعني أن نسبة الفجوة تفسر ما نسبته (66%) من التغيرات التي تطرأ على القيمة الاقتصادية للمصرف، وان النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. عليه يستدل الباحث على رفض فرضية العدم بخصوص تأثير نسبة الفجوة في القيمة الاقتصادية للمصرف ، أما بالنسبة لباقي الابعاد فلا يمكن رفض فرضية العدم .

الفرضية الرئيسية الثانية: وتنص على أنه (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لأبعاد الأداء المالي في القيمة الاقتصادية للمصرف). ويبين الجدول (3-18) قيم معاملات الانحدار المتعدد الذي يختبر الفرضية أعلاه.

جدول (3-18) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي للفرضية الرئيسية الثانية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-128.701	859.154		-.150	.895
	ROA	-1644.842	6575.745	-.274	-.250	.826
	ROE	-7247.035	7141.330	-1.656	-1.015	.417
	ROD	8428.971	14658.356	1.135	.575	.623
	القوة الأيرادية	-991.302	6554.676	-.114	-.151	.894
	صافي الدخل	-2054.479	689.970	-1.049	-2.978	.097
	الرصيد التقدي	825.967	1738.706	.829	.475	.682
	السيولة القانونية	-76.965	946.385	-.158	-.081	.943
	نسبة التوظيف	-775.319	2149.488	-1.159	-.361	.753
	النقد الى الموجودات	2178.514	3741.583	.736	.582	.619
2	نسبة التداول	-15.406	901.625	-.020	-.017	.988
	(Constant)	-121.832	619.994		-.197	.857
	ROA	-1559.018	3465.451	-.260	-.450	.683

	ROE	-7356.498-	2576.725	-1.681-	-2.855-	.065
	ROD	8662.199	4363.403	1.167	1.985	.141
	القوة الايرادية	-896.364-	2839.491	-1.103-	-.316-	.773
	صافي الدخل	-2056.819-	552.194	-1.050-	-3.725-	.034
	الرصيد النقدي	808.652	1153.707	.811	.701	.534
	السيولة القانونية	-66.775-	600.068	-.137-	-.111-	.918
	نسبة التوظيف	-809.845-	598.527	-1.211-	-1.353-	.269
	النقد الى الموجودات	2122.399	1463.899	.717	1.450	.243
3	(Constant)	-113.432-	534.035		-.212-	.842
	ROA	-1195.738-	1009.053	-.200-	-1.185-	.302
	ROE	-7525.452-	1806.702	-1.719-	-4.165-	.014
	ROD	8850.660	3489.754	1.192	2.536	.064
	القوة الايرادية	-778.738-	2287.038	-.089-	-.341-	.751
	صافي الدخل	-2078.351-	448.817	-1.061-	-4.631-	.010
	الرصيد النقدي	690.898	398.910	.693	1.732	.158
	نسبة التوظيف	-832.119-	489.504	-1.244-	-1.700-	.164
	النقد الى الموجودات	2142.333	1260.840	.723	1.699	.165
4	(Constant)	-159.405-	468.787		-.340-	.748
	ROA	-1243.410-	906.656	-.207-	-1.371-	.229
	ROE	-7610.893-	1623.329	-1.739-	-4.688-	.005
	ROD	9431.329	2762.448	1.270	3.414	.019
	صافي الدخل	-2168.625-	328.570	-1.107-	-6.600-	.001
	الرصيد النقدي	597.232	262.108	.599	2.279	.072
	نسبة التوظيف	-775.949-	418.147	-1.160-	-1.856-	.123
	النقد الى الموجودات	2326.717	1033.079	.786	2.252	.074
5	(Constant)	152.566	438.952		.348	.740
	ROE	-8354.872-	1638.459	-1.909-	-5.099-	.002
	ROD	10126.224	2908.082	1.364	3.482	.013
	صافي الدخل	-1910.950-	288.655	-.976-	-6.620-	.001
	الرصيد النقدي	727.258	261.682	.730	2.779	.032
	نسبة التوظيف	-1060.800-	388.639	-1.586-	-2.730-	.034
	النقد الى الموجودات	1420.429	850.359	.480	1.670	.146
6	(Constant)	830.043	188.123		4.412	.003
	ROE	-10403.918-	1217.170	-2.377-	-8.548-	.000
	ROD	13979.642	1984.171	1.883	7.046	.000
	صافي الدخل	-1998.476-	318.093	-1.020-	-6.283-	.000
	الرصيد النقدي	1002.029	228.059	1.005	4.394	.003
	نسبة التوظيف	-1633.968-	204.486	-2.443-	-7.991-	.000
a. Dependent Variable: الاقتصادية القيمة						
R ² =0.925						
F=17.150						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-18) ان تأثير أبعاد الأداء المالي في القيمة الاقتصادية لم تكن معنويات في الانموذج الأول ، الأمر الذي حتم حذف بعد نسبة التداول من التحليل ، وتم إعادة بناء الانموذج الثاني الذي يبين وجود تحسن في مستوى معنوية تأثير الابعاد المتبقية في القيمة الاقتصادية للمصرف، ولكنها لم تكن ضمن مستوى المعنوية المقبول في الدراسة ، الأمر الذي أدى الى حذف بعد السيولة القانونية في الانموذج الثالث ، ويلاحظ كذلك تحسن في مستوى معنوية تأثير باقي الابعاد ، الا إنها لم تكن ضمن مستوى المعنوية المقبول في الدراسة ، وتم حذف القوة

الايراضية في الانموضج الرابع ، ثم العائء على الموضوءاء في الانموضج الخامس ، واءيرأ أسئقر الئليل على الانموضج السادس الءي ءضمن ءذف بعء النقء الى الموضوءاء وعلى النحو الاءى :-

- ١- أن القيمة الاقءصاءية للمصرف سئقل بمقءار (10403.918) إذا ازءاء العائء على ءق الملكية بمقءار وءءة واءءة ، علماً أن هذا الئأثير كان معنويا عنء مسئوى (0.000) ، لان قيمة (t) المءسوبة والبالغة (-8.458) كانت معنوية عنء المسئوى المءكور.
- ٢- ان القيمة الاقءصاءية للمصرف سئزءاء بمقءار (13979.642) إذا ازءاء العائء على الوءاء بمقءار وءءة واءءة ، علماً ان هذا الئأثير كان معنويا عنء مسئوى (0.000) ، لان قيمة (t) المءسوبة والبالغة (7,046) كانت معنوية عنء المسئوى المءكور.
- ٣- ان القيمة الاقءصاءية للمصرف سئقل بمقءار (1998.476) إذا ازءاء صافي الءل بمقءار وءءة واءءة، علماً أن هذا الئأثير كان معنويا عنء مسئوى (0.000) ، لان قيمة (t) المءسوبة والبالغة (-6,283) كانت معنوية عنء المسئوى المءكور.
- ٤- ان القيمة الاقءصاءية للمصرف سئزءاء بمقءار (1002,029) إذا ازءاء الرصيء النقءي بمقءار وءءة واءءة، علماً أن هذا الئأثير كان معنويا عنء مسئوى (0.003) ، لان قيمة (t) المءسوبة والبالغة (4,394) كانت معنوية عنء المسئوى المءكور.
- ٥- ان القيمة الاقءصاءية للمصرف سئقل بمقءار (1633,968) إذا ازءاءت نسبة الئوظيف بمقءار وءءة واءءة، علماً أن هذا الئأثير كان معنويا عنء مسئوى (0.000) ، لان قيمة (t) المءسوبة والبالغة (-7.991) كانت معنوية عنء المسئوى المءكور.
- ٦- بلغت قيمة (f) المءسوبة (17.150) وهي قيمة معنوية عنء مسئوى (0,001) وهذا يعنى معنوية انموضج الانءار المقءر.
- ٧- بلغت قيمة معامل الئءءء (R²) (0.925) وهذا يعنى إن أبعاء الانموضج السادس ئفسر ما نسبئته (92,5%) من الئغيراء الئى ئطراً على القيمة الاقءصاءية للمصرف، وان النسبة المئبقية ئعوء لعوامل أءرى غير ءاءلة في الانموضج. عليه يسئءل الباءء على رفض فرضية العءم بءصوص كل من ءق الملكية والعائء على الوءاء وصابي الءل والرصيء النقءي ونسبة الئوظيف في القيمة الاقءصاءية للمصرف ، أما بالنسبة لباقي الابعاء فلا يمكن رفض فرضية العءم .

الفرضية الرئيسة الئالئة: وئئص على أنه (لا يوجد ئأثير ءو ءلالة معنوية لأبعاء إءارة ءساسية الأرباح في ابعاء الأءاء المالي للمصرف). ويبين الجءول (3-19) قيم معاملاء الانءار المئءء

الذي يختبر هذه الفرضية فيما يخص تأثير أبعاد إدارة حساسية الأرباح في العائد على الموجودات

ROA

جدول (3-19) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.033	.026		1.267	.246
	فجوة المدة	-.017-	.184	-.025-	-.092-	.930
	نسبة الفجوة	.020	.008	.936	2.552	.038
	هامش الفائدة	-.008-	.109	-.018-	-.075-	.943
	الفجوة النسبية	-.208-	.075	-1.120-	-2.769-	.028
	فجوة الفائدة	1.089E-13	.000	.541	2.300	.055
2	(Constant)	.032	.019		1.641	.139
	فجوة المدة	-.023-	.151	-.034-	-.155-	.881
	نسبة الفجوة	.020	.007	.937	2.734	.026
	الفجوة النسبية	-.207-	.069	-1.114-	-3.012-	.017
	فجوة الفائدة	1.109E-13	.000	.551	3.051	.016
	3	(Constant)	.031	.017		1.774
نسبة الفجوة		.020	.007	.938	2.901	.018
الفجوة النسبية		-.211-	.060	-1.135-	-3.511-	.007
فجوة الفائدة		1.100E-13	.000	.547	3.247	.010
a. Dependent Variable: ROA						
R ² =0.752						
F=9.11						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-19) ان تأثير فجوة المدة وهامش الفائدة في العائد على الموجودات لم تكن معنويات في الانموذج الأول ، الامر الذي حتم حذفهم بالتتابع ليستقر التحليل على الانموذج الثالث وعلى النحو الاتي:-

- 1- ان العائد على الموجودات سيزيد بمقدار (0,02) إذا ازدادت نسبة الفجوة بمقدار وحدة واحدة ، علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.018) ، لان قيمة (t) المحسوبة وبالباغة (2.901) كانت معنوية عند المستوى المذكور.
- 2- ان العائد على الموجودات سيقبل بمقدار (0.211) إذا ازدادت الفجوة النسبية بمقدار وحدة واحدة ، علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.007) ، لان قيمة (t) المحسوبة وبالباغة (-3.511) كانت معنوية عند المستوى المذكور.
- 3- ان العائد على الموجودات سيزداد بمقدار (1.100E-13) إذا ازدادت فجوة الفائدة بمقدار وحدة واحدة، علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0,01)، لان قيمة (t) المحسوبة وبالباغة (3,247) كانت معنوية عند المستوى المذكور.

٤- بلغت قيمة (f) المحسوبة (9,11) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0,004) وهذا يعني معنوية أنموذج الانحدار المقدر.

٥- بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0,752) وهذا يعني أن أبعاد الانموذج السادس تفسر ما نسبته (75,2%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على الموجودات، وأن النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. عليه يستدل الباحث على رفض فرضية العدم بخصوص كل من نسبة الفجوة والفجوة النسبية وفجوة الفائدة في العائد على الموجودات ، اما بالنسبة لباقي الابعاد فلا يمكن رفض فرضية العدم .

ويبين الجدول (3-20) قيم معاملات الانحدار المتعدد الذي يختبر هذه الفرضية فيما

يخص تأثير أبعاد إدارة حساسية الأرباح في العائد على حق الملكية ROE

جدول (3-20) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.048	.057		.830	.434
	فجوة المدة	-.102-	.405	-.109-	-.252-	.808
	نسبة الفجوة	.019	.017	.651	1.106	.305
	هامش الفائدة	.350	.240	.577	1.461	.188
	الفجوة النسبية	-.161-	.165	-.635-	-.977-	.361
	فجوة الفائدة	3.405E-14	.000	.124	.327	.753
2	(Constant)	.049	.054		.906	.391
	نسبة الفجوة	.019	.016	.651	1.177	.273
	هامش الفائدة	.321	.197	.530	1.626	.143
	الفجوة النسبية	-.179-	.140	-.705-	-1.276-	.238
	فجوة الفائدة	2.385E-14	.000	.087	.265	.798
3	(Constant)	.056	.045		1.245	.245
	نسبة الفجوة	.019	.015	.668	1.285	.231
	هامش الفائدة	.296	.164	.488	1.801	.105
	الفجوة النسبية	-.184-	.131	-.727-	-1.406-	.193
4	(Constant)	.082	.041		2.019	.071
	هامش الفائدة	.269	.168	.444	1.599	.141
	الفجوة النسبية	-.040-	.070	-.159-	-.574-	.579
5	(Constant)	.063	.022		2.890	.015
	هامش الفائدة	.277	.162	.457	1.704	.116
a. Dependent Variable: ROE						
R ² =0.21						
F=2.90						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-20) أن تأثير كل أبعاد إدارة حساسية الأرباح في العائد على حق الملكية لم يكن معنويًا في الانموذج الأول ، الأمر الذي حتم حذف أكثر الابعاد ضعفا من حيث معنويتها ، ليستقر التحليل على الانموذج الخامس الذي تضمن ان العائد على حق الملكية سيزيد بمقدار (0,277) إذا ازدادت نسبة هامش الفائدة بمقدار وحدة واحدة ، علما ان هذا التأثير كان

معنوياً عند مستوى (0,116) ، لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (1.704) كانت معنوية عند المستوى المذكور. كما بلغت قيمة (f) المحسوبة (2,90) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0,116) وهذا يعني معنوية نموذج الانحدار المقدر. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0,21) وهذا يعني أن هامش الفائدة يفسر ما نسبته (21%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على حق الملكية، وان النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في النموذج. عليه يستدل الباحث على رفض فرضية العدم بخصوص تأثير هامش الفائدة في العائد على حق الملكية ، اما بالنسبة لباقي الابعاد فلا يمكن رفض فرضية العدم .

ويبين الجدول (3-21) قيم معاملات الانحدار المتعدد الذي يختبر هذه الفرضية فيما يخص

تأثير أبعاد إدارة حساسية الأرباح في العائد على الودائع ROD

جدول (3-21) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.063	.034		1.836	.109
	فجوة المدة	.162	.241	.293	.673	.523
	نسبة الفجوة	.013	.010	.780	1.310	.231
	هامش الفائدة	-.042-	.143	-.118-	-.296-	.776
	الفجوة النسبية	-.185-	.098	-1.233-	-1.877-	.103
	فجوة الفائدة	-1.594E-14	.000	-.098-	-.257-	.805
2	(Constant)	.059	.028		2.069	.072
	فجوة المدة	.138	.209	.250	.662	.527
	نسبة الفجوة	.013	.009	.763	1.372	.207
	هامش الفائدة	-.021-	.110	-.060-	-.194-	.851
	الفجوة النسبية	-.177-	.088	-1.184-	-2.005-	.080
3	(Constant)	.056	.024		2.364	.042
	فجوة المدة	.124	.186	.225	.670	.519
	نسبة الفجوة	.013	.009	.778	1.494	.169
	الفجوة النسبية	-.176-	.083	-1.177-	-2.113-	.064
4	(Constant)	.062	.022		2.857	.017
	نسبة الفجوة	.013	.009	.778	1.537	.155
	الفجوة النسبية	-.156-	.076	-1.044-	-2.063-	.066
5	(Constant)	.078	.020		3.853	.003
	الفجوة النسبية	-.057-	.042	-.380-	-1.361-	.201
a. Dependent Variable: ROD						
$R^2=0.14$						
$F=1.85$						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-21) أن تأثير كل ابعاد إدارة حساسية الأرباح في العائد على الودائع لم يكن معنوياً في النموذج الأول ، الامر الذي حتم حذف اكثر الابعاد ضعفاً من حيث معنويتها ، ليستقر التحليل على النموذج الخامس الذي تضمن ان العائد على الودائع سيقبل بمقدار (0,057)

إذا ازدادت الفجوة النسبية بمقدار وحدة واحدة ، علما ان هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (0,20) ، لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-1.36) كانت معنوية عند المستوى المذكور. كما بلغت قيمة (f) المحسوبة (1.85) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.20) وهذا يعني معنوية انموذج الانحدار المقدر. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0,14) وهذا يعني ان الفجوة النسبية تفسر ما نسبته (14%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على حق الودائع، وان النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض فرضية العدم بخصوص تأثير ابعاد إدارة حساسية الأرباح في العائد على الودائع.

وبين الجدول (3-22) قيم معاملات الانحدار المتعدد الذي يختبر هذه الفرضية فيما يخص تأثير ابعاد إدارة حساسية الأرباح في نسبة القوة الايرادية

جدول (3-22) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.026	.025		1.047	.330
	فجوة المدة	.076	.173	.160	.438	.675
	نسبة الفجوة	-.012-	.007	-.832-	-1.664-	.140
	هامش الفائدة	-.019-	.102	-.062-	-.186-	.858
	الفجوة النسبية	.148	.070	1.156	2.095	.074
	فجوة الفائدة	-2.475E-14	.000	-.179-	-.556-	.595
2	(Constant)	.023	.018		1.251	.246
	فجوة المدة	.060	.142	.128	.423	.683
	نسبة الفجوة	-.012-	.007	-.828-	-1.767-	.115
	الفجوة النسبية	.150	.065	1.179	2.332	.048
	فجوة الفائدة	-2.002E-14	.000	-.144-	-.585-	.575
3	(Constant)	.025	.017		1.526	.161
	نسبة الفجوة	-.012-	.006	-.833-	-1.866-	.095
	الفجوة النسبية	.161	.057	1.259	2.822	.020
	فجوة الفائدة	-1.771E-14	.000	-.128-	-.550-	.596
4	(Constant)	.023	.015		1.486	.168
	نسبة الفجوة	-.013-	.006	-.874-	-2.058-	.067
	الفجوة النسبية	.166	.054	1.300	3.060	.012
a. Dependent Variable: القوة الايرادية						
R ² =0.51						
F=5.25						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-22) ان تأثير كل ابعاد إدارة حساسية الأرباح في القوة الايرادية لم يكن معنويا في الانموذج الأول ، الأمر الذي حتم حذف أكثر الابعاد ضعفا من حيث معنويتها ، ليستقر التحليل على الانموذج الرابع وعلى النحو الآتي:-

١- إن القوة الايرادية ستقل بمقدار (0.013) إذا ازدادت نسبة الفجوة بمقدار وحدة واحدة، علماً أن هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0,067)، لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-2.058) كانت معنوية عند المستوى المذكور.

٢- ان القوة الايرادية ستزيد بمقدار (0,116) إذا ازدادت النسبية بمقدار وحدة واحدة، علماً أن هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0,012)، لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (3,060) كانت معنوية عند المستوى المذكور.

٣- بلغت قيمة (f) المحسوبة (5,25) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0,03) وهذا يعني معنوية أنموذج الانحدار المقدر. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0,51) وهذا يعني أن الانموذج الرابع يفسر ما نسبته (51%) من التغيرات التي تطرأ على القوة الايرادية، وان النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. عليه يستدل الباحث على رفض فرضية العدم بخصوص تأثير نسبة الفجوة والفجوة النسبية في القوة الايرادية، وعدم إمكانية رفض فرضية العدم فيما يخص الابعاد الأخرى.

ويبين الجدول (3-23) قيم معاملات الانحدار المتعدد الذي يختبر هذه الفرضية فيما يخص تأثير ابعاد إدارة حساسية الأرباح في هامش صافي الدخل.

جدول (3-23) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.357	.118		3.034	.019
	فجوة المدة	1.054	.831	.502	1.268	.245
	نسبة الفجوة	.042	.035	.657	1.215	.264
	هامش الفائدة	-.098-	.491	-.072-	-.198-	.848
	الفجوة النسبية	-.572-	.338	-1.009-	-1.691-	.135
	فجوة الفائدة	-3.724E-13	.000	-.605-	-1.744-	.125
2	(Constant)	.343	.088		3.901	.005
	فجوة المدة	.975	.684	.465	1.426	.192
	نسبة الفجوة	.042	.032	.662	1.307	.227
	الفجوة النسبية	-.558-	.310	-.983-	-1.800-	.110
	فجوة الفائدة	-3.482E-13	.000	-.565-	-2.119-	.067
3	(Constant)	.389	.084		4.647	.001
	فجوة المدة	.951	.710	.453	1.340	.213
	نسبة الفجوة	-.232-	.191	-.409-	-1.213-	.256
	فجوة الفائدة	-3.121E-13	.000	-.507-	-1.855-	.097
4	(Constant)	.339	.075		4.540	.001
	فجوة المدة	.435	.582	.207	.748	.471
	فجوة الفائدة	-2.860E-13	.000	-.464-	-1.675-	.125
5	(Constant)	.389	.034		11.443	.000
	فجوة الفائدة	-2.731E-13	.000	-.443-	-1.640-	.129
a. Dependent Variable: صافي الدخل						
$R^2=0.18$						
$F=2.69$						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-23) ان تأثير كل ابعاد إدارة حساسية الأرباح في القوة الايرادية لم يكن معنويًا في الانموذج الأول ، الأمر الذي حتم حذف أكثر الابعاد ضعفا من حيث معنويتها ، ليستقر التحليل على الانموذج الخامس حيث أن صافي الدخل سيقبل بمقدار (13-2.731E) وهو مقدار ضئيل جدا إذا ازدادت فجوة الفائدة بمقدار وحدة واحدة، علما ان هذا التأثير كان معنويًا عند مستوى (0,29)، لأن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-1.64) كانت معنوية عند المستوى المذكور. وبلغت قيمة (f) المحسوبة (2,69) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0,129) وهذا يعني معنوية انموذج الانحدار المقدر. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0,18) وهذا يعني أن الأنموذج الخامس يفسر ما نسبته (18%) من التغيرات التي تطرأ على صافي الدخل، وإن النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض فرضية العدم بخصوص تأثير أبعاد إدارة حساسية الأرباح في هامش صافي الدخل. ويبين الجدول (3-24) قيم معاملات الانحدار المتعدد الذي يختبر هذه الفرضية فيما يخص تأثير ابعاد إدارة حساسية الأرباح في نسبة الرصيد النقدي.

جدول (3-24) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.954	.275		3.476	.010
	فجوة المدة	1.265	1.938	.307	.653	.535
	نسبة الفجوة	-.026-	.080	-.203-	-.317-	.761
	هامش الفائدة	-1.335-	1.146	-.502-	-1.165-	.282
	الفجوة النسبية	.088	.789	.079	.112	.914
	فجوة الفائدة	7.740E-15	.000	.006	.016	.988
2	(Constant)	.956	.227		4.221	.003
	فجوة المدة	1.277	1.670	.310	.765	.466
	نسبة الفجوة	-.025-	.075	-.202-	-.339-	.743
	هامش الفائدة	-1.345-	.880	-.506-	-1.529-	.165
	الفجوة النسبية	.085	.706	.076	.120	.908
3	(Constant)	.955	.213		4.473	.002
	فجوة المدة	1.348	1.473	.327	.915	.384
	نسبة الفجوة	-.018-	.044	-.146-	-.416-	.687
	هامش الفائدة	-1.352-	.829	-.508-	-1.631-	.137
4	(Constant)	.896	.155		5.802	.000
	فجوة المدة	1.008	1.174	.245	.858	.411
	هامش الفائدة	-1.250-	.758	-.470-	-1.649-	.130
5	(Constant)	.999	.097		10.243	.000
	هامش الفائدة	-1.104-	.730	-.415-	-1.513-	.159
a. Dependent Variable: الرصيد النقدي						
R ² =0.17						
F=2.288						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-24) ان تأثير كل ابعاد إدارة حساسية الأرباح في الرصيد النقدي لم يكن معنوياً في الانموذج الأول ، الأمر الذي حتم حذف أكثر الابعاد ضعفاً من حيث معنويتها تبعاً، ليستقر التحليل على الانموذج الخامس حيث ان الرصيد النقدي سيقبل بمقدار (1,104) إذا إزداد هامش الفائدة بمقدار وحدة واحدة، علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.159)، لأن قيمة (t) المحسوبة وبالبالغة (-1.513) كانت معنوية عند المستوى المذكور. وبلغت قيمة (f) المحسوبة (2,288) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0,129) وهذا يعني معنوية انموذج الانحدار المقدر. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0,17) وهذا يعني ان الانموذج الخامس يفسر ما نسبته (17%) من التغيرات التي تطرأ على الرصيد النقدي، وان النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض فرضية العدم بخصوص تأثير ابعاد إدارة حساسية الأرباح في الرصيد النقدي.

ويبين الجدول (3-25) قيم معاملات الإنحدار المتعدد الذي يختبر هذه الفرضية فيما يخص تأثير ابعاد إدارة حساسية الأرباح في نسبة السيولة القانونية.

جدول (3-25) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.418	.538		2.636	.034
	فجوة المدة	2.923	3.797	.347	.770	.467
	نسبة الفجوة	-.126-	.158	-.491-	-.798-	.451
	هامش الفائدة	-2.580-	2.246	-.474-	-1.148-	.289
	الفجوة النسبية	1.145	1.546	.502	.740	.483
	فجوة الفائدة	-5.326E-13	.000	-.215-	-.546-	.602
2	(Constant)	1.280	.453		2.824	.022
	فجوة المدة	2.116	3.341	.251	.633	.544
	نسبة الفجوة	-.135-	.150	-.528-	-.904-	.392
	هامش الفائدة	-1.879-	1.760	-.345-	-1.067-	.317
	الفجوة النسبية	1.391	1.413	.610	.985	.354
3	(Constant)	1.319	.434		3.039	.014
	نسبة الفجوة	-.131-	.145	-.511-	-.907-	.388
	هامش الفائدة	-1.498-	1.599	-.275-	-.937-	.373
	الفجوة النسبية	1.709	1.276	.750	1.339	.213
4	(Constant)	1.136	.381		2.984	.014
	هامش الفائدة	-1.313-	1.571	-.241-	-.836-	.423
	الفجوة النسبية	.721	.658	.316	1.095	.299
5	(Constant)	.959	.312		3.073	.011
	الفجوة النسبية	.766	.647	.336	1.184	.261
a. Dependent Variable: نسبة السيولة القانونية						
$R^2=0.11$						
$F=1.40$						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-25) ان تأثير كل ابعاد إدارة حساسية الأرباح في نسبة السيولة القانونية لم يكن معنوياً في الانموذج الأول ، الأمر الذي حتم حذف اكثر الابعاد ضعفاً من حيث معنويتها تباعاً، ليستقر التحليل على الانموذج الخامس حيث إن نسبة السيولة القانونية ستزيد بمقدار (0,766) إذا إزدادت الفجوة النسبية بمقدار وحدة واحدة، علماً أن هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0,261)، لان قيمة (t) المحسوبة وبالغاة (1.184) كانت معنوية عند المستوى المذكور. وبلغت قيمة (f) المحسوبة (1.40) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0,261) وهذا يعني معنوية أنموذج الانحدار المقدر. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0,11) وهذا يعني ان الانموذج الخامس يفسر ما نسبته (11%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة السيولة القانونية، وان النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. عليه يستدل الباحث على عدم رفض فرضية العدم بخصوص تأثير أبعاد إدارة حساسية الأرباح في نسبة السيولة القانونية.

ويبين الجدول (3-26) قيم معاملات الانحدار المتعدد الذي يختبر هذه الفرضية فيما يخص تأثير ابعاد إدارة حساسية الأرباح في نسبة التوظيف.

جدول (3-26) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.576	.281		2.050	.079
	فجوة المدة	1.985	1.982	.323	1.002	.350
	نسبة الفجوة	-.031-	.082	-.165-	-.375-	.719
	هامش الفائدة	-3.199-	1.172	-.807-	-2.729-	.029
	الفجوة النسبية	.297	.807	.178	.368	.724
	فجوة الفائدة	-9.228E-15	.000	-.005-	-.018-	.986
2	(Constant)	.573	.232		2.474	.038
	فجوة المدة	1.971	1.707	.321	1.154	.282
	نسبة الفجوة	-.031-	.077	-.166-	-.406-	.696
	هامش الفائدة	-3.187-	.900	-.803-	-3.542-	.008
	الفجوة النسبية	.301	.722	.181	.417	.688
3	(Constant)	.530	.197		2.699	.024
	فجوة المدة	1.939	1.625	.316	1.194	.263
	هامش الفائدة	-3.137-	.849	-.791-	-3.695-	.005
	الفجوة النسبية	.072	.430	.043	.168	.870
4	(Constant)	.548	.158		3.463	.006
	فجوة المدة	2.110	1.202	.343	1.755	.110
	هامش الفائدة	-3.176-	.776	-.801-	-4.092-	.002
5	(Constant)	.762	.110		6.913	.000
	هامش الفائدة	-2.871-	.825	-.724-	-3.481-	.005
a. Dependent Variable: نسبة التوظيف						
$R^2=0.52$						
$F=12.11$						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-26) ان تأثير كل ابعاد إدارة حساسية الأرباح في نسبة التوظيف لم يكن معنوياً في الانموذج الأول عدا هامش الفائدة فقد كان تأثيراً معنوياً عند مستوى (0,029)، الامر الذي حتم حذف اكثر الابعاد ضعفاً من حيث معنويتها تباعاً، ليستقر التحليل على الانموذج الخامس حيث ان نسبة التوظيف ستقل بمقدار (2,871) إذا ازداد هامش الفائدة بمقدار وحدة واحدة، علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0,005)، لان قيمة (t) المحسوبة وبالبالغة (-3.481) كانت معنوية عند المستوى المذكور. وبلغت قيمة (f) المحسوبة (12,11) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0,005) وهذا يعني معنوية انموذج الانحدار المقدر. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0,52) وهذا يعني ان الانموذج الخامس يفسر ما نسبته (52%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة التوظيف، وان النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. عليه يستدل الباحث على رفض فرضية العدم بخصوص تأثير هامش الفائدة في نسبة التوظيف، فيما لا يستدل الباحث على إمكانية رفض فرضية العدم بالنسبة لباقي ابعاد إدارة حساسية الأرباح.

ويبين الجدول (3-27) قيم معاملات الانحدار المتعدد الذي يختبر هذه الفرضية فيما يخص تأثير أبعاد إدارة حساسية الأرباح في نسبة النقد الى الموجودات.

جدول (3-27) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.475	.043		11.161	.000
	فجوة المدة	.133	.301	.096	.441	.672
	نسبة الفجوة	.021	.012	.488	1.652	.143
	هامش الفائدة	.497	.178	.555	2.793	.027
	الفجوة النسبية	-.420-	.122	-1.120-	-3.434-	.011
	فجوة الفائدة	1.006E-14	.000	.025	.130	.900
2	(Constant)	.478	.035		13.583	.000
	فجوة المدة	.148	.259	.107	.570	.584
	نسبة الفجوة	.021	.012	.493	1.790	.111
	هامش الفائدة	.483	.137	.540	3.538	.008
	الفجوة النسبية	-.425-	.110	-1.133-	-3.876-	.005
3	(Constant)	.481	.034		14.333	.000
	نسبة الفجوة	.021	.011	.500	1.891	.091
	هامش الفائدة	.510	.124	.570	4.129	.003
	الفجوة النسبية	-.403-	.099	-1.074-	-4.086-	.003
a. Dependent Variable: نسبة النقد الى الموجودات						
$R^2=0.83$						
$F=14.93$						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-27) ان تأثير كل ابعاد إدارة حساسية الأرباح في نسبة النقد الى الموجودات لم يكن معنوياً في الانموذج الأول عدا هامش الفائدة فقد كان تأثيراً معنوياً عند مستوى

(0,027)، والفجوة النسبية فقد كان معنوياً عند مستوى (0,011) الأمر الذي حتم حذف أكثر الأبعاد ضعفاً من حيث معنويتها تباعاً، ليستقر التحليل على الانموذج الثالث وكما يلي:

١- ان نسبة النقد الى الموجودات ستزداد بمقدار (0,021) إذا ازدادت نسبة الفجوة بمقدار وحدة واحدة، علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0,091)، لان قيمة (t) المحسوبة وبالغة (1.891) كانت معنوية عند المستوى المذكور.

٢- ان نسبة النقد الى الموجودات ستزداد بمقدار (0,51) إذا ازداد هامش الفائدة بمقدار وحدة واحدة، علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.003)، لان قيمة (t) المحسوبة وبالغة (4.129) كانت معنوية عند المستوى المذكور.

٣- ان نسبة النقد الى الموجودات ستقل بمقدار (0,403) إذا ازدادت الفجوة النسبية بمقدار وحدة واحدة، علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.003)، لان قيمة (t) المحسوبة وبالغة (-4.086) كانت معنوية عند المستوى المذكور.

٤- بلغت قيمة (f) المحسوبة (14,93) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0,001) وهذا يعني معنوية انموذج الانحدار المقدر. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0,83) وهذا يعني ان الانموذج الثالث يفسر ما نسبته (83%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة النقد الى الموجودات، وان النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. عليه يستدل الباحث على رفض فرضية العدم بخصوص تأثير نسبة الفجوة وهامش الفائدة والفجوة النسبية في نسبة النقد الى الموجودات، فيما لا يستدل الباحث على إمكانية رفض فرضية العدم بالنسبة لباقي ابعاد إدارة حساسية الأرباح.

ويبين الجدول (3-28) قيم معاملات الانحدار المتعدد الذي يختبر هذه الفرضية فيما يخص تأثير ابعاد إدارة حساسية الأرباح في نسبة التداول.

جدول (3-28) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.853	.289		6.405	.000
	فجوة المدة	.900	2.042	.173	.441	.673
	نسبة الفجوة	-.038-	.085	-.237-	-.443-	.671
	هامش الفائدة	-2.005-	1.208	-.597-	-1.660-	.141
	الفجوة النسبية	.307	.832	.218	.369	.723
	فجوة الفائدة	2.704E-13	.000	.177	.515	.622
2	(Constant)	1.862	.272		6.842	.000
	فجوة المدة	1.221	1.745	.235	.700	.504
	نسبة الفجوة	-.013-	.051	-.084-	-.264-	.799
	هامش الفائدة	-2.101-	1.114	-.626-	-1.886-	.096
	فجوة الفائدة	2.140E-13	.000	.140	.451	.664
3	(Constant)	1.815	.194		9.342	.000
	فجوة المدة	.956	1.350	.184	.708	.497

	هامش الفائدة	-1.999-	.989	-595-	-2.021-	.074
	فجوة الفائدة	2.378E-13	.000	.156	.540	.603
4	(Constant)	1.864	.166		11.225	.000
	فجوة المدة	1.134	1.262	.218	.899	.390
	هامش الفائدة	-2.276-	.814	-678-	-2.795-	.019
5	(Constant)	1.979	.105		18.826	.000
	هامش الفائدة	-2.113-	.787	-629-	-2.685-	.021
a. Dependent Variable: نسبة التداول						
R ² =0.40						
F=7.20						

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (3-28) ان تأثير كل ابعاد إدارة حساسية الأرباح في نسبة التداول لم يكن معنوياً في الانموذج الأول الامر الذي حتم حذف اكثر الابعاد ضعفاً من حيث معنويتها تبعاً، ليستقر التحليل على الانموذج الخامس حيث ان نسبة التداول ستقل بمقدار (2,113) إذا ازداد هامش الفائدة بمقدار وحدة واحدة، علماً ان هذا التأثير كان معنوياً عند مستوى (0.021)، لان قيمة (t) المحسوبة والبالغة (-2.685) كانت معنوية عند المستوى المذكور. وبلغت قيمة (f) المحسوبة (7,20) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0,021) وهذا يعني معنوية انموذج الانحدار المقدر. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.40) وهذا يعني ان الانموذج الخامس يفسر ما نسبته (40%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة التداول، وان النسبة المتبقية تعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. عليه يستدل الباحث على رفض فرضية العدم بخصوص تأثير هامش الفائدة في نسبة التداول، فيما لا يستدل الباحث على إمكانية رفض فرضية العدم بالنسبة لباقي ابعاد إدارة حساسية الأرباح.

٣:- اختبار فرضيات التأثير غير المباشر بين متغيرات الدراسة

اعتمد الباحث أسلوب تحليل المسار (Path analysis) وبالإفادة من برنامج (AMOS,23) لغرض احتساب التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة وحسبما تضمنته الفرضية الرئيسية الرابعة التي نصت على (تتوسط مؤشرات الأداء المالي العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف)، ولقد قام الباحث باختبار معنوية التأثيرات المباشرة بالإفادة من اختبار (Sobel) ، وكما مبين في الجدول ادناه ، علماً ان الباحث اعتمد المعاملات المعيارية (Standardized Coefficients) في احتساب التأثيرات المباشرة وغير المباشرة .

جدول (29-3) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة

الاقتصادية عبر العائد على الموجودات

ت	المتغيرات المستقلة	المتغير الوسيط	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	قيمة اختبار Sobel	مستوى معنويتها
١	فجوة المدة	ROA	القيمة الاقتصادية	-٠,٤٨	-٠,٠٠٨	-٠,١٨	٠,٢٤
٢	نسبة الفجوة			-٠,٨٢	-٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٥٠
٣	هامش الفائدة			٠,٠٢	-٠,٠٥	-٠,٤٢	٠,٣٣
٤	الفجوة النسبية			-٠,٨٢	٠,٠٦	٠,٧٠	٠,٢٤
٥	فجوة الفائدة			٠,١٧	٠,٠١٣	٠,٠٠١	٠,٥٠

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه وجود تأثيرات غير مباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر مؤشر العائد على الموجودات (ROA)، ولكن تلك التأثيرات كانت ضعيفة المعنوية، مما يدفع الباحث الى الاستدلال برفض الفرضية الرابعة فيما يخص العائد على الموجودات. بمعنى لا يتوسط مؤشر العائد على الموجودات العلاقة بين ابعاد إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف.

بعد ذلك اختبر الباحث مدى توسط العائد على حق الملكية (ROE) العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف وكما في الجدول الآتي:

جدول (30-3) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة السوقية

عبر العائد على حق الملكية

ت	المتغيرات المستقلة	المتغير الوسيط	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	قيمة اختبار Sobel	مستوى معنويتها
١	فجوة المدة	ROE	القيمة الاقتصادية	-٠,٥٠	٠,٠٠٤	٠,٠٤	٠,٤٨
٢	نسبة الفجوة			-٠,٨٢	٠,٠٠٨	٠,٩٥	٠,١٧
٣	هامش الفائدة			٠,١٨	-٠,٢١	١,٣١	٠,١٣
٤	الفجوة النسبية			-٠,٨٧	٠,١١	١,٧٣	٠,٠٤
٥	فجوة الفائدة			٠,١٥	٠,٠٤	-٠,٧٩	٠,٢١

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه وجود تأثيرات غير مباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر مؤشر العائد على الموجودات (ROE)، ولكن تلك التأثيرات كانت ضعيفة المعنوية عدا تأثير الفجوة النسبية في القيمة الاقتصادية عبر العائد على حق الملكية

فقد كان معنويا عند مستوى (٤%)، مما يدفع الباحث الى الاستدلال بعدم رفض الفرضية الرابعة فقط فيما يخص الفجوة النسبية ، ورفضها فيما يخص الابعاد الاخرى.

بعد ذلك أختبر الباحث مدى توسط العائد على الودائع (ROD) العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف وكما في الجدول الاتي:

جدول(3-31) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة السوقية

عبر العائد على الودائع

ت	المتغيرات المستقلة	المتغير الوسيط	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	قيمة اختبار Sobel	مستوى معنويتها
١	فجوة المدة	ROD	القيمة الاقتصادية	-٠,٥١	٠,٠٢	٠,٢٤	٠,٤٠
٢	نسبة الفجوة			-٠,٨٥	٠,٠٣	٠,٣٩	٠,٣٤
٣	هامش الفائدة			-٠,٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٤	٠,٤٨
٤	الفجوة النسبية			-٠,٩٨	٠,٢٢	١,٤٣	٠,٠٧
٥	فجوة الفائدة			٠,٢٠	٠,٠٢	٠,٠٠١	٠,٥٠

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه وجود تأثيرات غير مباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر مؤشر العائد على الودائع (ROD)، ولكن تلك التأثيرات كانت ضعيفة المعنوية عدا تأثير الفجوة النسبية في القيمة الاقتصادية عبر العائد على الودائع فقد كان معنويا عند مستوى (٧%)، مما يدفع الباحث الى الاستدلال بعدم رفض الفرضية الرابعة فقط فيما يخص الفجوة النسبية ، ورفضها فيما يخص الابعاد الاخرى.

بعد ذلك أختبر الباحث مدى توسط نسبة القوة الايرادية العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف وكما في الجدول الاتي:

جدول(3-32) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية

عبر نسبة القوة الايرادية

ت	المتغيرات المستقلة	المتغير الوسيط	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	قيمة اختبار Sobel	مستوى معنويتها
١	فجوة المدة	نسبة القوة الايرادية	القيمة الاقتصادية	-٠,٥٢	٠,٠٣	٠,٢٦	٠,٤٠
٢	نسبة الفجوة			-٠,٨٣	٠,٠١	٠,٣٤	٠,٣٧
٣	هامش الفائدة			-٠,٠١	٠,٠١	-٠,٢٣	٠,٤١
٤	الفجوة النسبية			-١,٠٠	٠,٢٣	١,٦٢	٠,٠٥
٥	فجوة الفائدة			٠,١٦	٠,٠٢	٠,٠٠١	٠,٥٠

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه وجود تأثيرات غير مباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر مؤشر القوة الايرادية، ولكن تلك التأثيرات كانت ضعيفة المعنوية عدا تأثير الفجوة النسبية في القيمة الاقتصادية عبر القوة الايرادية فقد كان معنويا عند مستوى (5%)، مما يدفع الباحث الى الاستدلال بعدم رفض الفرضية الرابعة فقط فيما يخص الفجوة النسبية، ورفضها فيما يخص الابعاد الاخرى.

بعد ذلك اختبر الباحث مدى توسط هامش صافي الدخل العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف وكما في الجدول الاتي:

جدول(3-33) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية

عبر هامش صافي الدخل

ت	المتغيرات المستقلة	المتغير الوسيط	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	قيمة اختبار Sobel	مستوى معنويتها
١	فجوة المدة	الدخل هامش صافي	القيمة الاقتصادية	٠,٥٠-	٠,٠٠٦	٠,١٦	٠,٤٣
٢	نسبة الفجوة			٠,٨٢-	٠,٠٠٣	٠,٠٦-	٠,٤٧
٣	هامش الفائدة			٠,٠١-	٠,٠٠٩٦-	٠,١٠-	٠,٤٥
٤	الفجوة النسبية			٠,٧٨-	٠,٠١٥	٠,٣٦-	٠,٣٥
٥	فجوة الفائدة			٠,٢١	٠,٠٣-	٠,٠٠	٠,٥٠

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه وجود تأثيرات غير مباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر مؤشر القوة الايرادية، ولكن تلك التأثيرات كانت ضعيفة المعنوية، مما يدفع الباحث الى الاستدلال الى رفض الفرضية فيما يخص توسط هامش صافي الدخل العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية.

بعد ذلك اختبر الباحث مدى توسط نسبة الرصيد النقدي العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف وكما في الجدول الاتي:

جدول(3-34) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر نسبة الرصيد النقدي

ت	المتغيرات المستقلة	المتغير الوسيط	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	قيمة اختبار Sobel	مستوى معنويتها
١	فجوة المدة	نسبة الرصيد النقدي	القيمة الاقتصادية	٠,٥٠-	٠,٠٠٧	٠,١٧	٠,٤٣
٢	نسبة الفجوة			٠,٨٢-	٠,٠٠٤	٠,٢١	٠,٤١
٣	هامش الفائدة			٠,٠٤-	٠,٠٢	٠,١١	٠,٤٥
٤	الفجوة النسبية			٠,٧٨-	٠,٠١	٠,٣٠	٠,٣٨
٥	فجوة الفائدة			٠,٢٠	٠,٠٢-	٠,٠٠٠	٠,٥٠

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه وجود تأثيرات غير مباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر مؤشر القوة الايرادية، ولكن تلك التأثيرات كانت ضعيفة المعنوية ، مما يدفع الباحث الى الاستدلال الى رفض الفرضية فيما يخص توسط نسبة الرصيد النقدي العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية .

بعد ذلك أختبر الباحث مدى توسط نسبة السيولة القانونية العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف وكما في الجدول الآتي:

جدول(3-35) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر نسبة السيولة القانونية

ت	المتغيرات المستقلة	المتغير الوسيط	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	قيمة اختبار Sobel	مستوى معنويتها
١	فجوة المدة	نسبة السيولة النقدية	القيمة الاقتصادية	٠,٤٧-	٠,٠٢-	٠,٢٦-	٠,٣٩
٢	نسبة الفجوة			٠,٨١-	٠,٠١-	٠,٣٠-	٠,٣٨
٣	هامش الفائدة			٠,٠٨-	٠,٠٦	٠,٥٩	٠,٥٥
٤	الفجوة النسبية			٠,٧٩-	٠,٠٢	٠,٣٢	٠,٣٧
٥	فجوة الفائدة			٠,٢٠	٠,٠٠٤-	٠,٠٠	٠,٥٠

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه وجود تأثيرات غير مباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر مؤشر نسبة السيولة القانونية، ولكن تلك التأثيرات كانت ضعيفة المعنوية ، مما يدفع الباحث الى الاستدلال الى رفض الفرضية فيما يخص توسط نسبة السيولة القانونية العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية .

بعد ذلك أختبر الباحث مدى توسط نسبة التوظيف العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف وكما في الجدول الآتي:

جدول(3-36) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر نسبة التوظيف

ت	المتغيرات المستقلة	المتغير الوسيط	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	قيمة اختبار Sobel	مستوى معنويتها
١	فجوة المدة	نسبة التوظيف	القيمة الاقتصادية	٠,٤٨-	٠,٠١-	٠,٢٩-	٠,٣٨
٢	نسبة الفجوة			٠,٨٣-	٠,٠١	٠,٢٧	٠,٣٩
٣	هامش الفائدة			٠,٣٠-	٠,٢٧	٠,٩١	٠,١٨
٤	الفجوة النسبية			٠,٧٨-	٠,٠٢	٠,٣٢	٠,٣٧
٥	فجوة الفائدة			٠,٣٠	٠,١٢-	٠,٠٠١	٠,٥٠

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه وجود تأثيرات غير مباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر مؤشر نسبة التوظيف، ولكن تلك التأثيرات كانت ضعيفة المعنوية، مما يدفع الباحث الى الاستدلال الى رفض الفرضية فيما يخص توسط نسبة التوظيف العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية.

بعد ذلك اختبر الباحث مدى توسط نسبة النقد الى الموجودات العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف وكما في الجدول الآتي:
جدول(3-37) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر نسبة النقد الى الموجودات

ت	المتغيرات المستقلة	المتغير الوسيط	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	قيمة اختبار Sobel	مستوى معنويتها
١	فجوة المدة	نسبة النقد الى الموجودات	القيمة الاقتصادية	٠,٤١-	٠,٠٨-	٠,٢٦-	٠,٢٦
٢	نسبة الفجوة			٠,٧٦-	٠,٠٥-	٠,٣٠-	٠,٣٠
٣	هامش الفائدة			٠,٤٧-	٠,٤٥	٠,٠٣	٠,٠٣
٤	الفجوة النسبية			٠,٨٣-	٠,٠٦	٠,٣٦	٠,٣٦
٥	فجوة الفائدة			٠,٧٦-	٠,٠٦-	٠,٥٠	٠,٥٠

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه وجود تأثيرات غير مباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر مؤشر نسبة النقد الى الموجودات، ولكن تلك التأثيرات كانت ضعيفة المعنوية، مما يدفع الباحث الى الاستدلال الى رفض الفرضية فيما يخص توسط نسبة النقد الى الموجودات العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية. واخيرا اختبر الباحث مدى توسط نسبة التداول العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية للمصرف وكما في الجدول الآتي:

جدول(3-38) التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية عبر نسبة التداول

ت	المتغيرات المستقلة	المتغير الوسيط	المتغير التابع	التأثيرات المباشرة	التأثيرات غير المباشرة	قيمة اختبار Sobel	مستوى معنويتها
١	فجوة المدة	نسبة التداول	القيمة الاقتصادية	٠,٥٠-	٠,٠٥٦	٠,١٨	٠,٤٢
٢	نسبة الفجوة			٠,٨٣-	٠,٠٢	٠,٣٤	٠,٣٤
٣	هامش الفائدة			٠,٠١	٠,٠٣	٠,٤٤	٠,٤٤
٤	الفجوة النسبية			٠,٨٠-	٠,٠٢	٠,٣٨	٠,٣٨
٥	فجوة الفائدة			٠,٢١	٠,٠٢-	٠,٥٠	٠,٥٠

المصدر : اعداد الباحث

يتبين من الجدول أعلاه وجود تأثيرات غير مباشرة لابعاد إدارة حساسية الأرباح في القيمة الاقتصادية للمصرف عبر مؤشر نسبة التداول، ولكن تلك التأثيرات كانت ضعيفة المعنوية مما يدفع الباحث الى الاستدلال الى رفض الفرضية فيما يخص توسط نسبة التداول العلاقة بين مؤشرات إدارة حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية.

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات المبحث الأول : الاستنتاجات

يتضمن هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة
توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الآتية:

- ١- يعتبر تحليل الفجوة إطار مهم في الحفاظ على قيمة المصرف لأنه يعمل على تحديد الفروقات في فترات الاستحقاق ومعالجة تدفقاتها زمنياً والعمل على قياس حساسية الموجودات والمطلوبات أزاء التغيرات في أسعار الفائدة.
- ٢- أن نموذج الفجوة لازال بحاجة كبيرة إلى التأطير وإلى تحديد ملامحه الأساسية لان أغلب الدراسات والمقالات لم تقدم اساساً نظرياً يمكن الإستناد اليه بصورة مطلقة من المصارف ويأتي هذا نتيجة التطورات والابتكارات الدائمة لاسيما في الأدوات المالية.
- ٣- أظهرت نتائج التحليل الخاصة بمؤشرات الفجوة بأن معظم المصارف عينة الدراسة قد حققت فجوة موجبة وهذا يدل على أن الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وانعكاس ذلك على الاداء المالي للمصرف
- ٤- أظهرت المؤشرات الخاصة بإدارة الفجوة وبمؤشرات الربحية بأن هنالك تفاوت للمصارف عينة الدراسة بالنسبة لتلك المؤشرات على مستوى المصرف الواحد وهذا يعني الاختلاف في مجال العمل المصرفي والاختلاف في الانشطة التمويلية والاستثمارية.
- ٥- يتبين من التحليل حالة من التوفيق النسبي لمؤشرات الفجوة بالنسبة للمصارف عينة الدراسة لمبحوثة رغم التفاوت النسبي ، وهذا يعد مؤشر ايجابي وخاصة إذا ارتفعت مخاطرة اسعار الفائدة وانعكاس ذلك على عوائد المصرف.
- ٦- يتبين من التحليل الخاص بالهامشين صافي الفائدة وصافي الدخل فبرغم تفوق بعض المصارف عينة الدراسة ، الا أنه لا يناسب حجم الأموال الموظفة بالإستثمارات والقروض مع حجم الايرادات المتولدة عنها بالنسبة للهامش الأول ، في حين كان الهامش الثاني وهو هامش صافي الدخل فقد كان مرتفع نسبياً وهذا قد يعود الى انخفاض المصروفات او تنوع المجال الإيرادي للمصارف مما اثر على تلك النتائج.
- ٧- أظهرت المؤشرات الخاصة بالسيولة بأن المصارف عينة الدراسة تختلف في مقدار السيولة التي تحتفظ بها وكذلك تختلف في نسب السيولة التي تم ايجادها بإستخدام النسب المالية وهذا الاختلاف يعود لسياسة المصرف في إدارة رأس المال فان بعض

- المصارف تحتفظ بسيولة نقدية قليلة لاتباعها سياسة مجازفه والعكس لمصارف أخرى تحتفظ بسيولة نقدية كبيرة في إطار اتباعها لسياسة متحفظة.
- ٨- تختلف قيمة فجوة الميزانية العمومية من فترة إلى أخرى تبعاً لاختلاف قيمة الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة نتيجة التذبذب والتقلب في سعر الفائدة وهذا يعني أن المصارف عينة الدراسة تتعرض لتأثير إرتفاع أسعار الفائدة نتيجة لزيادة الحساسية لموجوداتها ومطلوباتها.
- ٩- التغير في القيمة الاقتصادية للمصرف يؤثر على القيمة الإجمالية للميزانية العمومية والسبب في تأثر القيمة السوقية للموجودات والمطلوبات هو بتغيرات الأسعار في القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية في المستقبل.
- ١٠- تمثل إدارة الميزانية العمومية عامل رئيسي في ضمان أعمال المصرف وإستمراره وهي آلية لمعالجة المخاطر التي يواجهها المصرف بسبب عدم وجود تطابق بين الموجودات والمطلوبات بسبب السيولة أو التغيرات في أسعار الفائدة.

المبحث الثاني: التوصيات

- ١- ضرورة قيام المصارف بدراسة فقرات الميزانية العمومية لتحديد مدى الحساسية في كل فقرات الموجودات والمطلوبات لتذبذب سعر الفائدة وتحديد قيمة الفجوة للميزانية العمومية ومدى تأثير ذلك على هامش الفائدة الصافي.
- ٢- قيام إدارة الموجودات والمطلوبات بإدارة هيكل الفجوة في الميزانية العمومية وهذا الجانب يشدد على أهمية تحقيق التوازن بين آجال الاستحقاق وكذلك التدفقات النقدية على جانبي الميزانية العمومية وإصدار المبادئ التوجيهية في الوقت المناسب وإشراك لجنة الموجودات والمطلوبات في هذه العملية.
- ٣- ضرورة تبني المصارف الاستراتيجية المناسبة واعتمادها على أسس صحيحة وسليمة إذا ما رغبت بتحقيق العائد الذي تسعى إليه جميع المصارف والالتزام بالمعايير التي وضعت من قبل المؤسسات المالية لمواجهة المخاطرة بشكل عام ومخاطرة سعر الفائدة بشكل خاص.
- ٤- مراقبة مخاطر سعر الفائدة يجب أن يكون بإستخدام نتائج معدة مسبقاً لتحديد وقياس الخطر بموجب سيناريوهات مختلفه لتقلبات سعر الفائدة.
- ٥- مراقبة السيولة ومخاطرها من خلال جداول بيانات تحسب وضع السيولة المتاحة ومصادرهما المتوقعه وإستخداماتها الممكنه.
- ٦- ضرورة إمتلاك المصارف المعلومات الكافية لفهم الملامح الحالية لمخاطرة سعر الفائدة والسيولة في المصرف مقارنة بالحدود الحالية وماهو أثر القرارات الاستراتيجية في تخفيض تلك التعرضات.
- ٧- ضرورة إهتمام المصارف بالسيولة النقدية وتوفيرها بالقدر الكافي لمواجهة السحوبات المفاجئة وإستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة ومن ثم القدرة على مواجهة مخاطرة السيولة التي تتعرض لها المصارف.
- ٨- على المصارف بشكل خاص أن تبذل جهوداً كبيرة لمواجهة كل أنواع المخاطرة وان يكون لها استراتيجية شاملة لإدارة المخاطرة دون تأثير على رأس مال المصرف وبما يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء المالي للمصرف وعلى الأمد الطويل وأن تراعي عملية المبادلة بين العائد والمخاطرة.
- ٩- على المصارف أن تقوم بمطابقة إستحقاق الموجودات والمطلوبات وتحقيق التوازن بين أهداف الربحية والسيولة والمخاطرة.

- ١٠ - ضرورة قيام المصارف إعادة تقييم الميزانية العمومية في إطار سيناريوهات بديلة ويتم تحديد الاختلافات في القيمة الاقتصادية للمصرف.

المصادر العربية

- القرآن الكريم

اولا: الكتب Books

- ١- البديري، حسن جميل .(2013) *البنوك مدخل محاسبي واداري* ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان،
- ٢- خان، طارق الله؛ احمد، حبيب. (2003). *ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية*. البنك الاسلامي للتنمية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.
- ٣- سعيد ، عبد السلام لفته .(2013) *ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي* ، ط١، الذاكه للنشر والتوزيع ،بغداد
- ٤- الشمري ، صادق راشد .(2012). *ادارة العمليات المصرفية* ، مطبعة الكتاب ، بغداد
- ٥- الشماع ، خليل محمد حسن (١٩٩٩) ، *ادارة الموجودات والمطلوبات* عمان

ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية Thesis& Dissertation

- ٦- الهام ،حجام .(2016) . *دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية*، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير ، جامعة ام البواقي الجزائر
- ٧- شيتور، علي.(2014). *مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي*، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر
- ٨- عثمان، محمد داود،(2008). *اثر مخفضات الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الاردنية باستخدام معادلة Tobin's Q*. اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية-الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- ٩- الفريجي، حيدر نعمة.(2001) *استخدام أدوات الهندسة المالية في إدارة فجوة الميزانية العمومية لعينة من المصارف العراقية* "، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية

المصادر

١٠- الكروي، بلال نوري سعيد. (2015). *نمط إدارة المخاطرة والسيولة والربحية وانعكاسها على قيمة المصرف*، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة بغداد.

١١- مسعودي، سناء (2015). *تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي CPA و BNA بالوادي*، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

١٢- نعوم، نجيب نعوم. (2007). *استخدام أنموذج فجوة المدة في إدارة مخاطرة سعر الفائدة للسندات*، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية

ثالثا: النشرات والمجلات والدوريات **Bulletins, Journals & Periodicals**

١٣- بروم، كارلا. (2000). *إدارة الأصول والخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع*

١٤ سعيد، سوسن احمد. (٢٠٠٧). *تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مجلة تنمية الرافدين*

١٥- الصائغ، محمد جبار. (2006). *دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف*

التجارية الأرنئية. مجلد ٣، عدد ١١، المجلة العراقية للعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء.

١٦- الفتلي، قيصر علي. (2014). *استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية*، مجلد 16 العدد 2مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية

١٧- النحلة، مروان. (2010). *قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية*.

www.kantakji.com/media/1160/322.pdf

المصادر الاجنبية

اولا: الكتب **Books**

- 1- Asaf, Samir.(2004). *Executive Corporate Finance*: The business of enhancing shareholder value. 1st,ed., Pearson Education Ltd., Great Britai
- 2- Bessis, Joel.(2010). *Risk Management in Banking*. 3Ed., John Wiley & sons, Ltd, Publication, UK.
- 3- Brealey , Richard A.,& Myers , Stewart C. (2009) "*founamental of Corporate Finance*" : 6th ed ., N.U., Mc Graw Hell Co. Inc
- 4- Brigham, Eugene C.& Houston. (2008). *Financial management theory and practice*. 12st Ed., south-western, USA New.
- 5- Brigham, Eugene C.& Houston. (2011). *Financial management theory and practice*. 12st Ed., south-western, USA New
- 6- Brigham, Eugene F. & Houston, .(2009) *Fundamentals of Financial mnagement*, 12th ed, South-Western
- 7- Brigham,Eugene F.,Honston.(2013). *fundamentals of financial managemen*. 12 Ed .Harconrt.Inc.U.S.A.
- 8- Casu, B.; Girardone, C. &Molyneux, P.(2006).*Introduction to Banking*. 1st,ed., Prentice Hall, Financial Times.
- 9- Casu, Barbarian, Giradone, Molyneux,.(2012) *Introduction To Banking*, Eropen Edition, Mcgraw-Hill.
- 10- Doyle, Peter.(2008).*Value-Based Marketing: Marketing Strategies for Corporate Growth and Shareholder Value*.2nd , ed., A John Wiley and Sons, Ltd., England.
- 11- Fabozzi, Frank J.; Mann, Steven V.,(2005) *Handbook of Fixed Income Securities* 7th ed , McGraw-Hill
- 12- Grundy, Tony.(2002). *shareholder value*.1st,ed., Capstone Publishing (a Wiley company), UK.
- 13- Gitman,Lawrence. &Zutter, Chad.(2012) *principles of managerial*.13ed.prentice Hall

- 14- Golub, Benneett W. ;Tilman, Leo M. (2000), ***Risk Management – Approaches for Fixed Income Markets*** John Wiley & Sons. Inc.
- 15- Greuning, & Bratanovic, Sonja B.(2009). ***Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management***. 3rd, ed., The World Bank, Washington, D.C..
- 16- Keown, Arthur.(2005).***Financial Management :Principles and Applications***. 10th,ed., International Student Edition, Pearson Education, India.
- 17- Koch, Timothy. &MacDonald (2015).***Bank Management***.e8, Cengage Learning-United States
- 18- Lutz, H.G.(2010). ***Farmers’ Organization’s Guide to Profitability Analysis: For Small Scale Farming in Southern Africa***. Swedish Cooperative Centre Regional Office.
- 19- Mishkin, frederic (2004)the ***Economics of Money Banking and financial*** 7th Ed., The Addison-Wesley series in economics.
- 20- Murphy, David(2013) ***Understanding Risk, The Theory and Practice***_ Chapman & Hall/CRC Taylor & Francis Group.
- 21- Rose, Peter S. &Hudgins, Sylvia C. (2008). ***Bank Management and Financial Services***. 7th,ed., McGraw – Hill International Edition, Singapore.
- 22- Rose, Peter S. (1999). ***Commercial Bank Management***. 4th Ed. Irwin McGraw–Hill, USA.
- 23- Rose, Peter S. (2013). ***Bank Management***. 13th Ed. Irwin McGraw–Hill, USA.
- 24- Saunders , Anthony (2000), ***Financial Institution Management-A Modern Perspective***, 3rd ed., Irwin McGraw-Hill .

- 25- Saunders, Anthony & Cornett.(2008). *Financial market and instiuations*,4ed,McGraw-Hill,Newyork
- 26- Saunders, Anthony. & Cornett (2012). *Financial institutions management ,risk management Approach*_. 6Ed., , McGraw-Hill, USA.
- 27- Choudhry,moorad.(2002) *fixed-incom security and Derivatives*_,handbook
- 28- Tuckman,bruce.(2002) *fixed-incom security*,2ed. John Wiley & Sons Inc., Hoboken, New Jersey.
- 29- Vandeven,Donald.(2013) *Advanced Financial Risk Management*_.2ed. John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd.
- 30- Brom. (2007). Reserve Bank Of Malawi. *Risk Management Guidelines For Banking Institutions*
- 31- Murphy, David(2013) *Understanding Risk, The Theory and Practice*_ Chapman & Hall/CRC Taylor & Francis Group
- Thesis& Dissertation** ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية
- 32- Bansal, D.(2010). *Impact of Liberalization on Productivity and Profitability of Public Sector Banks in India*. Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.
- 33-Bentum, William.(2012).*The Determinants of Profitability of the Commercial Banks in Ghana during the Recent Years of Global Financial Crisis*. Unpublished Thesis, Department of Business Administration, Aarhus School of Business, Aarhus University
- 34-Boblingen, Johannes G. (2008). *The Risks of Financial Risk Management*. Unpublished Thesis, Department Corporate Management & Economics, Zeppelin University, Germany

35- Dietrich, David R. (2006). *An Analysis of Bank Risk Management and its Relevance for The Non-Bank Corporate Sector*. Unpublished Thesis, Rhodes University, South Africa

36-Gross, S.(2006). *Banks and Shareholder Value – An Overview of Bank Valuation and Empirical Evidence on Shareholder Value for Banks*

37- Hien, Duong.(2013). *Intreset rate Risk management*. thesis university of applied sciences

38-karani, ruben maina.(2013) *the effect of liquidity management on profitabilty of commercial bank in kenya*, master thesis the university of nairobi

39-Mahshid,deniz.(2004). *managing intreset rate risk* .Acase study of four Swedish savings banks. Thesis Goteborg University

40-manan, pierre.(2012) *liquidity risk management in the banking book: a practical framework approach to basel III regulations*, master thesis, university of witwatersrand

41-Muriithi,gathigia .(2016). *The effect of financial risk on financial performance of commercial banks in Kenya*, master thesis omo kenya university of agrlculture and technology

42-Ommeren, S.V.(2011). *Banks' Profitability -An Examination of The Determinants o f Banks' Profitability in The European Banking Sector*._Unpublished Thesis, Department of Accounting &Finance, Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam and Intern at Rabobank Nederland.

43-Raval, Dharmesh.(2006). *analysis of profitability pharmaceutical industry.* Thesis Saurashtra University

44-sam, helpert kojo.(2015) *liuidity risk management practices: the case of selected financial institutions in the kumasi metropolis,* master thesis University of Science and Technology

45-sheven, teoh yee.(2013) *the determain influencing liquidity of malaysia commercial bank, and its implication for relevant bodies: evidence from 15 malaysia commercial bank,* master thesis university tunku abdul rahman

46-Thejane, Robert.(2017). *the effect of asset liability management strategies and regulation on performance of commercial bank in lesotho.* Thesis master wite Business school

47-van den, Willem Adrianus.(2011) *Credit and liquidity risk of banks in stress conditions,* master thesis University of Groningen

48-Williamson, Gareth A.(2008). *Interest Rate Risk Management: A Case Study of GBS Mutual Bank.* Unpublished Thesis, Rhodes University, South Africa

49-Yan, Jingsi.(2013). *Asset Liability Management throughout Macroeconomic Cycle in Financial Instit.* Thesis master mit sloan school of management

50-Engbersen,Philip.(2017) *Interest Rate Risk in the Banking Book,* Thesis master,university twente

Bulletins, Journals& Periodicals ثالثا: النشرات والمجلات والدوريات

51-(IASB) *International accounting standard board 39 “financial instruments : recognition and measurement”* London , united kingdom

52-Onuonga, Susan Moraa.(2014) *The Analysis of Profitability of Kenya`s Top Six Commercial Banks*: Internal Factor Analysis. American International Journal of Social Science. Vol. 3, No. 5; October

53- Christopher, Imoh.(2013) *determinants of banks profitability in a developing economy evidence from nigerian banking industry*. contemporary research in business. vol 4, no 9.

54-Aburime, U. T.(2008). *Determinants of Bank Profitability: Company-Level Evidence from Nigeria.* Working Paper Department of Banking and Finance, University of Nigeria.

55-Adam, Mohammad.(2014) *evaluating the financial performance bank using financial ratios- a case study OF erbil bank for investment and finance*, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research Vol.2, No.2, pp. 156-170, August

56-adey, Oluwafeyisayo.(2015) *Causal Relationship between Liquidity and Profitability of Nigerian Deposit Money Banks*, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Vol. 5, No.2, April, pp. 165–171

57-Adserà, Xavier.(1997). *Sensitivity Analysis for Company Valuation: the Discount Rate*, working paper

58-Aduda, Josiah.(2011) *The Relationship Between Credit Risk management and Profitability* Among the Commercial Banks in Kenya. Journal of Modern Accounting and Auditing

59-Ahmad, Sunusi.(2014). *Effect of Credit Risk Management on Return on Assets And Return on Equity: Empirical Evidence from Nigerian Banks*, IOSR Journal of Business and Management, Volume 18, Issue 12. Ver. III (December), PP 96-104

60-Ahmad, Sunusi.(2016) *Effect of Credit Risk Management on Return on Assets And Return on Equity: Empirical Evidence from Nigerian Banks*, IOSR Journal of Business and Management, Volume 18, Issue 12. Ver. III (December), PP 96-104

61-Akani, Vivian.(2018) *Theoretical Perspectives of Earnings,profitability in Banking: Descriptive Evidence from Nigeria Economy*, working paper

62-Alam, Tamima.(2013). *An Evaluation of Financial Performance of Private Commercial Banks in Bangladesh: Ratio Analysis*, Journal of Business Studies Quarterly 2013, Volume 5, Number 2

63-Ali, Salman Syed.(2004) *Islamic Modes of Finance and Associated Liquidity Risks*, Paper prepared for Conference on Monetary Sector in Iran: Structure, Performance and Challenging Issues Tehran – February

64-Allen, Thomas.(.). *The Duration Derby: A Comparison of Duration Based Strategies in Asset Liability Management*, School of Finance and Business Economics, Edith Cowan University

65-almumani, Abdelkarim.(2013) *Impact of Managerial Factors on Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Jordan*. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. Vol. 3, No.3, July

66-Alper, D., Anbar, A. (2011). *Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey*. Business and Economics Research Journal, vol. 2, no. 2, pp. 139-152.

67-Alshatti, Ali Sulieman.(2015) *The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks*, International Journal of Business and Management; Vol. 10, No. 1

68-Antony, Princ.(2018). *A Study on Asset Liability Management in Indian Bank*, International Journal of Business Administration and Management. ISSN 2278-3660 Volume 8, Number 1 pp. 1-9

69-Arino,angel.(2007).*maximizing stakeholder interest :approach to corporate governance* ,working paper,uineversity Navarra

70-Armeanu, Dan.(2007) *Interest Rate Risk Management using Duration Gap Methodology*. Academy of Economic Studies, Bucharest

71-Athanasoglou, Delis. (2005). *Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability*. Bank of Greece, Economic Research Department – Special Studies Division, June, no. 25, pp. 4-37 .

72-Athanasoglou, Delis. (2006). *Determinants of Bank Profitability in The South Eastern European Region*. Bank of Greece, Economic Research Department – Special Studies Division, September, no. 47, pp. 4-36.

73-Ayaydin, Hasan.(2014) *The Effect of Bank Capital on Profitability and Risk in Turkish Banking*. International Journal of Business and Social Science. Vol. 5 No. 1; January

74- Ahmed, Akhtar.(2011). *Bank-Specific and Macroeconomic Indicators of Profitability - Empirical Evidence from the Commercial Banks of Pakistan*, International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 6; April

75-Barry,norman.(2002). *The Stakeholder Concept of Corporate Control Is Illogical and Impractical*, The Independent Review, v.VI, n.4, Spring, ISSN 1086-1653

76-Barth, Nolle. (1997). *Commercial Banking Structure, Regulation and Performance: An International Comparison*. Managerial Finance, 23(11),pp.1-39.

77-BCBS. (1997). Basel Committee of Banking Supervision. *Principles For The Management interest rate risk*

78-Beets, Soretha.(2004). *The Use of Derivatives to Manage Interest Rate Risk in Commercial Banks*, Investment Management and Financial Innovations

79-Berger, A. N. (1995). *The Relationship between Capital and Earnings in Banking*. Journal of Money, Credit and Banking, 27(2),pp. 432-456.

80-BIS.(2010). *Bank for International Settlements. Funding patterns and liquidity management of internationally active banks*. CGFS Papers,No.39. www.bis.org.

81-Segador, Elijah.(2014). *Bank gap management and the use of financial futures*,working paper

82-Buttarazzi, Silvia.(2015). *Partial Durations: The Case of Fixed and Floating Rate Bonds*. Global Review of Accounting and Finance, Vol. 6. No. 2. September 2015 Issue

83-Castro, Roberto.(2012) *Maximizing Stakeholders' Interests: An Empirical Analysis of the Stakeholder Approach to Corporate Governance*, Business & Society 2014, Vol. 53(3) 414–439

84-cdiac.(2007), *Duration Basics*, California Debt and Investment Advisory Commission January

85-Charumathi,B.(2008). *Asset Liability Management in Indian Banking* industry- with special reference to interest rate risk management in ICICI bank.proceedings of the word congress of engineering.

86-Chaudoren,Raymond.(2016). *Bank profitability and risk taking in a prolonged environment of low interest rates: a study of interest rate risk in the banking book of Dutch banks*, Working Paper No. 526 October 2016 Cheng-Few; Lee, Alice C. ;” Encyclopedia of Finance”, Springer, 2013

87-Cho,Jessica.(2015) *fillingI a nonexistent gap:benefit corporations and the myth of shareholder wealth maximization*, University of Southern California

88-Christopher, Imoh.(2013) *determinants of banks profitability in a developing economy evidence from nigerian banking industry*. contemporary research in business. vol 4, no 9

89-Coyte, Rodney.(1999) *stakeholder valu*, University of New South Wales ,Sydney 2052 Australia

90- Dolence, Primož.(2012) . *What is the Objective of a Firm?:Overview of Theoretical Perspectives*. univerzitetna knjižnica,ljubjana ,slovenia

91-Dahmash, Firas.(2012) *The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share ,PricesInternational Journal of Humanities and Social Science Vol. 2 No. 11; June*

92-Devendra,m.(2017), *interest rate Sensitivity management in selectT commercial banks*, Department of Commerce, S.V.University, Tirupathi

93-Dolenc,primo.(2012). *What is the Objective of a Firm? Overview of Theoretical Perspectives*, University of Primorska, Faculty of Management Koper, Science and Research Centre of Koper, primoz.dolenc@fm-kp.si

94-Eba.(2015). *Guidelines on the management of interest rate risk arising from non-trading activities*,working paper

95-Falconer, Bob. (2001).*Structural liquidity: the worry beneath the Surface*. Balance Sheet, Vol. 9 Issue: 3,pp. 13 – 19

96-Georgiev, Georgi (2016).*Interest Rate Risk Management Using Economic Value Sensitivity Model*. University of Agribusiness and Rural Development, Plovdiv, Bulgaria

97-Gilbert, Charles,(2016). *Asset Liability Management Techniques and Practices for Insurance Companies*, International Actuarial Association

- 98-Graham, John R.(2005). *The Economic Implications of Corporate Financial Reporting*, Version: January 11
- 99- Goddard, wilson.(2004). *the profitability of europen :banks A cross-sectional and dynamic panel analysis*, Vol 72 No. 3
June
- 100-Gropp, Reint.(2009) *The determinants of Bank capital structure*. working paper series no 1096 / s eptember.
- 101-Hamza, Hichem.(2015). *Determinants of Liquidity Risk in Islamic Banks: A Panel Study*, EJBM-Special Issue :Islamic Management and Business, Vol 7, No.16 (Special Issue),
- 102-Hoffmann, Paolo Saona.(2011) *Determinants of the Profitability of the US Banking Industry*. International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 22; December
- 103- Havrylchyk, Paris.(2010). *Profitability of foreign and banks in Central and Eastern Europe does the domestic mode of entry matter*, Emilia Jurzyk, Department of Economics and LICOS, KU
- 104-Huizinga, Harry.(1998) *Determinants of commercial bank interest margins and profitability some international evidence*. Development Research Group, The World Bank, and Development Research Group
- 105-Hyderabad, idrbt.(2013). *Interest rate risk Modelling for bank*, institute for Development and research in banking technology

106-Iasb, Iascf, (2006), *International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Presentation*, IFRSs International Accounting Standard Committee Foundation, London, <http://www.iasb.org>, United Kingdom

107-Ihnatov, Iulian.(2015) *Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems*. Procedia Economics and Finance.

108-Ioan, Trenca.(2009) . *policies of commercial banks liquidity management in the crisis context*, University, Faculty of Economics and Business Administration, Romania, E-mail:ioan.trenca@econ.ubbcluj.ro, Phone: 0040264418652

109-Jensen, Jesper.(2001). *Shareholder Value in Banks*, Aarhus university, business & social sciences

110-Jusoff, Kamaruzaman.(2011) *Determinant of Islamic Banking Institutions' Profitability in Malaysia*. World Applied Sciences Journal.

111-Kania, Ewa.(2014). **Interest rate risk management**. Department of Banking, Wroclaw university of economics

112-karani, Ruben Maina.(2014) *the effect of liquidity management of commercial bank in Kenya*, school of business, the university of Nairobi

113-Kaufman, George.(.) *measuring and managing interest rate risk*. university Chicago

114-Kavitha, N.(2012) *assessment - asset and liability management of scheduled commercial bank in india*. International Journal of Marketing and Technology. Volume 2, Issue 4.

115-Kilani, Qais.(2011) *determinants of bank profitability evidence from jordan*, international journal of academic research vol,3 no,4 july

116-Kiley , Micheal.(2000). *Stock Prices and fundamentals in a production economy* . Research in Federal Reserve Board , Washington. USA,202.452.2448

117-Klein, Peter.(2012). *Who is in charge? A property rights perspective on stakeholder governance*, University of Missouri, USA and Norwegian School of Economics, Norway

118-Koslowski, Peter.(2000) *The Limits of Shareholder Value*, Journal of Business Ethics 27: 137–148

119-Kosmidou, Kyriaki.(2008) *The determinants of banks' profits in Greece* during the period of EU financial integration. Managerial Finance, Vol. 34 Iss: 3.

120- Klapper, Berger.(2005). *Corporate Governance and Bank Performance: A Joint Analysis of the Static, Selection, and Dynamic Effects Domestic, Foreign, and State Ownership*, Wharton Financial Institutions Center

121-López, Manco.(2018). *Risk assessment methodology: implementation of duration gap in corporate portfolios in order to reduce the systemic risk*, Estudios Gerenciales vol. 34, N° 146, , 34-41

122-Malede, Mitku.(2014) *Determinants of Commercial Banks Lending: Evidence from Ethiopian Commercial Banks*, European Journal of Business and Management, Vol.6, No.20,

123-Mamati, Moses.(2017). *effect of asset liability management on liquidity risk of micro-finance bank*, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. V, Issue 10, October

124-Micheal, Joseph.(2017) *Liquidity management and banks performance in Nigeria*, Issues in Business Management and Economics Vol.5 (6), pp. 88-98 December

125-Milanova, Emilia.(2010). *Market Risk Management in Banks – Models For Analysis And Assessment*. Economics and Organization Vol.7, No 4, pp. 395 – 410.

126-monea, mirela.(2011). *analysis of incom, expenses and profitability in banks*, Annals of the University of Petroșani, Economics, 11(4), 199-206

127-Muda, Muhamad.(2013). *Comparative Analysis of Profitability Determinants of Domestic and Foreign Islamic Banks in Malaysia*. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 3, pp.559-569.

128-Naceur, Samy Ben.(2016) *The Impact of Capital Requirements on Banks' Cost of Intermediation and Performance: The Case of Egypt* Université du 7 Novembre. Tunisia.

129-Nelson, Jon.(2007) *Fair Value Measurements* working Paper, International Accounting Standards Board,

130-Novicky, Lina.(2014). *Assessment of banks asset and liability management: problems and perspectives (case of Lithuania)*, Procardia - Social and Behavioral Sciences 1082 – 1093

131-Oladele, Kolawole.(2013) *The Determinants of Value Creation in the Nigerian Banking Industry: Panel Evidence*, International Journal of Business and Social Science Vol. 4 No. 3; March

132-Oladele, Olugbenga.(2013) *The Determinants of Value Creation in the Nigerian Banking Industry: Panel Evidence*. International Journal of Business and Social Science Vol. 4 No. 3; March.

133-Osuka,Bo.(2013) *the determinants of financial of quoted bank in nigeriaa study of selected deposti money banks*, International Journal of Education and Research Vol. 1 No. 10 October

134-Papaioannou, Michael.(2006). *Exchange Rate Risk Measurement and Management: Issues and Approaches for Firms*, IMF Working Paper, WP/06/255

135-Petraitytė, Indrė.(2014). *Assessment of banks asset and liability management: problems and perspectives (case of Lithuania)*. Procedia - Social and Behavioral Sciences. Vilnius University, Saulėtekio ave. 9, Vilnius 10222, Lithuania

136-Qin, Pastory, D.(2012). *Comparative Analysis of Commercial Banks Liquidity Position: The Case of Tanzania*. International Journal of Business and Management, May, Vol. 7, No. 10, pp. 134-141.

137-Rachev, Svetlozar.(2017)_*Asset Liability Management*, hector school of engineering and management university fridericana karlsruhe

138-Ramaswamy, Shanmugam.(2014) *non -linear relationships of key determinants in influencing the share price of india largest public sector bank..* International Journal of Economics, Commerce and Management United Kingdom Vol. II, Issue 3.

139-Rasiah, Devinaga.(2010).*Theoretical Framework of Profitability as Applied to Commercial Banks in Malaysia.* European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences Issue 19, pp.74-97.

140-Rock,blak.(2004). *Understanding Duration*.working paper

141- Rachdi, Houssem.(2013). *What Determines the Profitability of Banks During and before the International Financial Crisis? Evidence from Tunisia*, International Journal of Economics, Finance and Management, VOL. 2, NO. 4, Jun-July

142-Roman, Angela.(2013) *an empirical analysis of the determinants of bank profitability in romania.* annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 15(2) 580-593

143-Roman, Yuliy.(2010)_*Asset-Liability Management: An Overview*, Funds Management and Banking Department Bank of Canada Ottawa, Ontario, Canada K1A 0G9
yromanyuk@bankofcanada.ca

144-Ryan, Ronald.(2013). *The Evolution of Asset/Liability Management*, The Research Foundation of CFA Institute Literature Review

145-Ryu, Lisa.(2005). *The Sensitivity of Bank Net Interest Margins and Profitability to Credit, Interest-Rate, and Term-Structure Shocks Across Bank Product Specializations*, Working Paper

146-Sastry, V. N.(2012) *analysis Asset-liability management data of banks*, School of Management Studies

147-Sekoni, Abiola.(2015) *The Basic Concepts and Feature of Bank Liquidity and Its Risk*, International Islamic University Malaysia

148-Shahchera, Mahshid.(2012) *The Impact of Liquidity on Iranian bank profitability* .money and economy,vol 7,no 1

149-Shahchera, Mahshid.(2012). *The Impact of Liquidity Asset on Iranian Bank Profitability*, International Conference on Management, Behavioral Sciences and Economics Issues (ICMBSE'2012) Penang, Malaysia

150-Sironi, Res.(2008). *Interest rate risk duration gap model*, working paper

151-Skinner, Frank .(2013) *Pricing and Hedging Interest and Credit Risk Sensitive Instruments Butterworth-Heinemann*

152-Sloan, Richard.(2002), *Implied Equity Duration: A New Measure of Equity Risk*, University of Michigan Business School

153-Soumadi, Mustafa.(2012).*growth strategy and bank profitability: case of housing bank for trade & finance* European Scientific Journal October edition vol. 8, No.22 ISSN: 1857 – 7881

154-Srae, David.(2012). *Banks Exposure to Interest Rate Risk and The Transmission of Monetary Policy*,Toulouse School of Economics

155-Svensson,carl.(2017). *On the risk relation between Economic Value of Equity and Net Interest Income*. KTH Royal Institute of Technology

156-Swamy, Vighneswara.(2013). *Management of Interest Rate Risk in Indian Banking*, Department of Finance, IBS-Hyderabad

157-Tariq, Hussain.(2013) *Determinants of Commercial Banks Profitability: Panel Data Evidence from Pakistan*. Research Journal of Finance and Accounting. Vol.4, No.10.

158-Trujillo-Ponce, A. (2013). *What Determines The Profitability of Banks? Evidence From Spain*. Sevilla: Pablo de Olavide University, Spain, pp.1-35.

159-Tulsian, Monica.(2015) *Profitability Analysis*. IOSR Journal of Economics and Finance. Volume 3, Issue 2. Ver. I.

160-Umarani,R.(2015). *an analysis of asset-liability management indian banks*. International Journal of Business and Administration Research Review Vol. 1 Issue.11, July – Sep

161-uremadu, Sebastian.(2012) *Bank Capital Structure, Liquidity and Profitability Evidence from the Nigerian Banking System*. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Volume 2, Issue 1 Vol. II, Issue 10, Oct

162-Vaidyana,v.(1999). *Asset-liability management: Issues and trends in Indian context*,ASCI journal of management 29(1). 39-48

163-van der, Brendan.(2010). *Bank Liquidity Management*, University at Albany, State University of New York

164-Vij, Madhu.(2016). *managing gap: a case study approach to asset and liability management of bank*, The Journal of Business Perspective • Vol. 9 • No.1. January-March

165-Vivian, Akani.(2018). *Theoretical Perspectives of Earnings, Profitability and Asset Quality in Banking: Descriptive Evidence from Nigeria Economy*, World Journal of Finance and Investment Research Vol. 3 No.1 ISSN 2550 – 7125 www.iiardpub.org

166-Wang, John. Zhou (2012). *analyze banking efficiency from an international perspective*, Issues in Information Systems, Volume 13, Issue 1, pp. 371-381

167-Yagam, Selvavina.(1995). **financial analysis of banking institutions**

168-Yang, Xi.(2009). *Asset-Liability Management Modelling with Risk Control by Stochastic Dominance*, Technical Report ERGO-09-002, January 15th.

169- Zhou, Hasan.(2006). *Bank Ownership and Efficiency in China:*

What Will Happen in the World's Largest Nation, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC 20551 U.S.A

Abstract

The aim of this study was to highlight one of the important influences on banking activity, which is the risks related to interest rate changes as they play an essential role in the subject of investment. Thus affecting the value of the money whether in the form of assets or bank liabilities and how to deal with this type of risk for the purpose of maintaining the bank's integrity where the management of the sensitivity of the arabage became an important part of the banks in the management of funds during recent years as a result of unexpected changes in interest rates in Market. The study was based on the applied aspect of the published financial reports and statements of a group of commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange, which were selected based on the availability of data for the duration of the study (2005-2017) and used a range of financial indicators. The gap indicators, the term gap, the net interest margin, the financial performance indicators of the return on assets, the return on equity and Cash balance ratio and trading ratio and the statistical programs using the Excel, spss and amos.

The study came out with a series of conclusions, the most important of which is that changes in interest rates affect the values of assets and liabilities in the bank's balance sheet and thus affect the value of the bank and Balance sheet management is a key factor in ensuring the bank's business and continuity and is a mechanism for addressing the risks faced by the bank due to the lack of matching of assets and liabilities due to liquidity or changes in interest rates.

The recommendations of this study came the need for banks to study the balance sheet paragraphs to determine the sensitivity in all the paragraphs of assets and liabilities for the fluctuation of the interest rate and determine the value of the gap for the balance sheet and the extent of the impact on the net interest margin and banks in particular to make great efforts To face all types of risk and to have a comprehensive risk management strategy without affecting the bank's capital, thereby improving the bank's financial performance .

Keywords: managing Earnings sensitivity, Interest rate risk management, Duration, Duration Gap, Financial performance, Economic value.

ملحق رقم (1) كشف الموجودات الحساسة لسعر الفائدة

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
بغداد	226,235,331,000	230,819,981,000	213,606,525,000	250,284,775,000	555,306,609,000	752,604,147,000	603,045,404,000
التجاري	130,446,105,069	57,031,805,711	62,554,112,417	58,911,496,181	29,830,672,730	43,142,896,711	109,753,414,148
الشرق الاوسط	129,573,340,864	158,605,221,401	191,259,555,094	232,950,467,619	419,543,127,716	486,290,411,830	558,566,064,063
الاستثمار	97,467,036,086	157,582,125,000	122,532,888,000	146,785,494,000	174,807,846,000	225,236,328,000	271,982,139,000
الاهلي	45,821,610,152	35,409,723,329	46,374,121,000	51,729,610,000	68,876,091,000	86,336,704,000	159,038,638,000
الانتمان	162,543,477,804	185,189,654,089	186,445,555,738	172,162,948,516	171,716,739,838	222,505,663,690	205,406,055,000
الموصل	18,090,189,922	24,830,684,330	95,946,099,337	158,726,078,822	186,364,535,621	144,003,260,531	202,235,641,101
بابل	62,861,045,014	56,666,489,322	61,904,910,993	94,910,932,331	136,377,173,248	151,160,505,155	183,054,952,226
الخليج	27,346,628,144	45,492,347,859	64,658,367,379	87,177,636,277	89,719,421,303	111,192,138,486	163,812,358,273
سومر	22,200,561,431	21,814,666,639	29,449,907,508	63,067,109,302	69,016,654,851	104,585,097,995	139,085,061,000
اسم المصرف	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
بغداد	949,647,184,000	1,222,882,336,000	992,635,642,673	1,132,676,653,000	736,872,932,000	64,650,440,000	
التجاري	139,714,211,671	195,760,305,126	141,752,163,477	154,475,606,207	112,753,855	94,387,948	
الشرق الاوسط	661,244,283,357	628,838,367,594	537,631,816,730	451,150,144,000	400,945,110	515,405,000	
الاستثمار	339,425,726,000	475,633,453,000	520,920,062,000	485,141,384,000	529,884,848,000	504,559,470	
الاهلي	325,137,397,000	498,639,127,483	575,049,124,944	495,512,034,018	124,991,656,185	134,626,682,981	
الانتمان	189,622,692,000	199,126,869,000	202,922,176,000	295,108,276,000	76,493,496	135,453,715	
الموصل	406,688,612,404	472,332,524,126	257,201,517,957	139,029,547,519	285,626,186,074	267,212,814,591	
بابل	246,834,140,273	262,658,330,363	225,633,225,653	147,029,772,919	219,398,628,684	145,888,690,971	
الخليج	327,436,305,516	609,960,514,172	610,700,186,252	525,227,192,863	452,462,724,926	406,066,444,265	
سومر	223,132,798,000	290,871,831,000	248,284,699,826	322,005,310,000	108,239,542,964	95,055,592,262	

الملحق (2) المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
158,952,369	159,197,943	150,521,644	165,100,677,114	61,450,133,720	47,963,742,212	31,389,902,743	بغداد
33,492,322,620	25,636,294,402	29,143,498,520	47,315,369,832	16,793,960,322	5,914,831,050	4,767,035,033	التجاري
2,416,497,147,373	270,990,888,004	258,288,218,873	230,044,564,175	161,778,160,593	93,485,155,200	25,817,100,073	الشرق الاوسط
100,520,050	74,466,658	62,150,044	50,441,864	39,922,721	29,718,631	34,826,344	الاستثمار
28,983,634	41,417,234	30,641,358	25,761,189	11,107,257	8,315,470,287	21,850,766,917	الاهلي
76,404,314	83,040,099,897	87,338,241,294	86,375,371,196	62,302,088,147	37,882,038,727	25,651,047,169	الانتمان
30,138,294,891	16,968,263,971	15,662,849,366	14,808,140,172	3,877,173,098	2,181,364,274	1,722,994,793	الموصل
104,164,497,106	97,161,581,952	83,366,215,698	50,128,547,210	29,548,799,050	22,658,957,611	25,999,816,495	بابل
108,371,601,434	105,697,158,739	99,994,006,284	78,379,042,005	50,384,648,300	16,679,187,596	7,616,243,290	الخليج
120,750,445	19,939,698,619	12,423,706,252	8,644,656,143	6,105,289,189	3,567,117,297	2,022,823,218	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	322,939,299	417,019,408	350,649,081	236,310,999	250,886,710	196,310,888	بغداد
	32,895,927	33,625,941	34,400,512,136	36,615,481,404	33,262,401,140	29,638,013,065	التجاري
	186,532,708	155,778,775	204,057,975,525	241,573,595,516	330,111,113,240	341,729,907,522	الشرق الاوسط
	170,008,129	155,906,754	147,551,861	158,475,502	181,694,990	122,179,955	الاستثمار
	217,478,581	45,755,466	68,208,147	95,910,182,217	101,308,288,669	45,157,758	الاهلي
	27,660,341	31,366,904	40,491,155	179,273,022	200,036,850	213,978,425	الانتمان
	14,445,953,537	11,211,047,555	12,498,936,713	14,239,884,181	76,139,754,104	71,619,966,841	الموصل
	10,811,179,654	40,042,909,034	74,691,970,071	84,466,728,054	129,128,309,472	128,938,763,789	بابل
	191,007,779,585	219,066,367,837	237,900,414,631	236,943,418,928	203,641,069,243	132,485,523,559	الخليج
	43,501,288	40,830,807	47,896,631	38,466,172	155,873,893	36,376,545	سومر

ملحق (3) كشف الموجودات الكلية

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
875,267,336,000	961,062,610,000	802,194,113,000	542,911,440,000	363,724,586,000	331,209,583,000	318,090,429,000	بغداد
247,446,396,459	204,163,838,149	208,304,265,378	204,674,371,349	213,176,856,295	164,594,170,638	155,584,802,422	التجاري
668,017,284,736	580,125,543,187	557,540,022,098	569,667,612,693	406,782,968,680	299,385,631,368	319,496,069,215	الشرق الاوسط
327,719,084,000	246,091,571,000	191,558,025,000	158,171,718,000	131,112,403,000	167,731,022,000	138,577,952,289	الاستثمار
184,664,516,000	107,558,290,000	94,052,910,000	70,563,773,000	51,192,450,000	43,925,751,126	64,006,501,220	الاهلي
444,122,919,000	594,931,934,359	363,961,161,693	337,992,826,946	359,329,223,523	357,423,459,169	213,869,681,163	الانتمان
258,603,105,014	186,010,790,693	205,310,508,845	205,984,854,404	112,973,527,939	90,371,936,577	79,855,282,310	الموصل
271,377,273,068	201,242,641,577	168,521,549,399	122,436,989,388	82,455,758,710	74,829,421,923	69,870,250,829	بابل
354,046,282,299	272,031,632,749	258,650,056,326	239,984,991,213	141,855,589,170	81,847,073,831	45,733,265,770	الخليج
168,098,367,000	119,936,262,516	94,982,200,383	77,531,702,034	47,219,951,235	38,077,432,730	24,890,264,275	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	1,090,152,647.00	1,200,424,117.00	1,549,536,698,000	1,827,505,325	1,764,904,558,000	1,300,654,984,000	بغداد
	460,616,311.00	423,819,261.00	414,889,153,817.00	449,272,568,429	334,843,250,328	293,436,517,502	التجاري
	770,690,000.00	633,833,084,000.00	675,123,601,662.00	683,076,386,655	774,180,018,936	818,969,589,919	الشرق الاوسط
	573,706,556,000.00	426,483,569,000.00	551,734,351,000	558,655,517	520,596,472,000	378,276,838,000	الاستثمار
	603,213,751,000.00	578,847,033,000.00	636,764,691,306,000.	615,235,071,804	542,453,293,966	337,248,548,000	الاهلي
	476,638,010.00	51,338,299,000.00	618,517,845,000	625,187,059,000	602,995,583,000	561,579,222,000	الانتمان
	409,407,169,153	410,055,008,175	365,030,335,301	348,145,109,350	560,875,574,786	472,979,957,739	الموصل
	328,532,782,679	344,486,645,055	358,698,930,611	312,027,435,860	328,166,929,674	303,653,144,370	بابل
	603,312,989,740.00	802,022,034,419.00	810,971,493,477.00	816,478,697,199	781,479,239,060	424,766,297,564	الخليج
	390,176,183,000.00	35,177,288,000.00	369,215,617,000.00	419,761,171,000	310,658,826,000	270,188,999,000	سومر

ملحق (4) كشف صافي الربح قبل الضريبة

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
24,972,265,000	16,211,209,000	18,617,517,000	21,948,977,000	22,496,776,000	9,694,202,000	2,371,985,000	بغداد
7,979,643,369	13,934,450,028	4,288,446,602	4,263,376,063	2,407,306,994	2,100,698,198	1,659,965,025	التجاري
21,625,805,198	10,075,460,896	12,230,702,069	14,027,457,955	16,196,148,887	5,682,577,204	11,097,363,180	الشرق الاوسط
11,678,862,000	10,466,715,000	5,419,037,000	9,208,192,000	9,680,381,000	497,789,000	6,000,491,933	الاستثمار
2,904,494,000	1,351,558,000	696,561,000	3,510,884,000	1,852,259,000	742,895,003-	1,808,593,951	الاهلي
18,531,525,000	9,676,695,765	8,956,403,370	18,467,964,858	21,979,679,203	14,275,317,778	6,440,653,390	الانتمان
12,557,056,609	12,027,937,292	8,070,651,613	7,586,873,115	5,042,210,610	2,732,722,613	1,942,799,382	الموصل
5,799,217,166	5,000,098,428	4,307,319,555	6,538,424,663	4,728,713,325	3,574,513,725	2,321,964,720	بابل
12,470,337,405	6,161,760,788	8,019,160,152	15,411,634,473	4,953,399,242	2,709,435,537	1,489,248,572	الخليج
2,963,400,000	5,762,880,250	5,168,185,733	1,018,222,037	1,615,684,488	1,265,545,572	1,116,930,142	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	9,454,532.00	26,801,406.00	13,260,673.00	32,847,000	38,797,071,000	29,637,502,000	بغداد
	11,507,324.00	8,499,841.00	8,109,355,097.00	10,462,291,179	10,689,347,072	14,310,014,401	التجاري
	578,721,000.00	14,132,964.00	2,432,663,000.00	4,291,058,636	24,467,634,443	28,588,411,577	الشرق الاوسط
	4,775,691,000	12,055,939,000.00	20,864,892,000.00	34,841,656	31,539,943,000	3,416,950,000	الاستثمار
	5,821,375.00	27,745,410,000.00	4,166,100,050.00	9,075,725,206	16,610,177,132	18,195,673,000	الاهلي
	9,050,300.00	638,155,000.00	13,914,149,000.00	16,016,080,000	13,746,219,000	25,280,166,000	الانتمان
	5,758,873,845	4,130,085,724	-571,424,898	2,170,701,429	45,516,688,927	19,130,237,319	الموصل
	11,245,521,968	9,068,970,103	5,327,962,286	5,744,344,890	4,901,084,536	5,877,045,274	بابل
	5,040,967,413.00	6,955,475,034.00	13,912,907,430.00	42,753,350,943	56,026,695,132	36,342,937,635	الخليج
	471,357,000.00	4,424,023,000	4,249,958,000	2,318,205	1,566,872,000	1,404,181,000	سومر

ملحق (5) كشف صافي الربح بعد الضريبة

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
20,958,120,000	13,669,420,000	15,802,020,000	21,417,201,000	19,753,567,000	8,408,648,000	1,838,526,000	بغداد
7,180,859,954	13,265,759,120	3,831,577,203	1,749,030,359	1,520,757,677	1,072,635,723	1,473,692,953	التجاري
18,453,235,704	8,627,332,075	11,707,089,059	13,952,202,955	14,451,376,258	5,154,522,204	10,436,184,148	الشرق الاوسط
9,918,450,000	8,902,008,000	4,595,326,000	8,082,463,000	8,108,898,000	24,889,000	4,980,234,429	الاستثمار
2,495,273,000	1,141,504,000	586,028,000	3,135,086,000	1,584,391,000	742,895,003-	1,579,019,112	الاهلي
15,732,702,000	9,676,695,765	8,956,403,370	18,467,964,858	21,979,679,203	14,275,317,778	6,440,653,390	الانتظام
10,673,498,118	10,223,746,698	6,908,477,781	6,448,563,443	4,361,512,178	2,322,814,221	1,660,677,165	الموصل
4,833,629,154	4,470,731,912	3,657,280,112	5,536,988,462	4,011,034,855	3,035,703,444	1,886,712,012	بابل
11,632,340,917	6,161,760,788	7,977,359,433	5,111,873,473	4,770,064,242	2,441,168,154	1,303,348,054	الخليج
2,518,890,000	4,898,448,210	4,392,957,873	865,488,731	1,421,802,349	1,075,713,737	950,854,768	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	7,404,953.00	20,009,291.00	5,716,622,000	27,780,658	32,066,680,000	25,099,377,000	بغداد
	10,050,154.00	7,577,912.00	8,109,355,097.00	9,214,518,386	8,877,001,724	13,216,647,101	التجاري
	685,442-	11,750,404,000	5,420,512,717	3,605,722,835	20,875,713,678	24,282,285,942	الشرق الاوسط
	3,995,915,000.00	10,179,137,000.00	17,498,695,000.00	28,877,485	26,802,265,000	1,383,021,000	الاستثمار
	2,857,958,000.00	23,501,801,000.00	2,295,381,442	7,050,644,140	13,874,430,379	15,415,475,000	الاهلي
	6,707,465.00	6,381,555,000.00	11,638,708,000.00	13,443,102,000	11,531,884,000	22,946,962,000	الانتظام
	4,895,038,845	3,522,197,716	5,714,248,980-	1,820,660,945	38,689,185,587	16,260,701,721	الموصل
	3,400,253,656	7,403,776,088	3,579,352,348	4,853,162,041	3,553,775,302	5,023,724,663	بابل
	4,230,107,006.00	5,870,759,034.00	986,903,430.00	36,146,585,353	47,451,841,795	30,856,990,864	الخليج
	399,872,000.00	3,036,540,000	3,612,484,000	1,970,475,000	1,331,841,000	11,935,530,000	سومر

ملحق (6) كشف حق الملكية

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
139,619,840,000	118,787,915,000	109,169,572,000	93,341,937,000	76,107,002,000	59,489,254,000	55,921,809,000	بغداد
135,184,629,395	94,538,893,067	84,150,645,064	67,053,088,121	65,304,007,263	63,776,569,227	62,661,419,493	التجاري
137,899,379,151	84,098,352,240	75,547,214,715	63,840,125,656	50,449,023,707	35,782,810,742	27,359,511,544	الشرق الاوسط
9,918,450,000	8,902,008,000	4,595,326,000	8,082,463,000	8,108,898,000	24,889,000	4,980,234,429	الاستثمار
2,495,273,000	1,141,504,000	586,028,000	3,135,086,000	1,584,391,000	742,895,003-	1,579,019,112	الاهلي
15,732,702,000	9,676,695,765	8,956,403,370	18,467,964,858	21,979,679,203	14,275,317,778	6,440,653,390	الانتظام
10,673,498,118	10,223,746,698	6,908,477,781	6,448,563,443	4,361,512,178	2,322,814,221	1,660,677,165	الموصل
4,833,629,154	4,470,731,912	3,657,280,112	5,536,988,462	4,011,034,855	3,035,703,444	1,886,712,012	بابل
11,632,340,917	6,161,760,788	7,977,359,433	5,111,873,473	4,770,064,242	2,441,168,154	1,303,348,054	الخليج
2,518,890,000	4,898,448,210	4,392,957,873	865,488,731	1,421,802,349	1,075,713,737	950,854,768	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	276,942,042.00	282,821,705.00	268,488,373,000.00	292,419,198	291,262,414,000	207,252,848,000	بغداد
	291,808,794.00	281,941,053.00	274,201,298,497.00	284,385,241,180	196,579,178,046	143,200,259,288	التجاري
	261,626,000.00	272,093,538,000.00	276,967,572,232.00	3,070,744,411,660	202,779,595,209	187,746,192,328	الشرق الاوسط
	3,995,915,000.00	10,179,137,000.00	17,498,695,000.00	28,877,485	26,802,265,000	1,383,021,000	الاستثمار
	2,857,958,000.00	23,501,801,000.00	2,295,381,442	7,050,644,140	13,874,430,379	15,415,475,000	الاهلي
	6,707,465.00	6,381,555,000.00	11,638,708,000.00	13,443,102,000	11,531,884,000	22,946,962,000	الانتظام
	4,895,038,845	3,522,197,716	5,714,248,980-	1,820,660,945	38,689,185,587	16,260,701,721	الموصل
	3,400,253,656	7,403,776,088	3,579,352,348	4,853,162,041	3,553,775,302	5,023,724,663	بابل
	4,230,107,006.00	5,870,759,034.00	986,903,430.00	36,146,585,353	47,451,841,795	30,856,990,864	الخليج
	399,872,000.00	3,036,540,000	3,612,484,000	1,970,475,000	1,331,841,000	11,935,530,000	سومر

ملحق (7) كشف الإيرادات

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
55,512,261,000	40,638,756,000	40,491,087,000	43,799,398,000	32,256,310,000	17,695,508,000	9,558,983,000	بغداد
13,564,278,567	15,932,084,490	16,078,369,341	25,772,952,246	21,571,299,801	11,927,737,583	4,782,388,968	التجاري
46,927,367,898	32,174,563,554	36,140,410,199	44,448,836,042	39,128,315,326	18,011,633,309	20,086,761,232	الشرق الأوسط
23,642,722,000	21,163,046,000	13,965,380,000	21,840,623,000	19,089,744,000	13,451,656,000	10,447,638,723	الاستثمار
12,815,505,000	7,321,202,000	6,469,587,000	8,158,790,000	7,394,138,000	3,783,834,128	3,082,632,552	الاهلي
38,894,848,000	20,748,213,426	24,665,258,989	38,379,073,521	37,111,834,739	33,896,656,330	11,848,396,097	الانتظام
19,810,751,360	17,253,267,119	12,863,741,519	11,538,911,418	7,919,759,781	49,327,047,794	3,400,185,468	الموصل
17,921,690,950	14,452,670,085	12,960,567,781	12,071,887,222	8,634,359,233	5,889,779,746	5,360,306,001	بابل
27,823,428,596	20,605,952,632	21,332,315,833	28,120,156,038	12,169,876,775	5,927,998,918	3,383,163,990	الخليج
8,512,301,000	6,292,325,490	8,292,074,303	4,310,668,682	3,893,562,652	2,832,110,506	2,336,878,104	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	54,133,718.00	73,620,067.00	79,462,590,000.00	76,046,364	84,520,056,000	62,583,020,000	بغداد
	15,932,084,490.00	16,078,369,341.00	25,772,952,246.00	21,571,299,801	11,927,737,583	4,782,388,968	التجاري
	26,884,543.00	35,601,024,000.00	43,353,971,619.00	35,934,905,389	55,806,874,118	57,899,691,412	الشرق الأوسط
	5,415,527,000.00	13,046,319,000.00	40,860,451,000.00	59,657,473	50,111,266,000	28,531,748,000	الاستثمار
	3,728,729,000.00	44,786,048,000.00	37,143,738,721.00	37,541,679,228	32,829,703,666	28,961,173,000	الاهلي
	14,699,842.00	1,074,702,000.00	23,168,480,000.00	26,483,059,000	30,881,699,000	34,035,907,000	الانتظام
	11,266,333,952	9,037,178,126	6,845,445,663	11,357,458,174	59,284,457,544	26,475,244,022	الموصل
	16,145,077,368	19,693,574,303	23,216,983,575	20,133,770,887	23,687,298,350	17,657,443,628	بابل
	25,950,299,587.00	26,083,010,606.00	64,702,770,831.00	81,400,977,625	87,494,815,267	57,691,863,081	الخليج
	12,573,481,000.00	11,479,106,000	12,731,329,000	15,015,338,000	44,462,651,000	22,810,765,000	سومر

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
699,368,971,000.00	804,688,378,000.00	661,618,527,000.00	404,177,095,000.00	255,474,271,000.00	242,317,153,000.00	246,127,336,000.00	بغداد
83,430,122,075.00	80,272,452,103.00	86,892,770,560.00	89,338,055,340.00	96,559,182,167.00	78,863,914,707.00	84,418,155,267.00	التجاري
505,117,764,165.00	463,327,210,550.00	452,515,342,363.00	431,100,483,855.00	333,057,282,533.00	239,348,107,400.00	276,542,521,404.00	الشرق الاوسط
187,225,119,000.00	139,014,126,000.00	118,951,666,000.00	99,825,369,000.00	76,236,508,000.00	119,522,182,000.00	86,152,855,294.00	الاستثمار
75,720,087,000.00	51,706,265,000.00	40,308,484,000.00	37,519,122,000.00	21,816,120,000.00	13,562,802,206.00	28,347,459,342.00	الاهلي
261,062,827,000.00	430,018,107,630.00	222,578,040,793.00	210,988,910,837.00	252,885,472,970	305,533,420,405	174,506,927,918	الائتمان
156,589,970,123.00	151,794,581,450.00	167,721,436,677.00	142,738,008,351.00	84,335,345,595.00	61,457,225,966.00	49,283,439,905.00	الموصل
161,756,448,836	136,761,210,843	109,872,220,579	79,380,297,129	44,967,322,313	35,947,132,675	34,432,473,030	بابل
216,937,195,119.00	190,009,726,077.00	187,469,559,369.00	165,752,111,737.00	106,116,092,813.00	54,007,593,010.00	18,793,200,802.00	الخليج
51,778,454,000.00	38,595,640,063.00	29,020,893,995.00	22,477,021,979.00	16,767,931,790.00	13,465,081,629.00	7,635,955,593.00	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	705,572,892,000.00	680,048,306,000.00	897,310,898,000.00	1,491,599,288.00	1,393,584,250,000.00	1,046,719,009,000.00	بغداد
	134,227,044.00	121,221,799.00	90,506,262,034.00	121,063,102,866.00	96,691,418,365.00	112,077,560,154.00	التجاري
	324,584,000.00	251,839,261.00	331,665,994,322.00	358,117,941,092.00	551,856,183,588.00	615,784,212,672.00	الشرق الاوسط
	245,005,724,000.00	254,003,297,000.00	260,109,892,000.00	256,735,897.00	283,287,759,000.00	193,308,065,000.00	الاستثمار
	183,885,472,000.00	148,099,533,000.00	267,565,700,038.00	337,379,957,077.00	360,328,792,951.00	154,837,515,000.00	الاهلي
	144,170,024.00	179,282,330,000.00	162,043,183,000.00	311,749,827.00	380,529,864,000.00	354,914,757,000.00	الائتمان
	10,069,023,867.00	91,856,988,609.00	75,425,124,441.00	71,464,617,712.00	269,410,391,227.00	242,406,948,560.00	الموصل

	37,264,865,664	57,253,053,134	99,943,500,282	112,649,874,913	165,532,372,462	188,920,895,932	بابل
	265,803,562,818.00	427,200,844,364.00	409,220,684,788.00	455,212,133,539.00	417,143,122,798.00	260,779,664,078.00	الخليج
	89,771,184,000.00	67,663,355,000.00	92,153,819,000.00	135,693,685,000.00	105,254,247,000.00	104,957,333,000.00	سومر

ملحق (8) كشف مجموع الودائع

ملحق (9) كشف مجموع القروض والاستثمارات

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
331,123,021,000	310,320,938,000	240,820,347,000	262,725,623,000	137,647,748,000	96,282,205,000	135,736,086,000	بغداد
116,239,478,913	133,948,343,866	166,184,203,346	136,468,235,496	162,126,476,713	118,683,132,431	31,526,211,223	التجاري
194,110,389,691	151,083,066,172	140,866,174,450	203,114,757,665	167,951,650,351	118,561,343,933	184,810,585,369	الشرق الاوسط
119,382,565,000	79,573,394,000	21,957,970,000	12,074,515,000	24,172,055,000	44,447,719,000	81,256,478,203	الاستثمار
65,390,077,000	47,194,415,000	36,130,748,000	24,749,981,000	7,437,708,000	14,148,489,084	19,959,379,005	الاهلي
235,927,807,000	369,828,013,840	184,218,922,002	148,572,721,336	174,485,441,164	173,281,593,334	69,668,795,764	الائتمان
88,856,072,062.00	73,358,921,333.00	65,587,938,589.00	20,851,229,575.00	19,908,383,124.00	24,388,439,792.00	18,180,924,421.00	الموصل
38,269,088,810	12,625,549,576	9,796,861,026	11,694,709,930	21,066,523,418	24,992,144,741	25,450,550,449	بابل
196,740,045,724	145,423,322,550	167,253,527,171	147,725,740,372	73,370,452,813	32,188,102,069	15,795,463,208	الخليج
76,754,827,000	50,388,093,006	48,079,132,318	21,142,868,711	14,089,342,799	19,029,243,393	17,069,766,076	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	19,214,768,000	203,931,067,000	520,634,914,000	681,721,422	618,361,646,000	376,383,335,000	بغداد
	328,160,940	301,222,881	240,251,920,470	287,417,493,068	116,808,616,953	130,273,906,253	التجاري
	110,485,000	115,991,397	140,503,613,335	214,724,856,814	225,843,358,658	240,823,428,190	الشرق الاوسط
	23,857,601,027	120,384,001,000	160,673,933,000	165,472,473,438	248,413,351,000	183,961,792,000	الاستثمار
	135,978,698,000	126,298,064,000	186,584,546,431	179,133,025,919	148,323,528,479	69,436,782,000	الاهلي
	327,207,353	333,306,100	306,707,076,000	409,947,300,000	394,042,434,000	366,434,709,000	الائتمان
	173,463,860,907.00	172,318,429,355.00	156,906,813,787.00	170,732,552,654.00	168,327,087,315.00	219,950,339,906.00	الموصل
	105,265,598,254	138,749,987,596	148,043,242,854	167,843,650,278	175,516,620,728	34,852,228,992	بابل
	221,817,527,466	288,781,547,304	467,583,944,362	323,407,197,403	305,803,291,887	185,327,000,273	الخليج
	96,076,807,000	108,901,066,000	118,539,890,000	1,653,060,826	106,982,412,000	76,202,293,000	سومر

ملحق (10) كشف القروض

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
145,657,941,000	180,781,791,000	77,621,978,000	45,576,096,000	52,663,889,000	43,295,376,000	63,040,661,000	بغداد
829,146,550	359,656,116	6,659,091,547	10,132,632,341	23,282,182,846	25,170,336,741	21,719,746,292	التجاري
188,852,690,664	142,380,805,852	63,798,697,945	15,516,842,118	16,905,176,721	20,004,757,686	25,075,367,744	الشرق الاوسط
116,150,555,000	75,774,088,000	20,524,122,000	10,741,096,000	22,868,636,000	42,637,447,000	49,901,774,958	الاستثمار
49,054,318,000	35,648,124,000	16,398,748,000	9,430,275,000	6,998,395,000	7,025,743,890	3,458,433,803	الاهلي
9,633,019,000	13,085,635,729	11,076,543,891	4,784,059,965	18,701,779,793	22,892,931,963	27,530,428,842	الائتمان
82,557,864,856	64,473,888,761	60,414,194,951	15,835,160,937	15,130,572,757	19,975,429,425	14,167,914,054	الموصل
35,226,363,580	10,769,038,692	8,081,331,991	7,639,910,274	17,596,612,932	23,167,660,135	25,414,706,586	بابل
67,135,089,722	35,260,803,563	31,726,085,538	17,821,105,330	14,233,572,734	14,222,551,874	7,728,699,071	الخليج
75,548,883,000	49,182,148,795	46,974,159,015	16,750,012,778	11,857,924,079	15,065,824,673	16,756,347,356	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	14,560,262,000	195,066,079,000	261,797,030,000	226,699,673.00	208,184,136,000	137,255,287,000	بغداد
	10,789,288	9,903,977	9,101,997,145	7,154,494,691	3,956,341,543	2,311,016,973	التجاري
	100,252,000	113,713,062	140,501,335,000	187,865,081,586.00	206,777,862,361	197,335,847,190	الشرق الاوسط
	118,712,027	103,401,279,000	123,741,613,000.00	165,468,683,000.00	244,163,323,000.00	180,576,422,000.00	الاستثمار
	134,355,735,000	124,682,911,000	184,042,463,507	165,327,058,647.00	115,537,922,145	67,493,270,000	الاهلي
	19,115,000	2,930,754	67,076,000	1,227,300,000.00	2,472,434,000	7,319,921,000	الائتمان
	110,982,265,176	173,463,860,907	4,328,796,579	165,153,756,075	153,389,710,736	202,276,225,660	الموصل
	104,809,661,457	138,294,050,799	146,357,623,470	166,173,353,332	172,531,642,618	31,810,704,812	بابل
	204,274,936,809	287,550,217,570	280,470,597,242	245,481,725,026.00	241,019,661,711	167,382,152,208	الخليج
	94,838,407,000	108,062,232,000	116,279,253,000	143,049,826.00	105,472,401,000	74,692,282,000	سومر

ملحق رقم (11) كشف النقد

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
457,387,463,000	571,822,356,000	477,684,631,000	204,708,679,000	160,942,636,000	187,524,605,000	163,194,670,000	بغداد
108,924,267,598	42,783,240,595	23,171,581,183	48,778,863,840	39,271,929,571	31,861,468,970	108,726,358,777	التجاري
369,713,373,399	343,909,605,978	355,744,429,771	217,433,625,501	174,354,378,373	138,600,463,715	104,497,973,120	الشرق الاوسط
155,831,584,000	149,462,240,000	154,283,724,000	136,044,398,000	99,664,252,000	114,944,678,000	47,565,261,128	الاستثمار
109,984,320,000	50,688,580,000	52,477,343,000	42,299,335,000	39,375,726,000	28,383,979,439	42,363,176,349	الاهلي
195,773,036,000	209,420,027,961	160,640,195,947	167,378,888,551	167,743,775,945	162,296,722,126	135,013,048,962	الائتمان
119,677,776,245	79,529,371,770	125,950,340,670	142,890,917,885	80,815,526,580	4,855,254,905	3,922,275,868	الموصل
147,828,588,646	140,391,466,463	128,295,841,257	87,271,022,057	44,308,298,061	33,498,829,187	37,446,338,428	بابل
96,677,268,551	75,931,334,923	57,993,335,765	69,356,530,947	50,424,794,645	31,269,795,985	19,617,929,073	الخليج
63,536,178,000	55,402,949,200	22,042,495,836	46,317,096,524	17,591,983,429	6,748,841,966	5,444,214,075	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	50,090,178,000	541,806,853,000	870,879,623,000	992,408,943,000	1,014,698,200,000	812,391,897,000	بغداد
	83,598,660	102,849,878	145,373,609,062	134,597,668,786	191,803,963,583	137,403,194,698	التجاري
	415,153,000	287,232,048	310,648,809,000	349,766,735,144	422,060,505,233	463,908,436,167	الشرق الاوسط
	385,847,443	426,483,569,000	361,399,771,000	355,451,379,000	231,470,130,000	158,849,304,000	الاستثمار
	270,947,981	308,745,185	311,469,570,511	409,722,066,297	383,101,205,338	257,644,127,000	الاهلي
	116,338,715	73,562,742	295,041,200,000	201,694,876,000	196,654,435,000	182,302,771,000	الائتمان
	156,230,549,415	112,162,325,167	134,700,750,940	92,047,761,882	318,942,813,390	204,412,386,744	الموصل
	41,079,029,514	81,104,577,885	672,149,449	59,459,872,321	90,126,687,745	215,023,435,461	بابل
	201,791,507,456	164,912,507,356	244,756,595,621	365,218,461,226	368,940,852,461	160,054,153,308	الخليج
	217,185,262	177,310,964	205,726,057,000	248,141,650,000	185,399,430,000	148,440,516,000	سومر

ملحق رقم (12) كشف الموجودات المتداوله

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
841,254,291,000	930,807,750,000	787,685,552,000	531,049,671,000	352,697,008,000	326,810,174,000	313,841,084,000	بغداد
245,896,682,650	202,627,642,605	205,481,716,220	198,581,004,491	210,228,348,624	161,571,796,687	152,354,975,639	التجاري
601,535,848,941	521,190,461,224	510,555,954,903	533,252,985,126	381,548,298,077	278,492,914,034	307,863,273,737	الشرق الاوسط
314,130,188,000	237,908,603,000	183,674,122,000	151,906,267,000	126,591,304,000	162,346,985,000	134,385,443,995	الاستثمار
180,676,890,000	103,692,661,000	90,974,745,000	68,345,143,000	50,354,421,000	43,057,763,986	63,056,439,737	الاهلي
442,925,852,000	593,600,121,041	362,222,201,951	336,143,875,474	357,389,429,198	355,206,362,441	211,459,849,315	الائتمان
251,145,759,796	178,332,208,285	199,482,178,521	200,832,732,301	108,990,867,260	86,489,329,666	76,516,558,738	الموصل
244,655,959,034	181,842,736,796	154,160,994,800	114,572,578,946	78,815,107,434	72,411,602,745	67,432,560,453	بابل
333,928,294,403	252,504,527,033	242,315,483,826	229,551,433,959	134,252,055,141	75,083,327,540	40,887,902,205	الخليج
158,976,895,000	112,397,753,441	87,736,502,214	70,873,926,497	40,682,149,024	34,839,370,758	23,997,264,606	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	939,879,339,000	1,042,904,322,000	1,493,192,477,000	1,770,087,708,000	1,708,093,725,000	1,257,407,835,000	بغداد
	442,634,633	409,079,484	9,101,997,145	447,846,894,285	333,245,269,275	291,632,986,090	التجاري
	439,925,000	350,191,055	578,091,374,172	589,241,205,224	686,717,620,052	746,692,089,033	الشرق الاوسط
	373,586,332	443,446,291	525,153,920,000	541,303,525,000	505,493,395,000	362,657,589,000	الاستثمار
	401,210,506	369,432,889	513,369,246,592	600,236,263,048	533,836,892,763	331,512,115,000	الاهلي
	471,774,680	499,924,167	61,559,077,000	622,321,210,000	600,088,233,000	558,682,149,000	الائتمان
	171,109,282,279	170,824,009,526	380,205,590,500	342,164,251,541	554,473,976,277	467,133,272,319	الموصل
	43,608,720,505	85,139,173,242	284,258,216,937	241,987,200,913	286,457,777,149	274,275,274,975	بابل
	321,903,610,951	456,911,576,297	760,989,596,237	764,140,233,237	739,693,298,451	401,601,546,920	الخليج
	269,559,035	229,538,771	342,143,490,000	399,909,659,000	293,893,734,000	253,384,233,000	سومر

ملحق (13) كشف المطلوبات المتداولة

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
714,124,128,000	823,723,683,000	674,993,481,000	431,078,953,000	274,385,370,000	263,081,589,000	259,123,168,000	بغداد
112,261,767,064	109,624,945,082	124,153,620,314	95,216,886,935	119,762,130,088	88,018,782,029	88,905,561,683	التجاري
516,439,448,141	484,308,048,828	471,207,186,281	495,100,020,414	345,645,243,277	259,205,204,783	288,213,911,309	الشرق الاوسط
210,611,410,000	157,636,376,000	129,035,582,000	111,125,280,000	92,162,045,000	136,546,368,000	107,891,087,500	الاستثمار
79,247,530,000	54,644,816,000	42,280,940,000	39,483,175,000	23,246,938,000	17,564,629,285	36,902,484,376	الاهلي
269,470,184,000	437,123,072,394	228,206,990,806	220,532,567,827	260,828,701,021	309,449,541,751	180,474,047,904	الائتمان
167,564,371,537	116,093,930,866	141,091,470,834	165,003,085,306	79,466,925,693	64,194,214,934	56,996,123,344	الموصل
162,105,960,179	139,504,528,471	110,483,534,721	79,799,235,912	45,556,731,729	37,801,224,265	36,416,566,895	بابل
222,545,566,284	195,333,841,624	189,238,392,100	190,854,856,749	110,182,176,728	55,055,749,404	32,948,389,147	الخليج
58,476,801,000	39,794,786,212	30,981,999,727	23,561,810,596	17,666,473,581	15,447,835,331	9,074,230,293	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	705,662,391,990	827,926,225,000	1,205,557,449,000	1,511,431,831,000	1,448,548,769,000	1,071,354,788,000	بغداد
	134,713,049	121,520,653	140,687,855,320	164,887,327,249	138,264,072,282	150,236,258,214	التجاري
	324,584,000	251,839,721	395,902,815,528	374,948,639,194	567,448,502,962	626,557,271,956	الشرق الاوسط
	248,065,207	256,063,204	267,105,967,000	268,942,090,000	329,502,136,000	255,924,832,000	الاستثمار
	183,885,756	162,017,067	275,368,264,753	351,805,884,522	373,912,126,000	182,588,103,000	الاهلي
	144,170,024	178,894,350	299,369,860,000	320,685,253,000	392,811,066,000	373,914,854,000	الائتمان
	101,634,041,908	92,419,830,961	94,978,443,334	78,027,772,921	292,928,947,152	247,680,483,432	الموصل
	38,964,865,664	57,790,053,134	111,503,523,259	120,044,283,560	165,887,395,598	189,335,419,691	بابل
	267,478,829,484	428,976,111,030	1,156,469,186,927	462,570,212,312	467,592,578,766	269,024,635,281	الخليج
	89,771,184	67,663,355	100,963,045,000	154,453,916,000	110,334,481,000	108,613,951,000	سومر

ملحق (14) كشف الاستثمارات

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
185,465,080,000	129,539,147,000	163,198,369,000	217,149,527,000	84,983,859,000	52,986,829,000	72,695,425,000	بغداد
115,410,332,363	133,588,687,750	159,525,111,799	126,335,603,155	138,844,293,867	93,512,795,690	9,806,464,931	التجاري
5,257,699,027	8,702,260,320	77,067,476,505	187,597,915,547	151,046,473,630	98,556,586,247	159,735,217,625	الشرق الاوسط
3,232,010,000	3,799,306,000	1,433,848,000	1,333,419,000	1,303,419,000	1,810,272,000	31,354,703,245	الاستثمار
16,335,759,000	11,546,291,000	19,732,000,000	15,319,706,000	439,313,000	7,122,745,194	16,500,945,202	الاهلي
226,294,788,000	356,742,378,111	173,142,378,111	143,788,661,371	155,783,661,371	150,388,661,371	42,138,366,922	الائتمان
6,298,207,206	8,885,032,572	5,173,743,638	5,016,068,638	4,777,810,367	4,413,010,367	4,013,010,367	الموصل
3,042,725,230	1,856,510,884	1,715,529,035	4,054,799,656	3,469,910,486	1,824,484,606	35,843,863	بابل
129,604,956,002	110,162,518,987	135,527,441,633	129,904,635,042	59,136,880,079	17,965,550,195	8,066,764,137	الخليج
1,205,944,000	1,205,944,211	1,104,973,303	4,392,855,933	2,231,418,720	3,963,418,720	313,418,720	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	4,634,506,000	5,864,988,000	258,837,884,000	455,021,749,000	410,177,510,000	239,128,048,000	بغداد
	316,904,200	290,669,048	23,114,922,325	280,262,998,377	112,852,275,410	127,962,889,280	التجاري
	10,223,000	9,349,335	42,573,025,969	26,859,775,228	19,065,496,297	43,487,581,000	الشرق الاوسط
	23,738,889	16,982,722	36,932,320,000	3,790,438,000	4,250,028,000	3,385,370,000	الاستثمار
			2,542,082,924	13,805,967,272	32,785,606,334	1,943,512,000	الاهلي
	308,092,353	330,375,346	306,640,000,000	408,720,000,000	391,570,000,000	359,114,788,000	الائتمان
	4,061,425,192	4,308,425,192	5,328,796,579	5,578,796,579	14,937,376,579	17,674,114,246	الموصل
	455,936,797	455,936,797	1,685,619,384	1,670,296,946	2,984,978,110	3,041,524,180	بابل
	14,999,036,340	57,235,927,234	16,711,347,120	77,925,472,377	64,783,630,176	17,944,848,065	الخليج
	1,238,400	838,834	2,260,637,000	1,010,011,000	1,510,011,000	1,510,011,000	سومر

ملحق رقم (15) كشف الاوراق التجارية

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
4,124,042,000	18,275,000	1,882,882,000	1,791,021,000	5,437,493,000	5,221,187,000	5,601,559,000	بغداد
0	0	1,711,166	11,000,000	151,500,000	536,000,000	3,324,620,000	التجاري
1,904,307,852	250,288,100	1,206,250	1,021,840,068	1,596,440,897	1,811,074,850	1,494,510,504	الشرق الاوسط
9,988,179,000	6,552,529,000	4,920,666,000	2,324,068,000	1,499,765,000	2,890,475,000	3,680,130,000	الاستثمار
2,529,598,000	1,325,300,000	2,175,307,000	1,026,725,000	196,500,000	205,750,000	128,920,000	الاهلي
71,000,000	123,000,000	56,000,000	49,500,000	141,000,000	1,006,300,475	917,210,075	الانتمان
1,462,257,351	1,690,806,792	4,990,484,994	10,588,230,479	3,408,129,779	2,998,574,254	2,564,375,504	الموصل
34,615,809,890	17,372,500,000	5,787,500,000	1,267,214,000	2,333,500,000	4,378,850,000	3,079,674,000	بابل
20,510,000,000	10,612,800,000	4,859,450,000	3,399,794,040	1,532,356,100	2,220,981,050	1,010,718,000	الخليج
35,234,800,000	15,310,500,000	21,008,500,000	10,994,000,000	8,071,450,000	13,328,150,000	14,717,150,000	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	339,497	0	22,042,999,000	2,204,299,000	10,985,656,000	10,145,751,000	بغداد
	0	0	0	0	0	0	التجاري
	0	0	0	0	2,089,933,375	1,014,294,755	الشرق الاوسط
	782,000,000	1,085,000,000	0	5,212,911,000	6,865,327,000	8,097,155,000	الاستثمار
	0	0	0	149,926,871	750,806,492	1,601,022,000	الاهلي
	0	0	0	0	55,000,000	71,500,000	الانتمان
	0	0	0	10,000,000	298,835,940	323,075,254	الموصل
	10,339,400,000	5,759,000,000	9,102,500,000	13,124,980,000	22,425,422,000	22,814,350,000	بابل
	28,442,961,011	33,082,967,892	30,398,150,000	42,618,500,000	45,554,750,000	46,961,929,913	الخليج
	7,007,804	11,356,909	11,755,644	16,818,860,000	19,550,160,000	16,646,100,000	سومر

ملحق رقم (16) كشف القيمة السوقية

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
392892	179000	208205	154000	164217	105946	339028	بغداد
127000	83,400	87,000	69,000	81,000	78,000	1,200,000	التجاري
192000	72600	143000	90300	77500	48600	87000	الشرق الاوسط
95000	93025	80640	39375	38675	38675	97500	الاستثمار
85,000	40,500	43,500	22,500	26,250	26,250	98,750	الاهلي
360,000	245,000	289,000	199,500	180,000	262,500	468,750	الائتمان
101250	45500	77500	26250	26250	40000	130000	الموصل
81000	43500	87500	34500	37500	30000	73500	بابل
104989	51291	90000	36250	33516	30164	70555	الخليج
82000	56700	45000	40500	19062	30711	57152	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	152500	227500	292500	387500	515000	315000	بغداد
	122500	120000	102500	165000	138000	127000	التجاري
	87500	107500	127500	150000	240000	219000	الشرق الاوسط
	105000	150000	170000	250000	150350	101000	الاستثمار
	117,500	102,500	137,500	225,000	124640	84000	الاهلي
	170,000	187,500	147,500	262,500	361,500	235,000	الائتمان
	80800	141000	631250	147460	175740	171700	الموصل
	75000	82500	686891	697551	105000	78000	بابل
	117000	135000	153000	270000	287500	113305	الخليج
	225000	225000	237500	250000	187300	154020	سومر

ملحق رقم (17) كشف الوزن

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.03	0.02	0.03	0.66	0.29	0.21	0.14	بغداد
0.31	0.59	0.98	0.80	0.27	0.10	0.04	التجاري
4.33	0.56	0.62	0.99	0.85	0.59	0.20	الشرق الاوسط
0.04	0.03	0.04	0.03	0.03	0.02	0.04	الاستثمار
0.02	0.04	0.04	0.05	0.02	0.23	0.48	الاهلي
0.04	0.37	0.51	0.50	0.33	0.20	0.16	الائتمان
0.15	0.12	0.08	0.09	0.04	0.09	0.10	الموصل
0.57	0.64	0.61	0.53	0.48	0.40	0.41	بابل
0.66	0.95	1.11	0.90	0.78	0.37	0.28	الخليج
0.09	0.19	0.18	0.14	0.21	0.16	0.09	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	0.17	0.06	0.03	0.02	0.02	0.02	بغداد
	0.35	0.30	0.22	0.26	0.17	0.21	التجاري
	0.36	0.39	0.45	0.45	0.52	0.52	الشرق الاوسط
	0.34	0.15	0.03	0.03	0.04	0.04	الاستثمار
	0.16	0.04	0.01	0.17	0.20	0.01	الاهلي
	0.20	0.41	0.01	0.09	0.10	0.11	الائتمان
	0.05	0.04	0.09	0.06	0.16	0.18	الموصل
	0.07	0.18	0.51	0.37	0.49	0.52	بابل
	0.47	0.48	0.45	0.39	0.33	0.40	الخليج
	0.05	0.04	0.01	0.02	0.05	0.02	سومر

ملحق (18) كشف اسعار الفائدة

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
14.03	15.60	16.16	19.22	18.78	15.40	13.95	بغداد
14.03	14.35	16.16	19.22	18.78	14.38	13.90	التجاري
14.03	14.62	16.16	19.22	18.78	14.38	13.90	الشرق الاوسط
14.03	14.35	16.16	19.22	18.78	14.38	13.90	الاستثمار
14.12	14.62	16.32	19.22	18.78	14.38	13.90	الاهلي
14.03	14.35	16.16	19.22	18.78	14.38	13.90	الانتمان
14.12	14.62	16.32	19.22	18.78	14.38	13.90	الموصل
0.57	0.64	0.61	0.53	0.48	0.40	0.41	بابل
14.03	14.35	16.16	19.22	18.78	14.38	13.90	الخليج
0.09	0.19	0.18	0.14	0.21	0.16	0.09	سومر
	2017	2016	2015	2014	2013	2012	اسم المصرف
	12.57	12.38	12.29	12.60	13.57	13.87	بغداد
	12.57	12.38	12.29	12.60	13.57	13.87	التجاري
	12.57	12.38	12.29	12.60	13.57	13.87	الشرق الاوسط
	12.57	12.38	12.29	12.60	13.57	13.87	الاستثمار
	12.37	12.16	12.4	12.85	13.59	13.42	الاهلي
	12.57	12.38	12.29	12.60	13.57	13.87	الانتمان
	12.37	12.16	12.4	12.85	13.59	13.42	الموصل
	0.07	0.18	0.51	0.37	0.49	0.52	بابل
	12.57	12.38	12.29	12.60	13.57	13.87	الخليج
	0.05	0.04	0.01	0.02	0.05	0.02	سومر

Ministry of High Education and Scientific Research

Financial and Banking Sciences Department

University of Karbala

**Managing Earnings sensitivity and its impact in the economic
value of the bank Through his financial performance**

**An analytical study of a sample of private Iraqi banks listed on
the Iraq Stock Exchange for the period from (2005–2017)**

A Thesis Submitted To

The Council of the College of Administration and Economics

University of Karbala

**As Partial Fulfillment of the Requirement for the PH.D
Degree**

In Financial and Banking Sciences

By

Mohammad Hashim Rbat

Under The Supervision

Ass. Prof. Dr. Dr. Ali Ahmed faris

Ass. Prof. Dr. Dr. Ahmed Kazem

1441

2020